الأمم المتحدة

A/71/324

الجمعية العامة

Distr.: General
10 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٤٠ من جدول الأعمال المؤقت*
وحدة التفتيش المشتركة

استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: استنتاجات أولية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: استنتاجات أولية“.

* A/71/150.

260816 240816 16-13844 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

JIU/REP/2016/3

استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: استنتاجات أولية

من إعداد

جان ويسلي كازو

بابا لويس فال

وحدة التفتيش المشتركة

جنيف، ٢٠١٦

موجز تنفيذي

استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: استنتاجات أولية

JIU/REP/2016/3

الأساس المنطقي والنطاق

أعد هذا التقرير عملاً بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٩ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥ والمعنون "استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، والذي طلبت فيه الجمعية العامة من وحدة التفتيش المشتركة:

> آخذة في اعتبارها عملية التفاوض الحكومية الدولية الجارية والإطار الزمني المحدود المتاح لعرض النتائج الأولية، فتبدأ في أقرب وقت ممكن استعراضها فيما يتعلق بالتوصيات ٢ و٣ و٤ من تقريرها.

وبناء على ذلك، يركز هذا التقرير على تحليل المسائل التالية: (أ) دعم مقر الأمم المتحدة الذي تقدمه وحدتا الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية (مكتب الممثل السامي)؛ (ب) تحديد واستعراض الكيانات التي يشملها إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الذي لولاياته صلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية قصد توفير عناصر لتحسين التنسيق البرنامجي في الأمم المتحدة؛ (ج) دور وسير الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (الفريق الاستشاري المشترك) لتحديد نقاط قوته ونقاط ضعفه باقتراح التدابير لزيادة الإسهام في دعم جدول الأعمال الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويستند هذا الاستعراض إلى المعلومات الواردة في التقرير المعنون "التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة لتحديد معايير الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية" (JIU/REP/2015/2-A/69/921)[(١)].

(١) يشار إليه فيما بعد بأنه الوثيقة JIU/REP/2015/2.

والتماسك على صعيد المنظومة والروابط فيما بين الولايات الشاملة في سياق الأمم المتحدة ودور كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية بتقديم الدعم لجدول الأعمال الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية سوف يتم التطرق لهما في تقرير لاحق سيصدر في عام ٢٠١٦ استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٨٨/٦٩ (الفقرة ٢). وستصدر الاستنتاجات النهائية قبل نهاية دورة الجمعية العامة السبعين وستنشر كإضافة لتقرير الأمين العام، كما طلب ذلك قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٩ (الفقرة ٣) وأعيد تأكيده في القرار ٢٠٢/٧٠ (الفقرة ١٢).

الاستنتاجات

تغطي الفصول الثاني والثالث والرابع في هذا التقرير التوصيات ٢ و٣ و٤، على التوالي، الواردة في التقرير JIU/REP/2015/2 وتتضمن الاستنتاجات الأولية للاستعراض الذي طلبته الجمعية العامة في القرار ٢٨٨/٦٩ (الفقرة ٤). وفي التطرق لدور وسير الفريق الاستشاري المشترك (الفصل الرابع)، يشار إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة بحسب عضويتها في الفريق فقط. وهذا الاستعراض لا يتطرق لدورها في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، ما لم تتم تغطيتها في إطار نطاق التوصيتين ٢ و٣ الواردتين في التقرير JIU/REP/2015/2. وبالتالي فإن مساهمة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، فضلاً عن الوكالات المتخصصة وأمانات الاتفاقيات البيئية، في تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية ستتم تغطيتها كما ينبغي لدى ترسيخ الاستنتاجات النهائية للاستعراض الشامل، من أجل إعطاء صورة كاملة على صعيد المنظومة عن دعم منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ملخص للاستنتاجات الرئيسية بحسب الفصل

الفصل الثاني
الدعم الذي يقدمه مقر الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: الأدوار والموارد والتنسيق بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي

(أ) تخصيص الموارد من ميزانية أمانة الأمم المتحدة العادية لكل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لتقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية (للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ ولفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧)

وقد كشف تحليل موارد الميزانية العادية المخصصة لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي من حيث ملاك الموظفين أن موارد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تظل مستقرة عند ثلاثة

موظفين – موظف برتبة ف-٢ وموظف برتبة ف-٤ وموظف برتبة ف-٥، في حين لم يكن لدى مكتب الممثل السامي سوى موظف واحد برتبة ف-٢ من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩ وموظف إضافي برتبة ف-٤ منذ عام ٢٠٠٤. وفي فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، حصلت كل وحدة من وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية على وظيفة إضافية برتبة ف-٣ لكل واحدة منها، لكن أُلغيتا حالياً. ولم تتم الموافقة على أية تغيرات بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

ويشير المفتشان بهذا الخصوص إلى أن قوة عمل الوحدتين قد ازدادت على مر الزمن بدون زيادة متناسبة تتفق مع ذلك في مواردهما. ومن المستصوب بالتالي أن تقوم الدول الأعضاء، لدى إعداد تخصيص الموارد لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بتعزيز الموارد الموفرة لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية بحيث يتسنى تجهيزهما على نحو أفضل مما يلزم للاستجابة لعبء العمل المتزايد في إطار ولايات كل منهما الناتجة عن العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[٢] وقرارات الجمعية العامة المتتالية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) واللجنة التوجيهية المنسأة حديثاً والمعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية (القرار ٢٠٢/٧٠)، من بين مهام أخرى.

مع ذلك، وقصد اتخاذ القرارات بشأن أي تغيير في تخصيص الموارد في المستقبل، تحتاج الدول الأعضاء إلى الحصول على معلومات شفافة من كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي، بالاستناد إلى تقييم واضح للاحتياجات فيما يتصل بأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الإشارة إلى الدعم المنتظر من كل واحدة من وحدتي دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتصل بالولاية والاستخدام المحدد لأية موارد إضافية تطلبها لفترة السنتين المقبلة فما بعدها.

وترمي التوصيتان ١ و٢ من هذا التقرير إلى مد الدول الأعضاء بالمعلومات القائمة على أدلة لتمكينها من اتخاذ المزيد من الإجراءات فيما يتصل بالتخصيص المناسب للموارد لكل من الإدارة والمكتب لدعم جدول أعمال تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(٢) "العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية" (مسار ساموا) هو نتاج وثيقة المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في ساموا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقد أقرته الجمعية العامة في قرارها ١٥/٦٩ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

(ب) التنسيق بين وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي

بالنسبة للفترة المشمولة بالتحليل، كان التنسيق بين الوحدتين ضعيفاً وكانت الجهات المعنية تعتبره أحياناً تنافساً بين الوحدتين. غير أن المفتشين لاحظا تغيراً في النمط وتحولاً إلى زيادة التنسيق خلال عام ٢٠١٥. وتعزز ذلك النمط بعد اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٧٠ الذي أقر، في جملة أمور، منتدى الشراكات وأنشأ اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية التي يخدمها على نحو مشترك كل من الإدارة والمكتب.

والاستعراض الوشيك في عام ٢٠١٦ سيتطرق للتنسيق بين الإدارة والمكتب وسيوفر تقييماً نهائياً للحوكمة في الوحدتين (انظر JIU/REP/2015/2، التوصية ٦).

ويوصي المفتشان بأن يتضمن تقرير الأمين العام السنوي بشأن المسائل ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية فرعاً يتعلق بالتعاون بين الإدارة والمكتب، مع إشارة واضحة إلى الموارد المخصصة والجهود المبذولة لتعزيز التماسك والتخطيط لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتمشياً مع احتياجات الميزانية القائمة على النتائج المحددة في قرار الجمعية العامة ٨/٧٠ بشأن تخطيط البرامج (انظر التوصية ١ أدناه)، ستكون المعلومات أساسية في تقييم النتائج والفعالية. وحاول فريق وحدة التفتيش المشتركة إجراء تحليل أولي للموارد؛ غير أن المعلومات التي تلقاها لم تكن مقنعة. ويرى المفتشان أنه بإمكان وحدتي المكتب والإدارة وضع نظام للتعقب لرصد استخدام الموارد وتقديم تقرير يدرج في تقرير الأمين العام السنوي عن الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(ج) فعالية وكفاءة استخدام الموارد

لم تسمح المعلومات المقدمة إلى وحدة التفتيش المشتركة بإجراء تحليل مالي مفصل للكفاءة في استخدام الموارد. والردود التي قدمها كل من مكتب الممثل السامي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لم تربط بين الموارد والأنشطة في سياق ولايات كل منهما. وهناك نزعة متزايدة نحو تنظيم حلقات العمل وبناء القدرات في الميدان قد لوحظت في حالة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على إثر مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا في عام ٢٠١٤. وأعربت بعض الجهات المعنية عن رأيها بأن العمل في الميدان يجب ألا تنفذه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بما أن مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمتلك مهارات أفضل في ذلك المجال. غير أن الروابط بين العمل المعياري لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتنفيذ في الميدان من خلال التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى تلقى تشجيعاً بوصفها أكثر الاستراتيجيات فعالية لاستخدام الموارد.

الفصل الثالث

كيانات الأمم المتحدة التي لها ولايات ذات درجة عالية من الأهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية المشمولة بإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي: عناصر لتعزيز التنسيق البرنامجي

(أ) التحديد

إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي – مرجع الأمم المتحدة المستخدم لتحديد تخصيص موارد الميزانية العادية – وهو يشمل، في جملة أمور، الكيانات التالية التي لها ولايات دعم فيما يتصل بالدول الجزرية الصغيرة النامية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجان الإقليمية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، ومكتب الشؤون القانونية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث.

ويتطرق الفصل لأدوار كل من هذه الكيانات في المجالات ذات الصلة لأغراض تنفيذ مسار ساموا[٣]، ألا وهي: التجارة والتنمية، والبيئة، والمستوطنات البشرية، والمساواة بين الجنسين، والمحيطات، وحقوق الإنسان، والجريمة والمخدرات، والحد من مخاطر الكوارث، ويقدم، إلى حد ما، أمثلة من مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية الثلاث (منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، ومنطقة الكاريبي، ومنطقة المحيط الهادئ).

(ب) التنسيق البرنامجي

يعبر عن الخطط الاستراتيجية لهذه الكيانات من خلال الإنجازات المنتظرة ومؤشرات الإنجاز في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي. وبالتالي يتيح التقرير فرصة للدول الأعضاء لتحسين التماسك في برمجة وتنسيق عمل الأمم المتحدة دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال مشاركتها النشطة في إقرار إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي من خلال لجنة البرنامج والتنسيق. ومن شأن زيادة مشاركة ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذه اللجنة أن تسهم في تعزيز التماسك في استعراض إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لضمان تنسيق أولويات هذه الدول في هذا الإطار. والمفتشان يريان أن

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩، المرفق.

مشاركة دولة على الأقل من الدول الجزرية الصغيرة النامية في كل منطقة من المناطق الثلاث (المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، والمحيط الهادئ، والكاريبي) من شأنه أن يشجع إدراج المسائل الرئيسية ذات الصلة في صلب إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي وتعزيز التماسك في التنسيق البرنامجي. وللدول الأعضاء دور رئيسي يجب أن تلعبه في الأخذ كما ينبغي بالأهداف والمؤشرات ذات الصلة فيما يتعلق بتنفيذ مسار ساموا عند إعداد إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ولفترات السنتين التي تليها. وتقرير أداء البرامج الذي يقدمه الأمين العام في نهاية كل فترة سنتين يمكن أن يتضمن معلومات عن الإنجازات المحددة ذات الصلة بالمسائل التي تهم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الفصل الرابع
تقدير دور وسير الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية

لا يملك الفريق الاستشاري اختصاصات رسمية لتحديد دوره ونظامه الأساسي ومعاييره لإقرار عضويته. والعضوية الحالية المختلطة، التي تستند إلى القائمة التي وضعتها وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي ترأس الفريق، تتألف من ٤٦ كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمؤسسات المالية الدولية، وأمانة إحدى الاتفاقيات البيئية، ومنظمة دولية غير حكومية. ويوفر الفريق الاستشاري المشترك محفلاً لهذه الكيانات لتبادل المعلومات وتشجيع التآزر بينها. غير أن سوء تخطيط إدارة الاجتماعات وجداول الأعمال وغياب برنامج عمل محدد كلها أمور تعيق إعمال قدرة الفريق المحتملة إعمالاً كاملاً. وقد أشار الاستعراض إلى المجالات القابلة للتحسين، وذلك على النحو التالي: تحسين تخطيط جداول الأعمال والاجتماعات، ووضع برنامج عمل محدد، وتيسير مشاركة المكاتب الميدانية، وتوفير الإرشاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتطوير الشراكات لتبادل المعلومات عن الأنشطة.

والعملية التشاورية التي تمت لإعداد التقرير الأخير للأمين العام عن متابعة وتنفيذ مسار ساموا واستراتيجية موريشيوس لمزيد تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية شملت جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. غير أن المعايير التي بموجبها تجمَّع المعلومات وتوحَّد وتُعرض يبدو أنها تفتقر لرؤية استراتيجية متعمقة، وهذا أمر يمكن تحسينه في المستقبل لمزيد مشاركة أعضاء الفريق الاستشاري التفاعلية وتوفير إطار زمني معقول يمكن لها فيه أن تعلق على النسخة النهائية للتقرير قبل تجهيزه وإصداره. وعملية تحسين الإعداد هذه يمكن أن تساهم في الشمولية

على نطاق المنظومة وفي قيام رؤية استراتيجية ووجاهة في المعلومات المقدمة إلى الدول الأعضاء.

السبيل للمضي قدماً

ستكتمل في عام ٢٠١٦ الاستنتاجات النهائية للاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لتضع في الصورة كاملة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وأمانات الاتفاقيات البيئية وغير ذلك من الجهات المعنية التي تقيم معها منظومة الأمم المتحدة شراكة من أجل تنفيذ جدول أعمال التنمية على الصعيدين الإقليمي والقطري في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيتناول الاستعراض الشامل الولايات العامة التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠١٥، من قبيل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتمويل التنمية، واستعراض مؤتمر بيجين بعد مضي ٢٠ سنة، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي اعتمد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وغير ذلك من المجالات الرئيسية الأخرى ذات الأولوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٤].

واكتمال الاستعراض الشامل في عام ٢٠١٦ من المتوقع أن يمد الدول الأعضاء بعناصر متينة وسليمة لصنع القرار لتوفير توجيه مستمر ومتماسك عبر منظومة الأمم المتحدة وتوجيهات إلى أمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولتأمين الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات في سياق الإصلاح الذي يفي بالغرض لجدول أعمال الأمم المتحدة في مجال التنمية.

التوصيات

توصية موجهة إلى الجمعية العامة كي تنظر فيها

التوصية ٢

يجب أن تبحث الجمعية العامة، بالاستناد إلى تقييم شفاف وواضح للاحتياجات تعده أمانة الأمم المتحدة، الاحتياجات الناتجة عن تطور الولايات المسندة إلى برامج الأمانة وبرامجها الفرعية، والسهر على تخصيص الموارد اللازمة للاستجابة على النحو الملائم للولايات دعماً لجدول أعمال التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

(٤) انظر JIU/REP/2015/5 و FCCC/CP/2015/L.9/Rev.1.

توصيات موجهة إلى الأمين العام

التوصية ١

يجب أن يسهر الأمين العام على قيام إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي بإنشاء نظام مشترك لتخطيط أنشطتهما ورصدها وتقديم التقارير عنها، بما في ذلك الإشارة إلى تخصيص الموارد فيما يتصل بولاية كل منهما، وخاصة النتائج المنتظرة تمشياً مع المبادئ القائمة على نتائج في قرار الجمعية العامة ٨/٧٠ بشأن تخطيط البرامج، وعلى توفير المعلومات للدول الأعضاء والجهات الشريكة لمنظومة الأمم المتحدة الداعمة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

التوصية ٣

يجب أن يسهر الأمين العام على أن يستند التقرير بشأن "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية" إلى عمل الفريق الاستشاري المشترك، بما يعكس على النحو الملائم الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وأن يتضمن التقرير فرعاً يتعلق بالتعاون بين مكتب الممثل السامي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن فرع يتعلق بالاستراتيجية والرؤية لتشجيع التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تزويد الدول الأعضاء بوثيقة استراتيجية لرصد وتقييم التقدم المحرز والثغرات القائمة الواجب معالجتها على أساس الأولوية من أجل تنفيذ أكثر فعالية لمسار ساموا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

التوصية ٤

ينبغي للأمين العام أن يسهر على أن يقوم كلّ من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي، بالتعاون الوثيق مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم الدعم لجدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية والأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك، بإصلاح الفريق بتوضيح دوره، وبرنامج عمله، ومعايير الانتماء إلى عضويته وتوفير خدمات التوعية للجهات المعنية.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	موجز تنفيذي		٣
أولاً –	مقدمة	١-١٢	١٣
	ألف– معلومات أساسية	١-٢	١٣
	باء – نطاق التقرير	٣-٤	١٣
	جيم– المنهجية	٥-١١	١٤
ثانياً –	الدعم الذي يقدمه مقر الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: الأدوار والموارد والتنسيق بين إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	١٢-٦٠	١٦
	ألف– مقدمة	١٢-١٦	١٦
	باء – تحليل الاتجاهات القائمة فيما يتصل بالموارد في وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل الاضطلاع بولايتيهما	١٧-٣٢	١٧
	جيم– آراء الجهات المعنية حول أدوار كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي والتعاون بينهما دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية	٣٣-٤٨	٢٦
	دال – تقييم التنسيق بين وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمكتب والإدارة	٤٩-٦٠	٣١
ثالثاً –	كيانات الأمم المتحدة التي لها ولايات وثيقة الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية ومشمولة بإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي: عناصر لتعزيز تنسيق البرمجة	٦١-١٧٦	٣٥
	ألف– مقدمة	٦١-٦٦	٣٥
	باء – استعراض كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية	٦٧-١٦٧	٣٧
	جيم– التنسيق البرنامجي داخل الأمم المتحدة	١٦٨-١٧٦	٧٦
رابعاً –	تقييم دور وعمل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية	١٧٧-٢٠٢	٧٩
	ألف– مقدمة	١٧٧-١٨٣	٧٩
	باء – تجربة أعضاء الفريق المشترك وأصحاب المصلحة المعنيين	١٨٤-٢٠٠	٨٢
	جيم– الاستنتاجات والتوصيات بشأن دور وطريقة عمل الفريق المشترك	٢٠١-٢٠٢	٨٦
خامساً –	سبل المضي قدماً	٢٠٣-٢٠٨	٨٨

المرفقات

الأول – إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: عينة من مجموعة برامج الأمم المتحدة ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية ٩١

الثاني – مسار ساموا: المجالات ذات الأولوية وعدد شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية حسب كل منطقة ٩٣

الثالث – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي: تكاليف الموظفين الفنيين من الميزانية العادية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧ ..... ٩٥

الرابع – تكاليف موظفي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧ ..... ٩٦

الخامس – الفريق المشترك بين الوكالات – المنظمات المشاركة في الاجتماعات ٩٧

السادس – مقابلات أُجريت عبر التواصل بالفيديو مع المكاتب دون الإقليمية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ١٠٠

السابع – مجموعات الدول الجزرية الصغيرة النامية وفقاً لمنظمات الأمم المتحدة والمحافل الدولية ١٠١

الثامن – لمحة عامة عن الإجراءات التي يتعيّن على المنظمات المشارِكة اتخاذها بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة ١٠٥

أولاً- مقدمة

ألف- معلومات أساسية

١- أُعد هذا التقرير عملاً بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٩ المؤرخ في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥ والمعنون "استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، الذي طلبت فيه الجمعية العامة من وحدة التفتيش المشتركة ما يلي:

> أن تأخذ في اعتبارها عمليات التفاوض الحكومية الدولية الجارية والإطار الزمني المحدود المتاح لعرض النتائج الأولية، فتبدأ في أقرب وقت ممكن استعراضها فيما يتعلق بالتوصيات ٢ و٣ و٤ من تقريرها[٥].

٢- وأضافت وحدة التفتيش المشتركة، بناءً على ذلك، في دورتها الصيفية في حزيران/يونيه ٢٠١٥، مشروعاً جديداً لبرنامج عملها لعام ٢٠١٥ لمعالجة المسائل التي تشملها التوصيات ٢ و٣ و٤ من التقرير المعنون "توصيات مقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحديد بارامترات من أجل استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، وذلك في حدود الموارد القائمة (JIU/REP/2015/2-A/69/921)[٦].

باء- نطاق التقرير

٣- يغطي نطاق الاستعراض المحدود الذي طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ٢٨٨/٦٩ المسائل الثلاث المعروضة في الفصول التالية:

> الفصل الثاني: تحليل الموارد المخصصة لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي للاضطلاع بولايات كل منهما.
>
> الفصل الثالث: استعراض دور كيانات الأمم المتحدة التي لها ولايات لها درجة عالية من الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية من قبيل: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - الموئل، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اللجان الإقليمية، شعبة الشؤون القانونية/شعبة قانون المحيطات وقانون البحار، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث، وذلك قصد تقييم التنسيق البرنامجي القائم أو المحتمل في منظومة الأمم المتحدة لدعم جدول أعمال التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

---

(٥) أُضيف الخط المائل للتوكيد.

(٦) يُشار إليه فيما بعد بأنه التقرير JIU/REP/2015/2.

الفصل الرابع: تقييم دور وسير الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات والتدابير المقترحة لزيادة فعاليته في تشجيع تنفيذ مسار ساموا[٧] ولتيسير رصده.

٤- ويركز التقرير على تحليل بنية الدعم المؤسسي الذي تقدمه أمانة الأمم المتحدة والكيانات التي ينظم ميزانيتها العادية إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي. ولا يشمل كامل منظور المنظومة، كما ولا يوفر تحليلاً جوهرياً للمجالات ذات الأولوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعدى نطاق الطلب المحدود. ودور ودعم كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، من قبيل الصناديق والبرامج، والوكالات المتخصصة، وأمانات الاتفاقيات البيئية، سوف يتم التطرق لهما في الاستنتاجات النهائية للاستعراض الشامل، وهو مشروع يشمله برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٦.

جيم- المنهجية

٥- تمّ تجميع البيانات من خلال البحث المكتبي، وإجراء المقابلات مع الأفراد والجماعات عن طريق الفيديو. وأُرسلت استبيانات محددة الهدف إلى كل من مكتب الممثل السامي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتحديث المعلومات المتعلقة بمواردهما وأنشطتهما. وحلل الفريق الردود ووضع تقديرات بشأن الموارد باستخدام وثائق الميزانية الرسمية للأمم المتحدة من أجل إعطاء صورة عامة على موارد الميزانية العادية الإجمالية المخصصة لكل من المكتب والإدارة لتنفيذ ولايتهما بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبعد ذلك أقرّ المجيبون على استبيان البيانات.

٦- وفي إطار نطاق هذا الاستعراض المحدود، عقد فريق وحدة التفتيش المشتركة أكثر من ٥٠ اجتماعاً مع مسؤولين عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومؤسستين ماليتين دوليتين في بانكوك وجنيف ونيويورك وباريس. ونُظمت لقاءات بالفيديو مع عدد من المكاتب الميدانية التي أُخذت كعينات[٨]، لتخطيط المكاتب في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي. وتقابل الفريق مع ممثلي ١٧ دولة عضواً في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية الثلاث ومع شركاء في التنمية مثل الاتحاد الأوروبي وأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

(٧) "العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار "SAMOA")" أو هو الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد بساموا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقد أقرته الجمعية العامة في قرارها ٦٩/١٥ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

(٨) انظر المرفق السادس للاطلاع على قائمة المنظمات التي أُجريت معها مقابلات عن طريق الفيديو.

٧- ونُظمت اجتماعات مع مسؤولين من مؤسسات الأمم المتحدة المشمولة بنطاق هذا الاستعراض المحدود (انظر الفصل الثالث)، وكذلك مع منظمات أخرى سوف تتم تغطيتها بشكل أشمل لدى وضع اللمسات الأخيرة على الاستعراض الشامل. وقدمت معلومات لم تُستغلّ حتى الآن استغلالاً كلياً: (أ) صناديق وبرامج من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي؛ و(ب) وكالات متخصصة من قبيل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. والتقى الفريق أيضاً مسؤولي أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وفريق تقديم الدعم في مجال تغير المناخ التابع للمكتب التنفيذي للأمين العام، والميثاق العالمي للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات التنمية. والبيانات المجمعة أثناء البعثات والمقابلات مع كيانات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة تغطي مسائل لها صلة بالاستعراض وتساهم في الاستنتاجات الأولية المقدمة في هذا التقرير، ولا سيما بالإشارة إلى سير الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر الفصل الرابع).

٨- والمعلومات التي جُمعت ولكنها لم تستخدم في هذا التقرير سوف تُدرج في الاستنتاجات النهائية للاستعراض الشامل لمعالجة التماسك على صعيد المنظومة فيما يتصل بالدعم المؤسسي المقدم من منظومة الأمم المتحدة دعماً لجدول أعمال تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية للتصدي لأوجه ضعفها المحددة.

٩- وعملاً بالمادة ١١-٢ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، أُنجز هذا التقرير بعد التشاور بين المفتشين بغية بحث استنتاجاته وتوصياته في خلفية فلسفة الوحدة الجماعية. وتمّ إطلاع الجهات المعنية على مشروع نسخة من أجل الحصول على تعليقاتها من أجل إقرار المعلومات الموحدة الواردة في التقرير.

١٠- ولتيسير تناول التقرير وتنفيذ توصياته ورصدها، يتضمن المرفق الثامن جدولاً يبين ما إذا كان التقرير مقدماً للمنظمات المعنية من أجل اتخاذ إجراءات أو للعلم. ويحدد الجدول التوصيات ذات الصلة بالنسبة لكل منظمة من المنظمات، كما يحدد ما إذا كانت تحتاج إلى قرار من الهيئة التشريعية أو هيئة إدارة المنظمة المعنية أو ما إذا كان يمكن أن يتصرف المدير التنفيذي للمنظمة بشأنها.

١١- ويود المفتشان التوجه بالشكر إلى المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة وممثلي الدول الأعضاء، وكذلك الجهات المعنية الأخرى التي ساهمت في استنتاجات هذا الاستعراض لإسهامها القيّم، ويعربان عن تقديرهما لجميع من قدموا المساعدة في إعداد هذا التقرير وجادوا بمعارفهم وخبراتهم.

ثانياً- الدعم الذي يقدمه مقر الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: الأدوار والموارد والتنسيق بين إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

ألف- مقدمة

١٢- يعالج هذا الفصل نطاق التوصية ٢ الواردة في التقرير JIU/REP/2015/2، التي جاء فيها ما يلي:

> ينبغي أن تكفل الجمعية العامة إجراء الاستعراض الشامل تقييماً للتخصيص الحالي للموارد، فضلاً عن فعالية وكفاءة استعمال الموارد، في الأمانة العامة للأمم المتحدة بالمقر، بهدف تحسين الحوكمة والتنسيق الفعلي في تنفيذ الولايات التي عهدت الجمعية العامة بها إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٣- في مقر أمانة الأمم المتحدة يتقاسم كل من مكتب الممثل السامي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الولايات المتعلقة بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكما وردت الإشارة إلى ذلك في التقرير JIU/REP/2015/2، يُعتبر مزيد الوضوح بخصوص المسؤوليات وآليات التنسيق بين الكيانين حيوياً لضمان مزيد فعالية تنفيذ الولايات، وتمكين الدول الأعضاء من تحديد المجالات التي يحتاج فيها الأمر إلى بذل جهود فيما يتصل بالاستثمار[٩].

١٤- وولاية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل خاص ولاية شعبة التنمية المستدامة التي تستضيف وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، تشمل خمس وظائف أساسية هي: (أ) دعم العمليات الحكومية الدولية بشأن التنمية المستدامة؛ (ب) تحليل وتطوير السياسات العامة؛ (ج) تطوير القدرات على المستوى القطري؛ (د) التنسيق فيما بين الوكالات؛ (ه) إدارة المعارف والاتصال والتوعية.

١٥- وتشير الولاية الأساسية لمكتب الممثل السامي إلى الدعم المقدم إلى ثلاث مجموعات من الدول لها احتياجات خاصة هي: أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتم التطرق لولاية الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال الوظائف الأساسية

(٩) انظر JIU/REP/2015/2، الموجز التنفيذي، الاستنتاجان (أ) و(ب)، انظر الموقع: www.unjiu.org/en/reports-notes/JIU%20Products/JIU_REP_2015_2_English.pdf.

التالية: (أ) الدعوة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، بشراكة مع هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلاً عن المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمؤسسات. وولاية الدورة هذه تم توسيعها في مسار ساموا لضمان تعميم المسار وتعزيز التماسك بشأن مسائل الدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات الأمم المتحدة؛ (ب) تعبئة الدعم الدولي والموارد الدولية لتنفيذ مسار ساموا؛ (ج) دعم تقديم الدعم للمشاورات الجماعية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٦- وقد تم توسيع ولايتي كل من الإدارة والمكتب من خلال القرارات المتتالية على مدى العقود. غير أن بعض الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة ترى أنه يمكن القيام بإعادة تقييم حذر مع مراعاة عنصرين رئيسيين هما: (أ) أن الموارد لم تتوسع بتناسب مع توسع الولايات (انظر التحليل أدناه)؛ (ب) أن الولاية للعمل في الميدان يجب أن تبقى أساساً تحت مسؤولية مؤسسات المنظومة التي هي مجهزة أحسن من غيرها للقيام بذلك، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعربت الجهات المعنية عن قلقها لكون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي لها قدر ضئيل من الموارد، آخذة في توسيع عملها في الميدان. ونظراً للقيود القائمة، يجب إعطاء الأولوية لولايتها الناظمة والمناصرة في العمليات الحكومية الدولية لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث تلعب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دوراً أساسياً، من قبيل خدمة عمليات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ودوره الجديد فيما يتصل باللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية[١٠] (اللجنة التوجيهية).

باء- تحليل الاتجاهات القائمة فيما يتصل بالموارد في وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل الاضطلاع بولايتيهما

١٧- طلبت وحدة التفتيش المشتركة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي تقديم معلومات عن الموارد المخصصة لوحدتيهما المعنيتين بالدول الجزرية الصغيرة النامية منذ عام ٢٠٠٦[١١]. واستناداً إلى الردود الواردة، مقترنةً مع تحليل وثائق ميزانية وتخطيط

(١٠) انظر قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٧٠.

(١١) تغطي الفترة خمس فترات سنتين، ابتداءً من اعتماد مبادرة استراتيجية موريشيوس في عام ٢٠٠٥ وحتى اعتماد مسار ساموا في عام ٢٠١٤.

الأمم المتحدة، قام الفريق بتجميع تقييم لتطور الموارد المتاحة للوحدتين للاضطلاع بعملهما على مدى الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥[١٢]. وأقرت الوحدتان البيانات النهائية.

١٨- وملاك موظفي وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الممول من الميزانية العادية، قد استقر عند ثلاثة موظفين من الفئة الفنية. وأفادت الوحدة من إضافة وظيفة موظف مؤقت من الفئة الفنية (ف-٣) أثناء فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، التي ترافقت مع التحضير للمؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا وأثناء متابعة المؤتمر (انظر الرسم البياني ١ أدناه). وخلال نفس الفترة، أفادت الوحدة من مساهمات خاصة من خارج الميزانية (انظر الرسمين البيانيين ٣(أ) و٣(ب) أدناه).

١٩- وتوزيع ملاك الموظفين الأولي لوحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بمكتب الممثل السامي لم يشمل، في عام ٢٠٠٦، إلا موظفاً برتبة ف-٢. وتمت الموافقة على وظيفة إضافية برتبة ف-٤ اعتباراً من عام ٢٠١٠ (انظر الرسم البياني ١ أدناه). وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، استُخدمت الموارد من ميزانية المساعدة المؤقتة العامة لوظيفة برتبة ف-٣ أُلغيت حالياً لدعم التحضيرات لعقد المؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا[١٣]. ولم يكن أي تمويل من خارج الميزانية لوظائف موظفي الفئة الفنية متاحاً أثناء الفترة، وذلك على الرغم من توسع الولاية نتيجة للفقرة ١٢٠ من مسار ساموا. وفي حين كان مكتب الممثل السامي قد تحسّب لكون موارد عادية متناسبة سوف تُخصص لتغطية المهام الإضافية، لم تُسجل أي زيادة بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي المقابل، كشف تحليل وثائق الميزانية أنه على إثر مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي عُقد في إسطنبول في أيار/مايو ٢٠١١، تم توسيع نطاق ولاية مكتب الممثل السامي لخدمة احتياجات الفئة الخاصة من أقل البلدان نمواً وأُنشئت تسع وظائف من الفئة الفنية (ثلاث وظائف برتبة ف-٥، وثلاث وظائف برتبة ف-٤، وثلاث وظائف برتبة ف-٢). ولم تتم الموافقة على أي زيادة للموارد على إثر مؤتمر ساموا بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا في وحدة مكتب الممثل السامي ولا في وحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٢٠- وفي القرارات المتتالية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، المنبثقة عن اللجنة الثانية، طلبت الجمعية العامة من الأمين العام تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للتحديات المتزايدة التي تؤثر في تحقيق الدول الجزرية الصغيرة النامية للتنمية المستدامة من خلال استخدام أفضل وأكثر فعالية للموارد المتاحة. والانقسام الحالي للموارد القليلة بين وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لا يبدو

(١٢) حيثما تتوافر المعلومات ترد الإشارة إلى الموارد المخطط لها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

(١٣) بالاستناد إلى معلومات وفرتها أمانة الأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠١٦.

أنه يعطي أكثر النتائج فعالية. غير أن مدى إمكانية أن تؤدي زيادة التنسيق إلى تحسين التماسك في تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية غير واضح. وبالإشارة إلى التحديات المقبلة لدعم التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) والولايات الشاملة الأخرى التي اعتُمدت مؤخراً، يكون من المفيد تقييم مستوى الموارد اللازمة وتناسبها مع الولايات التي كُلفت بها وحدتا الدول الجزرية الصغيرة النامية بمكتب الممثل السامي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٢١- ويرى المفتشان أنه على الجمعية العامة أن تقيم الاحتياجات الناشئة عن الولايات الجديدة المسندة إلى الأمانة وبرامجها وبرامجها الفرعية، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لتمكينها من الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء. وفي حين يُنتظر تحسن في الفعالية من خلال تحسين التنسيق فإن المكاسب المحتملة لا يُتوقع أن تغطي المهام الإضافية المسندة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وأن تخدم بشكل مرضٍ دور التنسيق المعقّد بشكل متزايد الذي تلعبه أمانة الأمم المتحدة في دعمها.

٢٢- وأخبر مكتب الممثل السامي المفتشين بأنه يعمل على استراتيجية لتعبئة الموارد للتصدي لقلة الموارد العادية قصد الاستجابة للولاية المنبثقة عن مسار ساموا ومؤخراً عن قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٧٠، ودور إدارة الشؤون الاجتماعية ومكتب الممثل السامي فيما يتصل باللجنة التوجيهية المنشأة حديثاً[١٤]، التي يتشارك في رئاستها حالياً كل من ملديف وإيطاليا.

٢٣- ويبين تحليل تطور موارد الميزانية العادية لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية بالإدارة والمكتب أن النفقات المقدرة تظل مستقرة إجمالاً طوال العقد. وقد بلغت ذروتها في ٢٠١٤-٢٠١٥ في سياق التحضيرات للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي فترة السنتين تلك لم يكن للوحدتين سوى موظف إضافي مؤقت واحد برتبة ف-٣ وقد أُنهيت تلك الوظيفة في عام ٢٠١٦. ولا بد من ملاحظة أن الوحدتين تعدان مجتمعتين أقل من ١٠ موظفين من الفئة الفنية. والمفتشان إذ يلاحظان أن الموارد قد ظلت ثابتة على مدى فترة ازدادت فيها الولايات بشكل ملحوظ من خلال القرارات المتتالية التي أدت إلى مهام إضافية، يريان أنه على الدول الأعضاء أن تنظر في زيادة الموارد المخصصة لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية بالإدارة والمكتب لتجهيزهما بالوسائل الملائمة للاستجابة بشكل فعال لتطلعات الدول الجزرية الصغيرة النامية وشركائها في التنمية.

(١٤) انظر
.https://sustainabledevelopment.un.org/topics/partnerships/events/steering-committe-partnerships

الرسم البياني ١

وظائف موظفي الفئة الفنية فما فوق في وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب المنسق السامي (المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧)

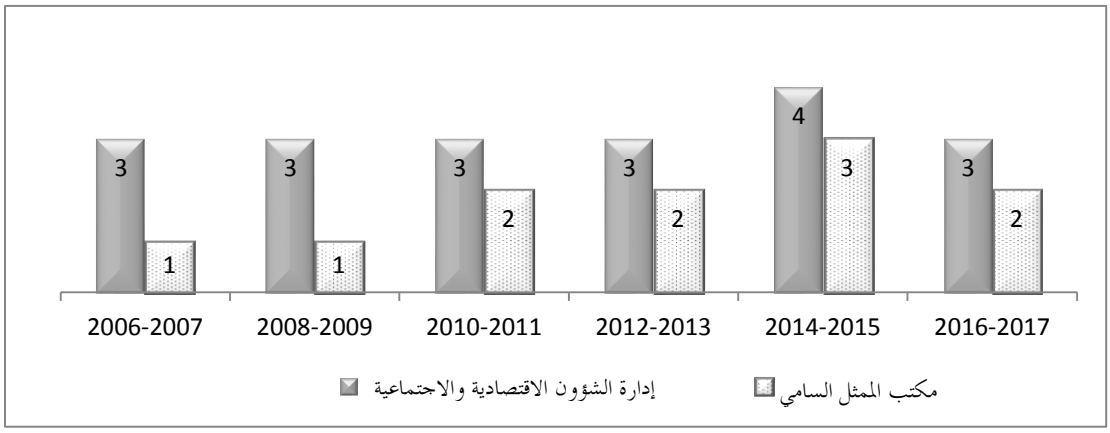

٢٤- وبلغت التكلفة المقدرة للموظفين (من الفئة الفنية فما فوق) في وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية بالإدارة والمكتب الممولة من ميزانية الأمم المتحدة العادية مقدار ٨٧٣ ٥١٨ ٢ دولاراً بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الرسم البياني ٢)[١٥].

(١٥) انظر المرفق الثالث للحصول على المزيد من التفاصيل.

الرسم البياني ٢

تكلفة وظائف موظفي الفئة الفنية فما فوق بالنسبة لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب المنسق السامي، المموّلة من الميزانية العادية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ والموافق عليها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

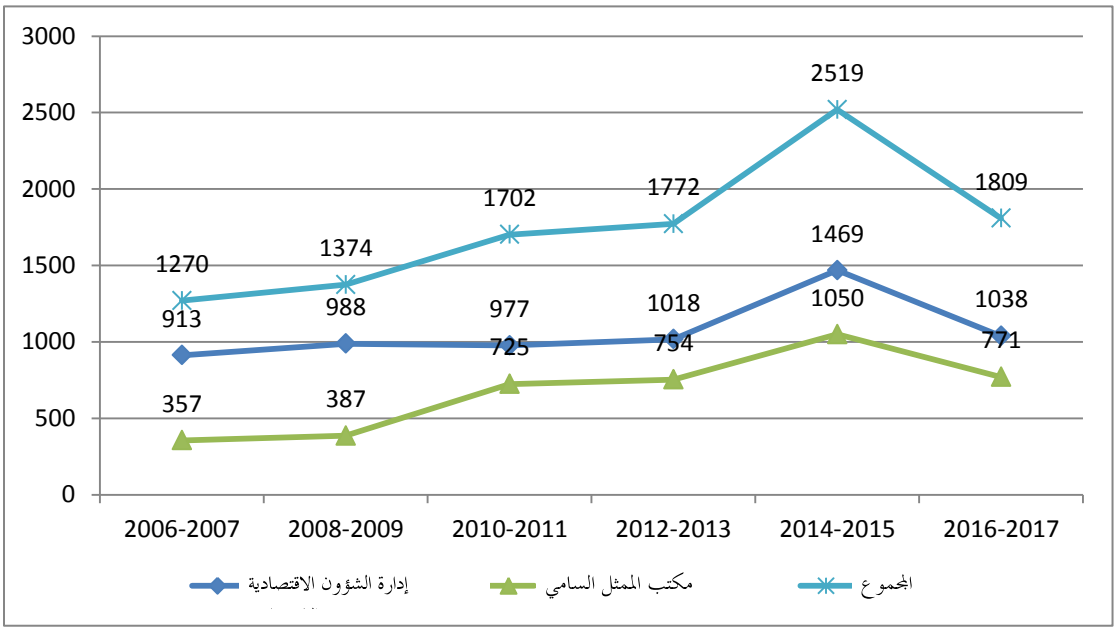

الرسم البياني ٣(أ)

تكلفة موظفي الفئة الفنية فما فوق بالنسبة لوحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: الوظائف الممولة من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

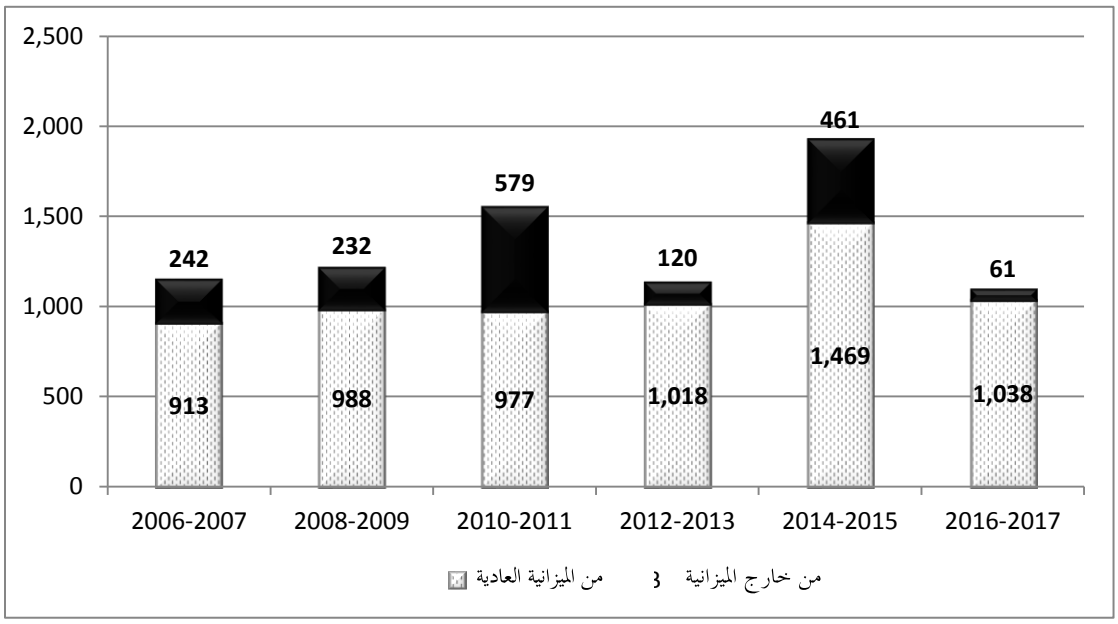

الرسم البياني ٣(ب)

نسبة الموارد من خارج الميزانية إلى موارد الميزانية العادية في وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٦-٢٠١٥

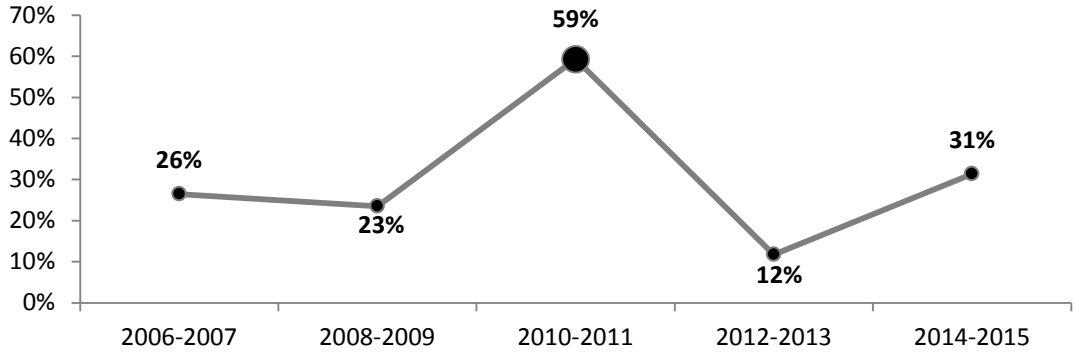

ملاحظة: تم وضع الرسوم البيانية من ١ إلى ٣ بالاستناد إلى المعلومات التي قدمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وقدمها مكتب الممثل السامي في شباط/فبراير ٢٠١٦.

٢٥- وفيما يتعلق بتطور الموارد الخارجة عن الميزانية كانت موارد وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تتقلب من فترة سنتين لأخرى، وقد بلغت ذروتها في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (انظر الرسم البياني ٣(ب) أعلاه)[١٦]. واستخدم مكتب الممثل السامي صندوقه الاستئماني العام دعماً لأنشطته ومشاريعه لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، ذلك أنه ليس لديه صندوق محدد مخصص لأغراض الدول الجزرية الصغيرة النامية. واستخدمت الأموال المرصودة لأقل البلدان نمواً لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية التي هي أيضاً من أقل البلدان نمواً. وتلقى مكتب الممثل السامي أيضاً دعماً من إحدى الحكومات لتمويل سفر ممثلي القطاع الخاص لحضور منتدى الشراكات مع القطاع الخاص في ساموا في عام ٢٠١٤[١٧].

٢٦- وبالإضافة إلى ذلك، أخبرت وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحدة التفتيش المشتركة بالدعم المشترك بين الشُّعب المقدم من فروع أخرى من فروع هذه الإدارة (انظر الجدول ١ أدناه)[١٨].

الجدول ١

الدعم المقدم لوحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل شُعب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٤-٢٠١٥

المستوى	الفرع	الوقت المخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية	التكلفة المقدَّرة بآلاف دولارات الولايات المتحدة
مد-٢	مدير شعبة	١٠ في المائة	٥٠
مد-١	فرع المحيطات والمناخ، الدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٠ في المائة	٩٥
ف-٥	فرع الدعم الحكومي الدولي والدعم المشترك بين الوكالات	٥ في المائة	٢١

(١٦) انظر المرفق الرابع للحصول على أرقام مفصلة عن موظفي وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الممولين من خارج الميزانية.

(١٧) المعلومات مقدمة من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

(١٨) تتلقى وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بمكتب الممثل السامي الدعم أيضاً من المدير برتبة مد-١ وتستفيد من تعاون البرنامج الفرعي لأقل البلدان نمواً دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية التي هي من أقل البلدان نمواً. ونظراً لصغر حجم المكتب النسبي يمكن تعبئة الموظفين بسرعةٍ لدعم أي مسألة هامة أو تغطية أي حدثٍ هام. وعلى سبيل المثال، فأثناء مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية بساموا، قام موظفون من برامج فرعية أخرى بدعم البرنامج الفرعي للدول الجزرية الصغيرة النامية. كما أنه يمكن أيضاً الحصول على دعمٍ إضافي عند اللزوم من خلال استخدام الأموال المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة.

المستوى	الفرع	الوقت المخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية	التكلفة المقدَّرة بآلاف دولارات الولايات المتحدة
ف-٥	فرع التوعية والاتصال	٥ في المائة	٢١
ف-٤	فرع التوعية والاتصال	٣٣ في المائة	١١٨
	المجموع لفترة السنتين:		٣٠٥

المصدر: معلومات مقدمة إلى وحدة التفتيش المشتركة من أمانة الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٦).

٢٧- والدعم المقدم أثناء الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ من خارج الميزانية له صلة جزئياً بالتحضير لمؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا ومتابعة هذا المؤتمر. وتعاونت الإدارة ككل بانتظام على أساس الحاجة بأبعادٍ مختلفة مساهمة في عمل وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبحسب مختلف الاختصاصات من قبيل الإحصاءات والتنمية المستدامة وتنسيق الشراكة، من بين اختصاصات أخرى. وبما أن وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه وضعاً يتمثل في استبدال الموظفين في أوائل ٢٠١٦[١٩]، فإن فروعاً مختلفة من فروع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد تقاسمت موظفيها على أساس مؤقت وعلى أساس العمل لبعض الوقت لمواجهة تأثير ذلك ولتفادي تعطيل عمل دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أن يتم ملء الوظائف الشاغرة. وكانت مرونة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أساسية بهذا الخصوص، في حين تُسخر وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية جميع جهودها الإدارية لضمان الاستمرارية من خلال عملية توظيف سريعة يُنتظر أن تُستكمل في أوائل عام ٢٠١٦. ووقت إتمام هذا التقرير كانت عملية التوظيف جاريةً. وستتضمن الاستنتاجات النهائية للاستعراض الشامل معلومات حول مركز الوظائف الشاغرة في وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن الموارد البشرية عامل حيوي في تأمين الدعم القوي المقدم من الأمانة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٨- وبالإضافة إلى الموارد الداخلية التي أسهمت في عمل وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (انظر الجدول ١ أعلاه)، تجدر الإشارة إلى أن الإدارة قدمت تقارير عن الموارد التي تلقتها من خارج الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥. ومنذ فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ارتفعت هذه الموارد من ٥٠٠ ٦٧١ دولار في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ١٥٨ ٠٩٣ ١ دولاراً في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥[٢٠].

(١٩) توظيف لملء وظائف شاغرة برتب ف-٥ وف-٤ وف-٢ في وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كان جارياً في شباط/فبراير ٢٠١٦.

(٢٠) بالاستناد إلى رد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على استبيان وحدة التفتيش المشتركة.

٢٩- ولاحظ المفتشان وجود قلة تنسيق في الطلبات المتعلقة بالميزانية المقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لدى إعداد مقترحاتهما فيما يتصل بالميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار أمانة الأمم المتحدة. ولم يتشاور كل من الإدارة والمكتب من أجل وضع استراتيجية موحَّدة لتأمين كفاءة وفعالية تخصيص الموارد المكرسة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أُخبر المفتشان بأن وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية حالياً في طور تعزيز التعاون الاستراتيجي والموضوعي، ولا سيما تأهباً للإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتعتزم الوحدتان عقد اجتماعات منتظمة كل شهرين لزيادة التكامل إلى أقصى حد ولتأمين اعتماد كلتيهما على نقاط قوتهما والقيمة المضافة في التخطيط المشترك وتبادل المعلومات فيما يتصل بتنفيذ خطط عملهما السنوية وما يتصل بذلك من أنشطة. وستشمل المشاورات أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي هو شريك رئيسي في منظومة الأمم المتحدة لتجسيم الولاية الشاملة في جدول أعمال التنمية المستدامة على المستوى القطري.

٣٠- ويتمثل اختلاف هام من حيث التخطيط وتعقب إنجازات الوحدتين في مستوياتهما المختلفة من حيث تقديم التقارير في سياق برامج الإطار الاستراتيجي الرئيسية. وفي حين أن وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بمكتب الممثل السامي محددة بشكلٍ واضح بأنها الكيان المسؤول عن البرنامج الفرعي ٣ للبرنامج ٨ من الإطار الاستراتيجي، الذي هو من مسؤولية مكتب الممثل السامي، فإن وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تندرج في فرعٍ من فروع البرنامج الفرعي ٣ (التنمية المستدامة) من البرنامج ٧ الذي يندرج تحت مسؤولية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأُخبر المفتشان بأن خط الإبلاغ في وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد تغير في عام ٢٠١٦ وبأن الشخص الذي سيشغل الوظيفة برتبة ف-٥ سيخضع بشكلٍ مباشر، عند توظيفه، لإشراف المدير برتبة مد-٢. ويرى المفتشان أن هذا تغير إيجابي لتيسير إدارة وإبراز عمل الوحدة ومواردها وأدائها.

٣١- وعُقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وقد وفر ما يكفي من الوقت لأمانة الأمم المتحدة لإعادة تقدير تخصيص الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لضمان تعزيز التنسيق بين مكتب الممثل السامي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ مسار ساموا.

٣٢- ويرى المفتشان أنه يتعين على كلٍ من الإدارة والمكتب توحيد جهودهما وتنسيق إعداد خُططهما الاستراتيجية لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وما يتصل بذلك من طلبات في إطار الميزانية. ويتطلب هذا الجهد المشترك من الكيانين إقامة نظامٍ للرصد المنهجي لأنشطتهما لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وما يتصل بذلك من موارد

مخصصة، مع بيان المصدر (الميزانية العادية أو الأموال من خارج الميزانية) والمستفيدين (الدول الجزرية الصغيرة النامية) وكيفية ارتباطها بولايتي كل من الإدارة والمكتب. وتعزيز التنسيق لا يتطلب تغييراً هيكلياً في البرامج الفرعية وإنما تبادلاً معززاً ومتواصلاً للمعلومات والتخطيط في الأجل المتوسط لضمان أفضل استخدام للموارد القائمة، وتشجيع أوجه التآزر، ومنع الازدواجية. ويمكن تقاسم برامج الأنشطة مسبقاً مع ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية قصد تقييم أولويات هذه الدول وتخطيط تقديم الدعم وفقاً لذلك ومع الشركاء في التنمية للعلم.

ولتشجيع أوجه التآزر ولتأمين الاستخدام الفعال للموارد يوصي المفتشان بما يلي:

التوصية ١

يجب أن يسهر الأمين العام على قيام كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بوضع نظام مشترك لتخطيط أنشطتهما ورصدها وتقديم التقارير عنها، بما في ذلك الإشارة إلى تخصيص الموارد فيما يتصل بولايتي كل منهما مقاستين بالنتائج المتوقعة تمشياً مع المبادئ القائمة على النتائج الواردة في قرار الجمعية العامة ٨/٧٠ بشأن تخطيط البرامج، وإتاحة المعلومات للدول الأعضاء والجهات الشريكة لمنظومة الأمم المتحدة الداعمة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولتشجيع فعالية تنفيذ الولايات الموسعة التي منحتها الدول الأعضاء للأمانة، يوصي المفتشان بما يلي:

التوصية ٢

يجب أن تنظر الجمعية العامة، بالاستناد إلى تقييم شفاف ومبرر بوضوح تعده أمانة الأمم المتحدة، في الاحتياجات الناتجة عن تطور الولايات المسندة إلى برامج الأمانة وبرامجها الفرعية وضمان تخصيص الموارد اللازمة من أجل الاستجابة كما ينبغي للولايات دعماً لجدول أعمال التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

جيم- آراء الجهات المعنية حول أدوار كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي والتعاون بينهما دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٣- في حين أن كلاً من الإدارة والمكتب يكرسان الجهود لتعزيز التنسيق والتعاون (انظر الفرع دال أدناه)، لم يلمس الشركاء والزبائن بعد نتائج جهودهما. تشير الاستنتاجات المتعلقة

بتصور مختلف الجهات المعنية لدور وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية بالإدارة والمكتب إلى أن الخط الفاصل بين الكيانين لا يزال غامضاً.

٣٤- وأعربت بعض الجهات المعنية عن قلقها إزاء قلة الوضوح فيما يتصل بمسؤوليات كل من الإدارة والمكتب فيما يتصل بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ونتيجة لذلك، تحدث ازدواجية ويحدث تداخل عندما تطلقان مبادرات توعية بشأن مسائل متشابهة تقريباً. وهذا يخلق عبئاً وضغطاً لا لزوم لهما، ولا سيما بالنسبة لبعثات الدول الجزرية الصغيرة النامية في نيويورك، نظراً لندرة الموارد للاستجابة لجميع هذه المتطلبات المختلفة غير المنسقة.

٣٥- ويرى المفتشان أن الإدارة والمكتب عليهما أن يعملا عن كثب في تبادل مختلف قوائم جهات الوصل التي يستخدمانها في اتصالاتهما وفي جمع المعلومات من أجل زيادة التماسك في قنوات الاتصال والحد من العبء المحتمل لتداخل المطالبات الموجهة إلى المنظمات والدول الأعضاء عند تجميع أو توفير المعلومات بشأن مسائل الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن أن تستخدم الدروس المستفادة من تجربة مكتب الممثل السامي مع الفئة الخاصة من أقل البلدان نمواً وشبكة جهات الوصل ذات الصلة كأساس للممارسات الجيدة يجب الاعتماد عليه.

٣٦- ولاحظ المفتشان، بهذا الخصوص، أن كلاً من الإدارة والمكتب يعملان حالياً على تحسين التنسيق المسبق لبرامج عمل أنشطتهما وعملهما لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وينظران حالياً في استنباط مؤشرات مشتركة لقياس تحسن التنسيق بذلك الخصوص.

دعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للدول الجزرية الصغيرة النامية كما تتصوره الجهات المعنية[٢١]

٣٧- والجهات التي أجريت معها مقابلات، أي المنظمات وممثلو الدول الأعضاء، قد أبرزت عدداً من المسائل التي لا تدار، في رأيها، على النحو الأمثل في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ألا وهي:

قلة التنظيم المهيكل والشفاف داخل الشُعب للعمل في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

وضع تقرير الأمين العام السنوي بشأن نتائج الدول الجزرية الصغيرة النامية في وثيقة وصفية لا تعكس بشكل منهجي جميع المعلومات ذات الصلة وتفتقر لبعد استراتيجي[٢٢]؛

(٢١) بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأعضاء الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الأعضاء.

(٢٢) انظر الوثيقة A/70/269.

مشاركة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في بناء القدرات تتجاوز ولايتها الناظمة؛

مسائل الإدارة المتعلقة بدور وسير عمل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

قلة اللجوء الأمثل إلى تقاسم المعلومات المجمعة لأغراض اللجنة التنفيذية الموسعة المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٨- وتم مد وحدة التفتيش المشتركة بقائمة مفصلة بالأنشطة التي تم الاضطلاع بها على مدى الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع الأسف لم تشمل المعلومات التكلفة بحسب النشاط، بحيث أنه لا يمكن إجراء مزيد من التحليل فيما يتصل بتخصيص التمويل لمختلف أنواع الأنشطة.

٣٩- ويتمثل مجال رئيسي من مجالات عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في رصد الشراكات متابعة لمسار ساموا. وموقع برنامج العمل من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية على الشبكة[٢٣] فيما يتعلق بالشراكات يمكن من تسجيل البيانات وتقاسمها بشأن الشراكات[٢٤]. والمجالات ذات الأولوية المختارة في برنامج العمل ليست شاملة بالنظر إلى جميع المجالات التي لها أولوية في مسار ساموا. وفي حين أن برنامج العمل أداة مفيدة لتسجيل الشراكات، فإن مزيد تفصيل بعض المجالات ذات الأولوية من شأنه أن يساعد على تقديم المزيد من التفاصيل (مثلاً "سبل التنفيذ" أو "التنمية الاجتماعية" أو حتى "التنوع البيولوجي")[٢٥]. ويمكن أن تشمل عمليات تحديث برنامج العمل من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية في المستقبل مجالات فرعية قائمة بذاتها يمكن تسجيل شراكات بخصوصها. واقترحت بعض المنظمات أيضاً إمكانية رفع مستوى هذه الأداة لتيسير رصد تنفيذ المسار لما يتعدى التسجيل وتبادل المعلومات بشأن الشراكات.

(٢٣) انظر www.sids2014.org/partnerships.

(٢٤) انظر المرفق الثاني للاطلاع على الإحصاءات بشأن شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالاستناد إلى المعلومات الواردة في برنامج العمل من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(٢٥) انظر المرفق الثاني من الوثيقة JIU/REP/2015/2، الذي يحدد المجالات ذات الأولوية التي تتضمن المجالات الفرعية التي يجب رصدها كمجالات قائمة بذاتها، بقدر ما أنها تشمل مسائل رئيسية من قبيل الحد من الفقر، والسياحة المستدامة، والتعليم، والمنظور الجنساني. ومجال "سبل التنفيذ" يشمل الإحصاءات، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، التي يجب أن تقاس جميعها بشكل منفصل.

٤٠- وقد كشف تحليل قائمة أنشطة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نزعة متزايدة إلى تنظيم حلقات عمل وطنية أو إقليمية بشأن بناء القدرات. وفي حين أشارت الإدارة إلى أن مسار ساموا يدعو إلى مشاركتها في بناء القدرات، فإن تنفيذ الأنشطة يمكن تقويته عن طريق تعزيز توفير الخدمات المشتركة في الميدان مع مؤسسات المنظومة التي هي مجهزة خصيصاً للقيام بأنشطة تنفيذية (مثل الصناديق والبرامج وبعض الوكالات المتخصصة)، وذلك من أجل تشجيع الروابط بين العمل المعياري لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وقدرة المنظمات الأخرى المقارنة على تنفيذ المشاريع في الميدان. ونظراً لأهمية المجالات الأربعة الأخرى في ولاية الإدارة المذكورة (انظر الفقرة ١٤ أعلاه)، بإمكان الإدارة أن تعيد تنظيم أولوياتها بخفض المشاركة في الميدان لصالح القيام بدورها في التحليل المعياري وعمليات التنسيق والخدمة الحكومية الدولية، بما يشمل اللجنة التوجيهية المنشأة حديثاً.

٤١- وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في موقع فريد من نوعه نظراً لمشاركتها المباشرة في تطوير أهداف التنمية المستدامة ومسار ساموا، من أجل ضمان استخدام حساب التنمية المستدامة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، كمجموعة بلدان نامية لها احتياجات خاصة.

٤٢- وتمشياً مع الآراء التي أعربت عنها مختلف الجهات المعنية أثناء بعثة فريق وحدة التفتيش المشتركة إلى نيويورك، يشير المفتشان إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على ولايتها الناظمة ودعم العمليات الحكومية الدولية، عوضاً عن توسيع نطاق عملها ليشمل بناء القدرات، وتشجيع استخدام حساب التنمية المستدامة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق الربط بين جدول أعمال مسار ساموا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغير ذلك من الولايات الشاملة ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٣- وأجرى المفتشان أيضاً مقبلات مع أعضاء لجنة السياسات الإنمائية التي هي جزء من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولاحظا أنه لا يوجد تفاعل منتظم مع وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ولاحظا أن تدرّج الدول الجزرية الصغيرة النامية التسع التي لا تزال تندرج في فئة أقل البلدان نمواً مسألة هامة، فأعربا عن رأيهما أن وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة السياسات الإنمائية يجب أن تشاركا في مشاورات منتظمة. وقد أقام بالفعل كل من مكتب الممثل السامي ولجنة السياسات الإنمائية تعاوناً رسمياً بخصوص دور المكتب فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً. ومشاركة وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بالإدارة يمكن أن تعزز التماسك والتنسيق في مراعاة أوجه الضعف والتحديات والآثار المحتملة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية المرشحة للتدرج من مركز أقل البلدان نمواً، إضافة إلى دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الراسخ في هذه العملية.

دعم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، كما تتصوره الجهات المعنية[٢٦]

٤٤- يتمثل دور المكتب، عملاً بالفقرة ١٢٠ من مسار ساموا، في المساهمة في تعزيز التماسك على صعيد المنظومة بين المسائل ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية المتطرق لها في عمليات الأمم المتحدة. وهذا يتم من خلال المناصرة والتوعية الشاملتين لتعبئة الدعم الدولي والموارد. وأخبر المكتب المفتشين باستراتيجيته المخطط لها لتعبئة الموارد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من أجل التنفيذ الملائم للأنشطة الصادر بشأنها تكليف في الفقرة ١٢٠ من مسار ساموا، بما أن مخصصات الميزانية العادية لأنشطته لم تتغير عن فترة السنتين السابقة. ولاحظ المفتشان أيضاً أن الأنشطة التي أعلن عنها مكتب الممثل السامي في استبيان وحدة التفتيش المشتركة تتفق مع وظيفة المكتب المتوقعة المتمثلة في المناصرة، تمشياً مع ولايته إجمالاً.

٤٥- وأعرب ممثلون عن الدول الجزرية الصغيرة النامية عن قلقهم إزاء قلة الاستجابة الواضحة للبعض من طلباتهم المقدمة إلى الأمانة. والخط الفاصل غير الواضح كما يرونه للوضع قد أدى، في الماضي، إلى تأخير لا لزوم له في إيجاد المحاور المناسب في الأمانة للتطرق لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٦- وأعرب الممثلون عن القلق أيضاً إزاء قلة الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي فئة بلدان لها احتياجات خاصة، مقارنة مع الاهتمام والدعم الجيد التنظيم اللذين تحظى بهما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. فالفئتان الأخيرتان من البلدان محددتان بشكل واضح، خلافاً لفئة الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لا يتمتع بالنسبة لها كل من المكتب والإدارة بنفس التغطية[٢٧]. ويلاحظ المفتشان أن غياب تعريف مشترك على صعيد المنظومة للدول الجزرية الصغيرة النامية يمكن أن يكون عائقاً يحول دون تنسيق وزيادة فعالية الدعم المقدم على صعيد منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٧- ويُظهر تحليل الموارد المخصصة لوحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بمكتب الممثل السامي من ميزانية الأمم المتحدة العادية مستوى مستقراً للموارد منذ فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (وهي فترة السنتين التي مُنحت فيها الوحدة وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٢) وهو مستوى لم يكن متناسباً مع توسع ولايتها على مدى فترات السنتين الماضية. ويتمثل دور مكتب الممثل السامي، استجابة للفقرة ١٢٠ من مسار ساموا، في المساهمة في تعزيز التماسك على صعيد المنظومة في المسائل ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية

(٢٦) بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الأعضاء.

(٢٧) انظر المرفق السابع.

التي تتطرق لها عمليات الأمم المتحدة من خلال الدعوة والتوعية الشاملتين الراميتين إلى تعبئة الدعم الدولي والموارد.

٤٨- وحسب جهات معنية مختلفة فإن تقسيم المسؤوليات بين الإدارة والمكتب يؤدي إلى حالة من "فعل القليل بالكثير"، لأنهما يتنافسان فيما بينهما ويخلقان خط مساءلة غير واضح لمعالجة مسائل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وحتى وقت ليس ببعيد، كان تصور دور الكيانين، كما تم إبلاغه إلى المفتشين، تصور منافسة وليس تعاون. ويرى المفتشان أن العمل المشترك الجاري في الإدارة والمكتب (انظر الفرع دال أدناه) سيساهم في تحديد التدابير اللازمة لزيادة الفعالية في تنفيذ مسار ساموا وزيادة المساءلة والشفافية في دور الأمانة في التنسيق والرصد وتقديم التقارير عن التنفيذ.

دال- تقييم التنسيق بين وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمكتب والإدارة

٤٩- خلال عمل وحدة التفتيش المشتركة البحثي بشأن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أوضح ممثلو الدول الأعضاء بشكل واضح قلقهم مشددين على الولاية التي منحتها الجمعية العامة لوحدة التفتيش المشتركة في قرارها ٢١٧/٦٩ (الفقرة ١٢) وفي قرارها ٢٨٨/٦٩ (الفقرات ٢-٤) للتركيز على الدعم المؤسسي لمقر الأمم المتحدة بنيويورك ممثلاً بوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية بالإدارة والمكتب.

٥٠- وفي الماضي لم تتحسب الإدارة و لم يتحسب المكتب لضخامة المهام القادمة، الأمر الذي كان من شأنه أن يستفيد من تخطيط مشترك مسبق أفضل. وقد ساهمت الولاية التي أسندتها الدول الأعضاء في الوقت المناسب لوحدة التفتيش المشتركة، التي هي كيان إشراف خارجي مستقل، في صحصحة الوضع الراهن الراسخ بطرح مسائل رئيسية يتطرق لها حالياً بنشاط وفعالية كل من الإدارة والمكتب من خلال جهودهما المشتركة.

٥١- وقد كان كل من المكتب والإدارة على وعي بولايتي كل منهما الفنيتين المميزتين. فعلاً فقد ساهم المكتب في عمل الإدارة التحليلي في مجال السياسات العامة، وبشكل أخص من خلال إسهاماته في التقرير السنوي للأمين العام بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ومشاركته النشطة في الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ساهمت الإدارة أيضاً في عمل المكتب في مجال المناصرة من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأبدت اهتماماً بزيادة تعاونها مع المكتب في مبادرته الأخيرة لمناصرة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسلم الكيانان بأن التعاون في الماضي كان في الغالب على أساس مخصص، و لم تكن هناك آليات واضحة ومنهجية قائمة. وأثناء الاستعراض، لوحظ أن الإدارة والمكتب يتقاسمان الوثائق الداخلية، الأمر الذي يدل على أنهما يحاولان تحديد طرق تحسين تنسيقهما وتعاونهما. وترمي تلك الجهود إلى

معالجة المشاغل التي أعربت عنها الجهات المعنية والمنظمات والدول الأعضاء (انظر الفرع جيم أعلاه). ولاحظ المفتشان أن جهوداً ملموسة تبذل حالياً للخروج من نهج الانعزال واستبدال المنافسة السابقة المتصورة بتعاون ملموس. وتتفق هذه النزعة مع دورهما المشترك فيما يتصل باللجنة التنفيذية الذي توخته الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٠٢ المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٥٢- ويجب النظر كما ينبغي في وضع برنامج عمل مشترك يشمل أنشطة كل من وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويجب أن يؤدي ذلك إلى تحديد نتائج مشتركة ونواتج ومؤشرات للإنجاز. واستجابة لاقتراح تم التقدم به إلى المكتب والإدارة في استبيان وحدة التفتيش المشتركة، فإن الوحدتين تؤيدان إدراج المؤشرات التالية كجزء من الأنشطة القابلة للقياس في وثيقة الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة.

إنجاز الأمانة المتنظر	مؤشر الإنجاز
تعزيز التنسيق داخل أمانة الأمم المتحدة لضمان تنفيذ أكثر فعالية لمسار ساموا ولأهداف التنمية المستدامة التي لها صلة وثيقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية	(أ) زيادة عدد الاتصالات المشتركة مع الدول الأعضاء بشأن ما تحرزه من تقدم وحدتا الدول الجزرية الصغيرة النامية بالإدارة والمكتب (ب) زيادة تقاسم المعارف وجمع البيانات المشترك

٥٣- والمؤشرات المقترحة أمثلة يمكن أن ينظر فيها كل من الإدارة والمكتب لدى تحديد برنامج عمل مشترك لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن توخي مؤشرات أخرى في سياق تعزيز تنسيق البرامج وتقديم التقارير، ولا سيما فيما يتصل بدورها التنسيقي لرصد تنفيذ مسار ساموا. والمؤشرات المتعلقة بإدارة الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات يمكن أن تكون أيضاً أساسية لتقييم أهميتها ونتائجها.

٥٤- ويرى المفتشان أنه بإمكان الأمين العام أن ينشئ فرقة عمل تشمل مختلف العناصر المكونة للأمم المتحدة التي يشملها إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي[٢٨] لوضع برنامج عمل شامل لعدة مجالات للتطرق لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية ولخلق إنجازات (أهداف) محددة متوقعة وما يتصل بذلك من مؤشرات لتمكين الأمانة من قياس الدعم الفعلي لتنفيذ مسار ساموا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من أجل رصد التقدم المحرز بشأن الولايات تحت مظلة الأمم المتحدة.

(٢٨) انظر الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، البرنامج ٧، تحت مسؤولية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (A/67/6 (البرنامج ٧))، والبرنامج ٨، تحت مسؤولية مكتب الممثل السامي (A/67/6 (البرنامج ٨))؛ انظر أيضاً المرفق الأول.

٥٥- والمصفوفة الحالية لمتابعة مسار ساموا يمكن أن تستخدم كأداة للرصد. والروابط بالأفرقة واللجان القائمة يجب تقييمها بعناية من أجل تفادي التداخل والازدواجية، ولا سيما بتحديد كيفية ارتباطها بالفريق الاستشاري المشترك واللجنة التوجيهية.

٥٦- وكمثال للأنشطة المشتركة، عُقد اجتماع فريق خبراء بشأن "تعزيز تماسك مسائل الدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات الأمم المتحدة بعد مسار ساموا في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" بنيويورك في ٢٠ و٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، نظمه كل من مكتب الممثل السامي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٢٩]. وقد ضم الاجتماع خبراء من الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة فضلاً عن ٥٠ مشاركاً يمثلون الدول الأعضاء (١١ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية[٣٠] و٩ شركاء في التنمية[٣١]) وثلاث لجان إقليمية (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، فضلاً عن شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وكان الهدف من ذلك عرض ومناقشة استنتاجات تحليل المكتب لمسار ساموا وعمليات الأمم المتحدة المشار إليها في المسار، لتحديد الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في تنسيق الأمم المتحدة للدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، من أجل اقتراح سبل ملموسة لتعزيز تماسك المسائل ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات الأمم المتحدة.

٥٧- وتضمن جدول الأعمال، من خلال عدسة تركيز جدول أعمال التنمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، المسائل التالية:

استعراض لتماسك مسائل الدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات الأمم المتحدة؛

معالجة مسائل الدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات الأمم المتحدة بطريقة متماسكة على المستوى الإقليمي؛

إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمل الأمم المتحدة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في الميدان؛

---

(٢٩) حضر الاجتماع الأمين العام المساعد لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(٣٠) بالاو، جامايكا، جزر البهاما، جزر سليمان، ساموا، سنغافورة، فانواتو، فيجي، ملديف، ناورو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

(٣١) الاتحاد الأوروبي، إسبانيا، أستراليا، آيرلندا، إيطاليا، الصين، نيوزيلندا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية.

تماسك الأمم المتحدة بخصوص الموضوعات على المستوى العالمي ومعاهدات الأمم المتحدة.

٥٨- وأخبر مكتب الممثل السامي وحدة التفتيش المشتركة بالخطوات المقبلة المنتظرة متابعة لهذه التظاهرة الناجحة: (أ) إجراء مشاورات مع كيانات الأمم المتحدة المكلفة بدعم عمليات الأمم المتحدة لإبراز الحاجة إلى التركيز على وجه التحديد على مسائل الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الصلة بهذه العمليات؛ (ب) إجراء مشاورات إقليمية ووطنية لإذكاء الوعي بأهمية تماسك مسائل الدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات الأمم المتحدة؛ (ج) مزيد بحث مسألة تعيين جهات الوصل الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية المعنية بالتماسك فيما يتصل بمسائل الدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات الأمم المتحدة على المستوى القطري؛ (د) تحديد آليات منظومة الأمم المتحدة القائمة للتنسيق والتماسك التي يمكن توحيدها وتعزيزها؛ (ه) مزيد استكشاف اقتراح إقامة "مركز موحد جامع" على المستوى العالمي للدول الجزرية الصغيرة النامية والدور المحتمل لمكتب الممثل السامي في سياق يسمح بنشر المعلومات عن مسائل الدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات الأمم المتحدة بطريقة أكثر حينية واستراتيجية.

٥٩- والتظاهرات من هذا النوع ممارسات جيدة تكشف التقدم الجاري في معالجة أوجه الضعف الهيكلي الموروثة عن الماضي في اتجاه دعم أكثر تماسكاً وفعالية على صعيد المنظومة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٠- ويتعاون كل من الإدارة والمكتب مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتلبية متطلبات الفقرة ٦١ من مسار ساموا، التي طُلب فيها إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تيسير تطوير برنامج عمل خاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن الغذاء والتغذية. ونُظمت تظاهرة رفيعة المستوى شارك في تنظيمها في ميلانو في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي ومنظمة الأغذية والزراعة[٣٢]، وشاركت في رعايتها حكومة إيطاليا. وأفضت هذه التظاهرة إلى بيان وزاري مشترك[٣٣]، يدعو منظمة الأغذية والزراعية، بالتعاون مع الإدارة والمكتب، إلى الاعتماد على الزخم الذي ولّده الاجتماع، وإجراء عملية تشاورية لتطوير برنامج العمل، ودعت الحكومات والخبراء التقنيين المعنيين بالدول الجزرية الصغيرة النامية وغير ذلك من الجهات المعنية ذات الصلة والآليات القائمة بالفعل والترتيبات على المستويات الوطني والإقليمي

(٣٢) الاجتماع الوزاري بشأن تعزيز الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في سياق معرض ميلانو الدولي لعام ٢٠١٥ حول موضوع "تغذية الكوكب - الطاقة من أجل الحياة".

(٣٣) إعلان ميلانو بشأن تعزيز الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في إطار مسار ساموا.

والأقاليمي، إلى ضمان إدماج العمل القيم الجاري بالفعل على هذه المستويات كلياً في برنامج العمل (الفقرة ٧).

ثالثاً- كيانات الأمم المتحدة التي لها ولايات وثيقة الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية ومشمولة بإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي: عناصر لتعزيز تنسيق البرمجة

ألف- مقدمة

٦١- يتطرق هذا الفصل لنطاق التوصية ٣ من التقرير JIU/REP/2015/2، الذي جاء فيه ما يلي:

> ينبغي أن تكفل الجمعية العامة أن يحدد الاستعراض الشامل جميع كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث، واللجان الإقليمية التي تساهم في دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تقترح سبلاً فعالة تسمح للأمانة العامة بتعزيز تنسيقها البرنامجي ونظام إبلاغها المتكامل.

٦٢- ويقدم الفصل استعراضاً لدور بعض كيانات أمانة الأمم المتحدة التي لها ولايات وثيقة الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر الفرع باء أدناه)، لتغطية نطاق التوصية ٣ من التقرير JIU/REP/2015/2. ويشير مخطط منظومة الأمم المتحدة البياني[٣٤] إلى عدد من الكيانات التي تعد أماناتها جزءاً من أمانة الأمم المتحدة، ولو أنها تندرج تحت فئة "الكيانات الأخرى":

> الصناديق والبرامج: برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)؛
>
> كيانات أخرى: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
>
> اللجان الإقليمية.

---

(٣٤) http://www.un.org/en/aboutun/structure/pdfs/UN_System_Chart_2015_Rev.4_ENG_letter-colour.pdf تموز/يوليه ٢٠١٥. وهذا الهيكل التنظيمي أدخل بعض التغييرات على توزيع المنظمات على مختلف الفئات، كما يمكن تبين ذلك في الموقع التالي:
http://www.un.org/depts/dhl/deplib/promo-materials/UNsystemChart-lt-clr.pdf.

٦٣- والكيانات الأخرى ذات الصلة في الأمانة والتي تساهم في المجالات التي تهم الدول الجزرية الصغيرة النامية هي: شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث.

٦٤- ولأغراض الاستعراض، تقابل المفتشان مع مسؤولين من اللجان الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث (المقر والمكتب الإقليمي في بانكوك والمكتب دون الإقليمي في منطقة المحيط الهادئ)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (المكتب الإقليمي في بانكوك)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[٣٥].

٦٥- ومعظم الكيانات المشار إليها أعلاه يغطيها عملياً ويديرها إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي[٣٦]، الذي يُعرض على لجنة البرنامج والتنسيق (التي تتألف من الدول الأعضاء)، لضمان التماسك مع التنسيق البرنامجي لولايات الأمم المتحدة.

٦٦- وفي حين أن كيانات عديدة من هذه الكيانات لها هيئاتها التشريعية الخاصة[٣٧]، فهي جميعها مسؤولة في نهاية المطاف أمام الجمعية العامة فيما يتصل باستخدام ميزانياتها العادية وأدائها. وبالتالي، من شأن تحسين التنسيق البرنامجي المسبق في تصميم دورها كجزء من دعم منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية أن يشجع التآزر ويشجع في نهاية الأمر الوفورات والكفاءة عن طريق تيسير الاستراتيجيات المشتركة على الصعيد الإقليمي والمواضيعي والموضوعي بهدف توفير دعم أكثر فعالية وتماسكاً للدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر الفرع جيم أدناه).

(٣٥) تمت المقابلات عن طريق الفيديو مع المكاتب دون الإقليمية ومن خلال الأبحاث المكتبية.

(٣٦) انظر الوثيقة A/67/6 (الجزء الأول) بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. الأونكتاد، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - الموئل، هي أيضاً كيانات مشمولة بإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي (انظر المرفق الأول).

(٣٧) منها، على سبيل المثال، جمعية الأمم المتحدة للبيئة بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس التجارة والتنمية بالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

باء- استعراض كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية[٣٨]

٦٧- كما سبقت الإشارة إلى ذلك في المقدمة فإن الاستنتاجات الأولية لا تشمل كيانات منظومة الأمم المتحدة التي لولاياتها صلة وثيقة بجدول أعمال التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ولكن لا تغطيها ميزانية الأمم المتحدة العادية[٣٩]. وبالتالي فإن الكيانات الوارد مناقشتها أدناه لا تمثل كامل منظومة الأمم المتحدة. وسيتم القيام بتحليل كلّي لأغراض الاستنتاجات النهائية للاستعراض الشامل. وفي أمانة الأمم المتحدة، لا يضطلع سوى إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأنشطة تستهدف خصيصاً الدول الجزرية الصغيرة النامية كمجموعة لها احتياجات خاصة. غير أن الدعم المقدم لجدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية يتم التطرق له، في معظم الحالات، على المستويين الإقليمي والقطري أو من خلال العمل المعياري.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة: التطرق لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية الخاصة فيما يتصل بالبيئة والتنمية المستدامة[٤٠]

٦٨- دعت الوثيقة الوزارية الختامية للدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي عُقدت في نيروبي في حزيران/يونيه ٢٠١٤، المجتمع الدولي إلى "تعزيز وتشجيع إقامة شراكات حقيقية ودائمة من أجل التصدي للتحديات البيئية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية"[٤١].

---

(٣٨) تجميع الأنشطة الداعمة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعروضة في هذا الفرع تستند إلى الردود على استبيان وحدة التفتيش المشتركة، والمقابلات التي أُجريت في عام ٢٠١٥، والأبحاث المكتبية. ويجب ملاحظة أن المعلومات لا تمثل إلا عينة من الأنشطة ولا تغطي بشكل شامل جميع الأنشطة التي اضطلع بها كل واحد من هذه الكيانات دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية.

(٣٩) كما ورد ذلك في وثيقة تخطيط الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة.

(٤٠) أُجريت مقابلات مع مسؤولي برنامج الأمم المتحدة للبيئة في بانكوك. وتستند الاستنتاجات في هذا الفرع إلى الإسهامات المقدمة من مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير ٢٠١٥، التي تمّ استكمالها بمقابلات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

(٤١) انظر القرار رقم ١ لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، "الوثيقة الوزارية الختامية للدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي اعتُمد في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ص ٣. وانظر أيضاً المقررين ٥/٢٣ و٦/٢٤ اللذين اعتمدهما مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في شباط/فبراير ٢٠٠٥ وشباط/فبراير ٢٠٠٧، على التوالي، بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٩- تشير تجربة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي تعكس وجهات النظر التي عبّر عنها الفاعلون الرئيسيون الآخرون في منظومة الأمم المتحدة في الميدان، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى أن الأمر يحتاج إلى استجابة منسقة تعالج الروابط المعقدة في التنمية المستدامة لمواجهة ارتفاع التكاليف المتأصلة في توفير بناء القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبُعد هذه الدول، وحجم اقتصاداتها، والمضاعفات على إمكانية تحديد النطاق وأوجه الضعف المؤسسية، في البعض منها، هي عوامل تنعدم فيها الفعالية ويمكن معالجتها بشكل أفضل من خلال زيادة التنسيق. وتقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة للآليات القائمة يشير إلى أن هذه الآليات لم تكن فعالة بالقدر الذي كان متوقعاً لتيسير ومباشرة عمل محدد منسق ومشترك فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة.

٧٠- وعلى غرار الصناديق والبرامج الأخرى، لا يصمم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشطته لكي تستهدف الدول الجزرية الصغيرة النامية كفئة محددة؛ لكن يشمل البرنامج، بحكم ولايته، مجموعة واسعة من المسائل التي هي حيوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما هو مبين في الجدول ٣ أدناه.

الجدول ٣

برنامج الأمم المتحدة للبيئة: عينة الأنشطة ومواءمتها مع مسار ساموا

مسار ساموا (الموضوع والفقرة)	مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التنفيذ من خلال
سياسات الاقتصاد الأخضر (٢٥)	الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر
السياحة المستدامة (٣٠)	إطار عشري للبرامج بشأن الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج المستدامة والشراكة العالمية من أجل السياحة المستدامة (بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية)
الدعم في مجالات التكنولوجيا والمالية وبناء القدرات لتيسير زيادة الطموح في أهداف التخفيف والتكيف في البلدان النامية (٣٩)	مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
القدرة على التأقلم مع تغير المناخ (٤٦)	شبكة التكيف العالمية
المواد المستنفدة للأوزون (٤٥)	الشبكات الإقليمية والإجراءات المتعلقة بطبقة الأوزون
إزالة الغابات وتدهورها (٤٦)	برنامج الأمم المتحدة التعاوني بشأن المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية
الطاقة المستدامة (٤٩-٥٠)	برنامج الطاقة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة
الحد من مخاطر الكوارث (٥٢)	تقديم المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن إدراج الحد من مخاطر الكوارث البيئية في أطر الحد من الكوارث الوطنية

مسار ساموا (الموضوع والفقرة)	مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التنفيذ من خلال
المحيطات والبحار (٥٤-٥٨)	برنامج البحار الإقليمية
الأمن الغذائي والتغذية (٦١)	إطلاق برامج جديدة في أعقاب المعرض العالمي لعام ٢٠١٥، الذي نُظم في ميلانو في نيسان/أبريل ٢٠١٥
إدارة المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك النفايات الخطرة (٧١)	النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والشراكة العالمية لإدارة النفايات[٤٢]
الأنواع الدخيلة (٩٥)	شبكة التكيف العالمية، وبرنامج البحار الإقليمية، والمشاريع الإقليمية مثل تحدي منطقة الكاريبي، وتحدي ميكرونيزيا، وتحدي البيئة البحرية لغربي المحيط الهندي[٤٣]
التكنولوجيا (١١١)	المركز الدولي لتكنولوجيا البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشركاؤه
البيانات والإحصاءات (١١٢)	الموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدعم المؤسسي (١١٦)	دعم المنتديات الإقليمية والمشاركة في بلورة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

المصدر: تجميع لوحدة التفتيش المشتركة بالاستناد إلى رد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على استبيان الوحدة في شباط/فبراير ٢٠١٥.

٧١- لقد سبق وصف دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في برنامج عمل برنادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي اعتُمد في أيار/مايو ١٩٩٤، وذلك على النحو التالي: "ينبغي أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واضعاً في اعتباره المنظور الإنمائي، توفير التوجيه والتنسيق للسياسات العامة في ميدان البيئة، بما في ذلك توفير التوجيه والتنسيق في مجال تنفيذ برنامج العمل" (الفقرة ١٢٥). وما انفك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال تركيز ولايته على ركيزة التنمية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، يساهم في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد اعتُمدت عدة قرارات واتخذت عدة إجراءات لتنفيذها، تمشياً مع الوثائق الختامية المتتالية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية (برنادوس، وموريشيوس، وساموا)[٤٤].

(٤٢) انظر www.sprep.org/waste-management-pollution-control/managing-mercury-waste-a-growing-priority-in-the-pacific-islands-region.

(٤٣) انظر www.sprep.org/biodiversity-ecosystems-management/battling-invasive-species-is-on-the-agenda-for-the-pacific-islands.

(٤٤) انظر المقررات ١٣/٢٢ (٢٠٠٣) و٥/٢٣ (٢٠٠٥) و٦/٢٤ (٢٠٠٧) بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وقد وردت الإشارة أيضاً إلى استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل [برنامج عمل برنادوس] من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مقرر الدورة الاستثنائية دأ-١١/٧ بشأن المحيطات، في شباط/فبراير ٢٠١٠.

٧٢- ويعالج برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال التنسيق الداخلي فيما بين مختلف البرامج الفرعية، ومعظمها له صلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وما رافق ذلك من أوجه ضعف[٤٥]. ونص برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ على تغطية الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال سبعة برامج فرعية ولكنه لم يحدد الدول الجزرية الصغيرة النامية كهدف، باستثناء فيما يتصل بدعم التحضيرات لمؤتمر ساموا.

٧٣- ولاحظ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن المعايير القائمة لتجميع المسائل التي تهم الدول الجزرية الصغيرة النامية تراعي عادة مستوى التنمية الاقتصادية وبارامترات المجموعات الإقليمية وغير ذلك من البارامترات الاجتماعية - الاقتصادية، ولكن لا تراعي الخصائص الجغرافية - البيئية، التي يهم البعض منها الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل محدد جداً. فالمشاكل التي تواجهها، على سبيل المثال، الجزر المرجانية والجزر الرملية المنخفضة والجزر البركانية، تتطلب حلولاً مصممة وفق الاحتياجات الخاصة لا يمكن توقعها في استراتيجيات سياسات عامة "جاهزة تناسب الجميع".

٧٤- والشراكات مع الجهات الفاعلة في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية كانت ولا تزال استراتيجية تعزيز لزيادة مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الأقاليم. والدروس المستفادة من تنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ جاءت كالتالي: يجب أن تكون الشراكات أهدافاً واضحة وأن تحدد بشكل واضح أدوار ومسؤوليات مختلف الشركاء من أجل تحقيق تلك الأهداف. ولتفادي الازدواجية والتداخل، يتناول برنامج الأمم المتحدة للبيئة شراكاته في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق الشراكات القائمة على المستويين العالمي والإقليمي، التي طلبت الدول الأعضاء إقامتها.

٧٥- ويشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط في مساندة إدراج الأهداف ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في قيادة عملية وضع مؤشرات للهدف ١٤ لحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. وقد نشر أيضاً التوقعات البيئية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي انطلقت في ساموا في عام ٢٠١٤. وبوابة إدارة المعارف، ألا وهي موقع البرنامج التفاعلي، توفر معلومات بحسب البلدان والأقاليم والمجموعات الإقليمية الأخرى، ولها بوابة محددة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٤٦]، تشمل مناطق

(٤٥) انظر دليل إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، البرنامج ١١ (البيئة) تحت مسؤولية برنامج الأمم المتحدة للبيئة (A/69/6 (البرنامج ١١))، وهو متاح على الموقع التالي:
http://www.un.org/en/ga/fifth/69/psf_2016_2017.shtml.

(٤٦) http://uneplive.unep.org/region/index/59.

الدول الجزرية الصغيرة النامية الثلاث (منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، ومنطقة الكاريبي، ومنطقة المحيط الهادئ). وقد وضع البرنامج أيضاً استراتيجية محددة خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في سياق برنامج الإطار العشري الذي سينطلق في عام ٢٠١٦ كشراكة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠[٤٧].

تواجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإقليمي

٧٦- كما سبقت الإشارة إلى ذلك في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض الإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة لما بعد مؤتمر ريو+٢٠" (JIU/REP/2014/4 وA/69/763)، تم تعزيز ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتوجيه نداء خاص لتعزيز تواجده الإقليمي (انظر الفقرة ١٩). وكنتيجة لمحصّلة مؤتمر ريو+٢٠، افتتح مكتب دون إقليمي جديد لمنطقة المحيط الهادئ في عام ٢٠١٤[٤٨] تابع للمكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتتألف حالياً قوة العمل لديه من موظفَيْن: منسق لمنطقة المحيط الهادئ ومدير مهام بمرفق البيئة العالمية. ويقع المكتب دون الإقليمي في ساموا في مباني أمانة برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، وهو منظمة حكومية دولية تعد في عضويتها ٢١ بلداً وإقليماً جزرياً في منطقة المحيط الهادئ[٤٩] وخمسة أقاليم تابعة لخمس دول[٥٠] - شركاء الدول الجزرية الصغيرة النامية التقليديون في التنمية - الأمر الذي ييسر التعاون دون الإقليمي ويشجع التآزر.

٧٧- والشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج البيئة الإقليمي في جنوب المحيط الهادئ، التي أُعلن عنها رسمياً في مذكرة تفاهم، قد تعززت بالتالي. ومكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمنطقة المحيط الهادئ يساعد الدول الأعضاء فيه على أنشطة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ورصدها؛ ويساعد على توطيد التعاون وتنظيم الأنشطة المشتركة

(٤٧) الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج الإطار العشري)، ومنظمة السياحة في منطقة جنوب المحيط الهادئ وموريشيوس، وساموا، وبربادوس، وجامايكا، وسيشيل، وجزر القمر.

(٤٨) انظر وثيقة أمانة البرنامج الإقليمي للبيئة لمنطقة المحيط الهادئ، التي أُعدت للاجتماع السنوي للأمانة، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، 26SM/Officials/WP.6.8. وهذه الوثيقة متاحة على الموقع التالي:
www.sprep.org/attachments/2015SM26/official/WP_6.8_-_UNEP_paperfinaldraft.pdf
http://www.unep.org/roap/Activities/MainstreamingEnvironmentthroughRegionalForums/tabid/1036898/Default.aspx.

(٤٩) بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بولينيزيا الفرنسية، فانواتو، توفالو، توكيلاو، تونغا، جزر سليمان، جزر كوك، جزر مارشال، ساموا، ساموا الأمريكية، غوام، فيجي، كاليدونيا الجديدة، كيريباس، كومنولث جزر ماريانا الشمالية، ناورو، نيوي، ولايات ميكرونيزيا المتحدة، واليس وفوتونا.

(٥٠) أستراليا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

والتظاهرات الرفيعة المستوى في المنطقة من قبيل المنتدى الأول لوزراء وسلطات البيئة في آسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في بانكوك في أيار/مايو ٢٠١٥[٥١].

٧٨- ولبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مكتب إقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (في بنما سيتي) وهو في بصدد فتح مكتب دون إقليمي في كينغستون بجامايكا. وقد أُعدت قائمة بمشاريع قرارات للدورة الاستثنائية الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة[٥٢] للاجتماع لما بين الدورات للمنتدى التاسع عشر لوزراء بيئة منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي عقد بمكسيكو في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥[٥٣]. وتقوم حالياً الدول الأعضاء بتحديد أولوياتها بغية التقدم بقرارات لكي تعتمد في الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

٧٩- وبذلك الخصوص، تقوم حالياً ساموا وبلدان أخرى تتفق معها في الرأي بإعداد مشروع قرار يرمي، في جملة أمور، إلى تحديد دور ووظائف وطرق مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ مسار ساموا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٥٤]. ويتمثل أحد أهداف مشروع القرار في أن يعكس برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضوح ويدرج مسار ساموا وأهداف التنمية المستدامة في استراتيجيته المتوسطة الأجل وبرنامج عمله. والدور المحتمل لجمعية الأمم المتحدة للبيئة كمحفل لتيسير ورصد تنفيذ المسار والخطة في أقاليم الدول الجزرية الصغيرة النامية سيكون أمراً مستصوباً بشكل خاص لمعالجة جميع المسائل ذات الصلة بهذه الولايات العالمية المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية من منظور ركيزة البيئة في التنمية المستدامة.

٨٠- ومشاركة أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في تقديم التقارير إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة ستكون متمشية مع التوصيتين ١ و٦ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض الإدارة البيئية لما بعد مؤتمر ريو+٢٠ (JIU/REP/2014/4)، ذلك أنها من شأنها أن تبرز دور جمعية الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في المساهمة في التماسك على صعيد المنظومة والإبلاغ عن الركيزة البيئية للتنمية المستدامة، الأمر الذي هو حيوي بالنسبة لجدول أعمال التنمية للدول الجزرية الصغيرة النامية. والتواجد الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يوفر الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في إعداد تقاريرها بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمساعدة في إعداد استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية بشأن التنوع البيولوجي.

---

(٥١) انظر www.unep.org/roap/InformationMaterials/Events/ForumofMinistersEnvironmentAuthorities/tabid/1059916/Default.aspx.

(٥٢) الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة ستعقد في نيروبي في أيار/مايو ٢٠١٦.

(٥٣) لم تكن تلك الوثائق متاحة على موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقت كتابة هذا التقرير.

(٥٤) انظر www.pnuma.org/forodeministros/20-reunion-intersesional/documentos/UNEA2/15_102630_ASC_item_6_on_MS_proposals_fin.pdf.

دعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – الموئل دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية

٨١- تدعو خصوصية الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما صغر حجمها، إلى توخي نهج مكيف وفق احتياجاتها في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – الموئل، لدعم احتياجاتها التنموية، ذلك أن سياسات المدن الواسعة النطاق المستخدمة لمعالجة مسائل المستوطنات البشرية الكبيرة ليست ملائمة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨٢- وما انفك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يقدم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية ويعمل على تنفيذ مسار ساموا من خلال عمله فيما يتصل بالتنمية الحضرية المستدامة. وحسب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فإن نسبة ٥٩ في المائة من سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية – أي ما يمثل ٣٨ مليون نسمة – يعيشون في المناطق الحضرية[٥٥]. وقد اقترح برنامج المستوطنات البشرية جدول أعمال حضري جديد للدول الجزرية الصغيرة النامية يستند إلى نموذجها للتخطيط الحضري المستدام وينبي على المبادرات الإقليمية القائمة والبرامج المواضيعية من قبيل جدول الأعمال الحضري في منطقة المحيط الهادئ، ومبادرة المدن وتغير المناخ، والمنتدى الحضري لمنطقة الكاريبي بشأن تخطيط منظومات الجزر، والمنتدى الحضري الرابع لمنطقة المحيط الهادئ من أجل جدول أعمال حضري جديد[٥٦].

٨٣- وما انفك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يضطلع بأنشطته بشراكة مع مجموعة واسعة من المنظمات على المستويات العالمي والإقليمي والوطني. وتمّ تحديد المسائل ذات الأولوية فيما يتصل بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحضيراً لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالسكن والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي سيُعقد في كيتو، إكوادور، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وترد في الإطار ١ أدناه عينة بالأنشطة ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

(٥٥) انظر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – الموئل "التحضر وتغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية" (نيروبي، ٢٠١٤)، ص ١٤.

(٥٦) المحفل الأول هو مبادرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بحثته واعتمدته الهيئة الخاصة المعنية بالدول الجزرية النامية في منطقة المحيط الهادئ في دورتها الثامنة.

الإطار ١

عينة من أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – الموئل دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية

- تدعم مبادرة المدن وتغير المناخ قادة المدن والمهنيين ذوي الاختصاص في وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مبتكرة في مجال تغير المناخ. والجهات النشطة الأعضاء في الدول الجزرية الصغيرة النامية هي: آبيا (ساموا)، ولامي (فيجي)، وبورت موريسبي (بابوا غينيا الجديدة)، وبورت فيلا (فانواتو)، وهونيارا (جزر سليمان).

  منشورات مبادرة المدن وتغير المناخ: تقييم سرعة التأثر بتغير المناخ والتكيف معه في منطقة ميناء فيلا الكبرى (٢٠١٥)[٥٧]، وتقييم سرعة التأثر بتغير المناخ في هونيارا (جزر سليمان) (٢٠١٤)[٥٨]، وتقييم التأثر بتغير المناخ في آبيا (ساموا) (٢٠١٤)[٥٩]، وتقييم سرعة التأثر بتغير المناخ في بورت موريسبي (بابوا غينيا الجديدة) (٢٠١٣)[٦٠]، وتقييم سرعة التأثر بتغير المناخ والتكيف معه في مدينة لامي (فيجي) (٢٠١١)، وتقييم سرعة التأثر بتغير المناخ في مدينة لامي (فيجي) (٢٠١٤)[٦١].
- المنتدى الحضري الخامس لمنطقة الكاريبي: تخطيط المنظومة الجزرية، كاستريس، سانت لوسيا، ٢٠١٥، للعمل من أجل استنباط موقف لمنطقة الكاريبي بخصوص التنمية الحضرية المستدامة تحضيراً للموئل الثالث[٦٢].
- المنتدى الحضري الرابع لمنطقة المحيط الهادئ: نحو جدول أعمال حضري جديد: تسخير الفرص في بيئة لما بعد عام ٢٠١٥، نادي، فيجي، ٢٠١٥. ومناقشات حول المسائل الرئيسية ذات الأولوية للتنمية الحضرية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ فيما يتصل بجدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ والموئل الثالث[٦٣].

(٥٧) انظر www.fukuoka.unhabitat.org/programmes/ccci/pdf/PVVA_FullReport_Endorsed.pdf.

(٥٨) انظر www.fukuoka.unhabitat.org/programmes/ccci/pdf/Honiara_SI_Climate_Vulnerability_Assessment_2014.pdf.

(٥٩) انظر www.fukuoka.unhabitat.org/programmes/ccci/pdf/Apia_Samoa_2014.pdf.

(٦٠) انظر www.fukuoka.unhabitat.org/programmes/ccci/pdf/Port_Moresby_Papua_New_Guinea_Climate_Change_Vurnerability_Assessment_2014.pdf.

(٦١) انظر www.fukuoka.unhabitat.org/programmes/ccci/pdf/FIJI2_Lami_Town_VA_Assessment.pdf و www.fukuoka.unhabitat.org/programmes/ccci/pdf/Lami_Town_Fiji_Climate_Change_Vulnerability_Assessment_2014.pdf.

(٦٢) انظر http://unhabitat.org/the-caribbean-holds-fifth-urban-forum/ و https://drive.google.com/file/d/0B-TSKY7HLYNpdzV5d0F0blB0ZzQ/view.

(٦٣) انظر http://sids-l.iisd.org/news/pacific-forum-highlights-urban-challenges-as-priority-development-issue/ و http://unhabitat.org/welcoming-a-new-post-2015-pacific-urban-agenda/.

- المساهمة في تنفيذ جدول الأعمال الحضري لمنطقة المحيط الهادئ، الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٤ وأقره قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في عام ٢٠٠٥[٦٤]، بالتعاون مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وأمانة مجموعة المحيط الهادئ ومكتب المحيط الهادئ لمنتدى الكومنولث للحكم المحلي[٦٥].
- اجتماع أكاديمية المأوى الرابع، روتردام، هولندا، ٢٠١٤[٦٦]، بالاشتراك مع "أركاديس" (ARCADIS) (وهو مؤسسة معنية بالبنى التحتية والبيئة ومتخصصة في الأراضي المنخفضة)، الذي تمت خلاله مناقشة مخطط تخطيط مدينة لامي (فيجي) فيما يتصل بالفيضانات والانجراف الساحلي والانهيارات الأرضية.
- التحضر وتغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية (نيروبي، ٢٠١٤)[٦٧].

دور الأونكتاد الرائد في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية

٨٤- كان الأونكتاد أول مؤسسة في منظومة الأمم المتحدة تلفت انتباه المجتمع الدولي إلى مشكلات البلدان الجزرية النامية ومواطن ضعفها. ولهذه المنظمة سجل حافل في تهيئة دعم محدد الأهداف، كجزء من عملها الأساسي من أجل البلدان النامية، وفي معالجة القضايا الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وفقاً لولايته لفائدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة. والأونكتاد هو الذي سعى إلى تعريف فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية وقد اضطلع بدور أساسي وفريد في تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية منذ عقود. وأُنشئ مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية[٦٨] كنتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، في عام ٢٠٠١، وحُوّل إليه جزء من الموارد المخصصة للأونكتاد. وفي عام ٢٠٠٤، أنشأ الأونكتاد مجموعته للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تضم ٢٩ دولة (انظر المرفق السابع)، بالاستناد إلى المعايير الأربعة التالية التي تميّز الدول الجزرية الصغيرة النامية: صغر الحجم (من حيث عدد السكان)، والطابع الجزري، والمركز كبلد نام (بحسب نصيب الفرد من الدخل)، وكيان الدولة. ويضطلع الأونكتاد بدور رئيسي في عمل منظومة الأمم المتحدة لصالح الدول

(٦٤) انظر E/2004/39، E/ESCAP/SB/PIDC(8)/1 وقرار اللجنة الاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٧/٦٦ الصادر في عام ٢٠١٠.

(٦٥) انظر http://unhabitat.org/wp-content/uploads/2015/04/Pacific-Urban-Agenda.pdf.

(٦٦) انظر http://unhabitat.org/wp-content/uploads/2014/05/Shelter-brochure-2014.pdf.

(٦٧) انظر http://sids-l.iisd.org/news/un-habitat-report-explores-climate-change-urbanization-in-sids/ و https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2169(UN-Habitat,%202015)%20SIDS_Urbanization.pdf.

(٦٨) انظر JIU/REP/2015/2 للاطلاع على التفاصيل.

الجزرية الصغيرة النامية، ويتواصل بانتظام مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي. ويضطلع أيضاً بدور رئيسي في عملية تقييم مدى جاهزية أقل البلدان نمواً – الدول الجزرية الصغيرة النامية للإخراج من فئة أقل البلدان نمواً في سياق اللجنة المعنية بسياسات التنمية، بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً – الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨٥- وما انفك الأونكتاد، بصفته جهة الوصل المعنية بالتجارة والتنمية في منظومة الأمم المتحدة، يحدد الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويروج لمعاملة خاصة وتفضيلية لهذه البلدان من أجل تعزيز مشاركتها في التجارة الدولية، ولربما في إطار نظام المعاملة التفضيلية، فضلاً عن أبعاد أخرى لا بد منها لتعزيز التجارة، كالنقل والموصولية. وتعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية بشدة من ارتفاع التكاليف الثابتة المتعلقة بالبُعد والعزلة وضعف الهياكل الأساسية للنقل والخدمات اللوجستية ومن مسائل قابلية التطوير، ما يؤثر على نموها الاقتصادي ومسارها نحو التنمية المستدامة.

٨٦- إن المعايير التي اتُّبعت في وضع قائمة الأونكتاد للدول الجزرية الصغيرة النامية هي المعايير المرتبطة بالسمات الحقيقية التي تتقاسمها أكثر الدول الجزرية ضعفاً، وهي: صغر الحجم، والطابع الجزري، وضعف مركزها كبلد نام، والمسائل المرتبطة بكيان الدولة. ورغم أن هذا النهج تقييدي بدرجة أكبر بكثير من النهج الذي تقوم عليه القوائم المستخدمة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وفي مكتب الممثل السامي واليونسكو، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل، وفقاً لهذه المعايير، مجموعةً متجانسة من الدول تتشابه في احتياجاتها الضرورية التي يسعى الأونكتاد منذ عقود إلى تلبيتها عن طريق تطوير بناء القدرات وخدمات المشورة. وأكد سفير بربادوس، في مقابلة أُجريت معه في جنيف، أن مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتبع في عضويتها قائمة الأونكتاد محددةٌ تحديداً واضحاً وهي تعمل بصفتها تلك في اجتماعات الأونكتاد الرسمية وتستفيد من مشورته وخدماته الحكومية الدولية وخدماته في مجال التعاون التقني.

٨٧- وما انفك الأونكتاد يولي اهتماماً خاصاً لمجموعة أقل البلدان نمواً – الدول الجزرية الصغيرة النامية[٦٩]. ويعمل الأونكتاد بالتعاون الوثيق مع أمانة اللجنة المعنية بسياسات التنمية – في إطار إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – على مدى جاهزية تلك البلدان للإخراج من فئة أقل البلدان نمواً. وقد باتت جميع أقل البلدان نمواً – الدول الجزرية الصغيرة النامية مرشحة حالياً للإخراج من تلك الفئة. وكانت آخر ثلاثة بلدان من أقل البلدان نمواً التي نظرت اللجنة المعنية

(٦٩) أُنشئت فئة "أقل البلدان نمواً" برعاية مؤتمر الأونكتاد عام ١٩٦٤، انظر مداولات الأونكتاد، بجنيف في الفترة من ٢٣ آذار/مارس إلى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٦٤، المجلد الأول، الوثيقة الختامية والتقرير، الجزء الثالث، المرفق ألف-أولاً-١ بشأن المبادئ العامة والخاصة.

بسياسات التنمية في إخراجها من تلك الفئة من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضاً[٧٠]. والتقى المفتشان خلال البعثة التي اضطلعوا بها إلى نيويورك، في سياق هذا الاستعراض، بمسؤولين من أمانة اللجنة المعنية بسياسات التنمية، وتحدثوا معهم عن الدور الأساسي للأونكتاد في هذا الصدد وأبلغوهم بأهمية التقديرات التي يعدها الأونكتاد كإسهامات في عملية التقييم من أجل تقدير استعداد أقل البلدان نمواً – الدول الجزرية الصغيرة النامية المحتمل للخروج من هذه الفئة من البلدان[٧١]. وقد كلّفت الولاية الصادرة عن الجمعية العامة الأونكتاد بإعداد بيان مواطن الضعف لدى البلدان لكي تنظر فيه أمانة اللجنة المعنية بسياسات التنمية في المراحل الأولية للعملية المفضية إلى إخراجها المحتمل من فئة أقل البلدان نمواً.

٨٨- ويقول الأونكتاد إنه، بهدف تحسين تقديم الدعم المؤسسي إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، من شأن إنشاء الأونكتاد لفئة من البلدان ذات وضع خاص حقاً هي فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية بغية وضع قائمته (انظر المرفق السابع) أن ييسر تقديم دعم منسّق على صعيد المنظومة أكثر تحديداً وفعالية لفائدة هذه البلدان. وغياب تعريف واضح لمجموعة الدول التي تستفيد من التدابير الخاصة الممكنة لتلبية احتياجاتها المتأصلة والفريدة، بالاستناد إلى بيانات مواطن ضعفها القابلة للقياس بواسطة بارامترات معروفة جيداً، يعرقل تحقيق مزيد من الفعالية في تقديم منظومة الأمم المتحدة دعماً مؤسسياً مركّزاً إلى تلك الدول[٧٢].

٨٩- وعندما توضع سياسات خاصة تتعلق بفئات من البلدان كأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية أو عندما تستفيد هذه البلدان من معاملة خاصة، فإن المستفيدين المحتملين يُعرفون رسمياً بوصفهم ينتمون إلى هذه الفئات المعتمدة رسمياً. لكن الحال ليس كذلك بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما يتبين من تنوع المجموعات بحسب الكيان الذي يعالج قضايا هذه البلدان والغرض الذي يسعى إلى تحقيقه. ويمكن النظر في تدابير مشابهة لتلك التي يطبقها الاتحاد الأوروبي على بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ[٧٣]، وكثير منها دول جزرية

(٧٠) هذه البلدان هي: ساموا (٢٠١٤)، وكابو فيردي (٢٠٠٧)، وملديف (٢٠١١).

(٧١) للحصول على معلومات محدثة عن معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، انظر اللجنة المعنية بسياسات التنمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، الكتيب الخاص بفئة أقل البلدان نمواً: إدراج البلدان في تلك الفئة ورفعها منها والتدابير الخاصة لدعمها، الطبعة الثانية (نيويورك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥).

(٧٢) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٦٥ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٤/٢٠١١ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

(٧٣) انظر www.acp.int/content/secretariat-acp – وتضم بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ جميع الدول التي تتضمنها قائمة الأونكتاد للدول الجزرية الصغيرة النامية – باستثناء ملديف (٢٨). وبالرجوع إلى قائمة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أو قائمة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فإن عدد الدول الجزرية الصغيرة النامية من بين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ يبلغ ٣٧ بلداً. انظر المرفق السابع.

صغيرة نامية. ويرى المفتشان ضرورة بذل جهود كي تتمكن الأمم المتحدة من وضع استراتيجيات دعم متماسكة على مستوى المنظومة لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية تُحدد فيها مجموعة المستفيدين تحديداً واضحاً. ومن شأن ذلك أن ييسر التنسيق ويعزز التماسك وييسر قياس التقدم المحرز في تنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

٩٠- وينفذ الأونكتاد، كجزء من التعاون التقني، أنشطةً في مجال الجمارك وتيسير التجارة، من خلال النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية، وهو نظام آلي لإدارات الجمارك تستخدمه غالبية الدول الجزرية الصغيرة النامية[٧٤]. ومن المجالات الأخرى التي تستفيد منها الدول الجزرية الصغيرة النامية ما يلي: تيسير النقل، والبنى التحتية للنقل، وبناء القدرة على التأقلم مع المناخ، ونقل البضائع المستدام، واقتصاد المحيطات، ونقل التكنولوجيا[٧٥]، وتكنولوجيا المعلومات، والنفاذ إلى السوق، والمفاوضات التجارية، والتكيف مع تغير المناخ، والتنوع البيولوجي[٧٦].

٩١- وما فتئ الأونكتاد يدافع عن وضع تدابير خاصة من شأنها أن تيسر وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى التمويل من أجل معالجة المسائل الحيوية، من قبيل التكيف مع المناخ، بما في ذلك في مجال النقل، ووضع مخططات تأمين لزيادة جاهزيتها للتصدي للكوارث وقدرتها على التعافي بعدها. ومن شأن الإقدام على وضع مبادرات محددة الأهداف على غرار نموذج الإطار المتكامل المعزز الخاص بأقل البلدان نمواً (وسلفه الإطار المعزز) توفير إطار مؤسسي متماسك يمكن فيه لمنظومة الأمم المتحدة، ومن يرغب في العمل معها من الشركاء، تقديم الدعم بفعالية أكبر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية ومعالجة مواطن ضعفها، وفقاً للفقرة ٣٣ من قرار الجمعية العامة ٢/٦٥.

٩٢- ومن شأن برنامج دعم محدد الأهداف على صعيد المنظومة من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية أن ييسر المساءلة والرصد والإبلاغ للمانحين والشركاء الإنمائيين لأن من شأنه أن يحد من تشتت المبادرات المتعددة وغير المترابطة الصادرة عن مختلف كيانات منظومة الأمم

---

(٧٤) انظر http://www.asycuda.org/.

(٧٥) الأونكتاد، منجزات التكنولوجيا: الممارسات الجيدة في تسخير سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لخدمة المرأة في جنوب آسيا، دراسات معاصرة في العلم والتكنولوجيا والابتكار، رقم ١٢(٢٠١٣).

(٧٦) المنشورات الحديثة للأونكتاد بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية: "Addressing the vulnerabilities of small island developing states more effectively" (نشاط نُظِّم بالتعاون مع لجنة المحيط الهندي، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)؛ وتقرير المسافات: إقامة الشراكات لإنشاء نظم نقل مستدامة ومرنة في الدول الجزرية الصغيرة النامية (٢٠١٤)؛ و *The Oceans Economy: Opportunities and Challenges for Small Island Developing States* (2014).

المتحدة. وتجزؤ الدعم المؤسسي يعيق قياس الأداء وفعالية أثر الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية على صعيد المنظومة.

٩٣- ويتم التفاعل بين الأونكتاد ووحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في سياق الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وأثناء إعداد تقرير الأمين العام عن الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولوحظ أنه على الرغم من أن الأونكتاد ساهم في إعداد تقرير الأمين العام[٧٧]، لا توجد أية إشارة إلى أنشطته في النسخة النهائية من التقرير. وغياب أية إشارة إلى الأونكتاد، جهة الوصل المعنية بالتجارة والتنمية في منظومة الأمم المتحدة، في تقرير الأمين العام عن الدول الجزرية الصغيرة النامية، يثير عدداً من الشواغل، بالنظر إلى المعلومات التي قدمها فريق وحدة التفتيش المشتركة بشأن أنشطة الأونكتاد لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويرى المفتشان أن إعداد تقرير الأمين العام بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتنسيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي إصلاحه لضمان أن تسلِّم المعلومات المجمعة في المستقبل بالعمل المنجز على صعيد المنظومة.

٩٤- وفيما يتعلق بدور الفريق الاستشاري المشترك، تتفق رؤية الأونكتاد مع إحساس معظم أعضاء الفريق الاستشاري الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية بإمكانية تعزيز فعالية النظام الحالي عن طريق تحسين تحديد برنامج العمل، وتنظيم الاجتماعات، ووضع جداول الأعمال، وعن طريق تطبيق نهج أكثر استراتيجية. ويرى الأونكتاد أيضاً وجوب ألا يركز الفريق الاستشاري إلا على رصد أو تشجيع الشراكات، وهو الأمر الذي يركز عليه بشكل رئيسي، على ما يبدو، في عمله الحالي. والشراكات استراتيجيات مفيدة للربط بين مختلف الجهات المعنية كي تحقق نتائج مشتركة حيثما يمكن إيجاد أوجه تآزر بين الأعضاء؛ لكن ينبغي ألا يقتصر الفريق الاستشاري على كونه محفلاً لتشجيع الشراكات وإثرائها. ووفقاً للأونكتاد، يستطيع الفريق الاستشاري الإسهام في تشجيع تبادل واسع لوجهات النظر وإثراء النقاش حول تدابير الدعم الدولي الأكثر استحساناً بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وحول كيفية جعل هذه التدابير تؤتي ثمارها من خلال ظهور فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وولايته دعماً لإصلاحات مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية

٩٥- يضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كجزء من تعاونه التقني، ومن خلال فرع مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية التابع له، بأنشطة في مجال دعم مكافحة الفساد، خصوصاً في الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٤/٥٨ المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر

(٧٧) انظر الوثيقة A/70/269.

٢٠٠٣. وحتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وصل عدد الدول الأطراف فيها إلى ١٧٨ دولة بينها ٣١ دولة جزرية صغيرة نامية (من أصل عدد إجمالي يبلغ ٣٨ دولة)[٧٨].

٩٦- ولدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مستشاران متفرغان لمسألة مكافحة الفساد يعملان مع الدول الجزرية الصغيرة النامية لتقديم المساعدة التقنية لها، عند الطلب، رهناً بتوافر الموارد من خارج الميزانية.

٩٧- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته السادسة القرار ٦/٩ المتعلق بتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩٨- وشجع المؤتمر، من خلال هذا القرار، وللمرة الأولى، تعزيز جهود مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويشجع القرار الدول الأطراف والجهات المانحة المهتمة على دعم إصلاحات مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن تعزيز التعاون وتقاسم الممارسات الجيدة. ويتوخى القرار كذلك وضع برنامج مخصص للبحث والتعلم من الأقران بشأن إصلاحات مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويشجع الدول والجهات المانحة المهتمة على دعم هذه المبادرة.

٩٩- وفي هذا الإطار، ومنذ عام ٢٠١٠، درّب الفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مسؤولين من الدول الجزرية الصغيرة النامية على إجراء استعراضات الأقران القطرية في إطار آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، يقدم مستشارو الفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية، منذ نهاية عام ٢٠١٢، المساعدة التقنية في شكل بناء قدرات وإصلاح تشريعي وتبادل خبرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية بين الأقران وبين بلدان الجنوب، وإجراء زيارات تثقيفية وعقد حلقات دراسية ومؤتمرات. وقدم المستشارون إرشادات إلى مسؤولي الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن منع الفساد، وتجريمه، وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي، تمشياً مع الاتفاقية.

١٠٠- وعلى الصعيد العالمي، يسّر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسلطات مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، عدداً من التظاهرات العالمية لمكافحة الفساد التي تركز تحديدا على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٠١- وهكذا، جرى البحث في التحديات الفريدة المرتبطة بتنفيذ إصلاحات مستدامة في مجال مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك في نشاط موازٍ نظمه المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

(٧٨) وفقاً لقائمة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

خلال المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عُقد في ساموا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ومن ثمَّ استُعرضت تحديات مكافحة الفساد كذلك في حلقة دراسية عن الدول الجزرية الصغيرة النامية، عُقدت عقب الدورة الخامسة المستأنفة لفريق استعراض تنفيذ الاتفاقية في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤[٧٩].

١٠٢- وعلاوة على ذلك، اعتُمد بيان موريشيوس[٨٠] خلال المؤتمر العالمي المعني بالإصلاحات في مجال مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة، الذي نظمه، في آب/أغسطس ٢٠١٥، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع وزارة الخدمات المالية والحكم الرشيد والإصلاح المؤسسي في موريشيوس. وفي هذا البيان، حدد المسؤولون عن مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية أولويات الإصلاح في مجال مكافحة الفساد في دولهم وأوصوا بأن تجسَّد شواغل هذه الدول في قرار رسمي سيقدم إلى الدورة المقبلة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد.

١٠٣- وما زال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز الإصلاح في مجال مكافحة الفساد بطريقة فعالة ومستدامة في إطار الاتفاقية وتمشياً مع قرارات مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية القابلة للتطبيق.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – معالجة المسألة الجنسانية في الدول الجزرية الصغيرة النامية

١٠٤- تستند استنتاجات هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة المرأة) إلى المعلومات التي قدمتها المنظمة في شباط/فبراير ٢٠١٥ أثناء إعداد الوثيقة JIU/REP/2015/2، واستُكملت بأبحاث مكتبية.

١٠٥- وكانت هيئة المرأة من بين منظمات الأمم المتحدة المشارِكة في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي تلك المناسبة، دعا مديرها التنفيذي الحكومات إلى تسريع تنفيذ برامجها وسياساتها للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع.

١٠٦- ورغم أن الهيئة لا تركز أنشطتها على الدول الجزرية الصغيرة النامية كمجموعة محدَّدة من البلدان، فإنها تعمل مع العديد من الجزر بشأن مبادرات محدَّدة، وهي تسعى جاهدة إلى ضمان مراعاة المسائل الجنسانية في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويقدم الإطار ٢ أدناه لمحة عامة عن أهم المبادرات في هذا الخصوص.

---

(٧٩) انظر www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/IRG-session5-resumed.html.

(٨٠) انظر CAC/COSP/2015/CRP.10، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session6/V1507756e.pdf.

الإطار ٢

عينة من أنشطة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية

- العمل مع بائعات الأسواق في جزر سليمان وفانواتو وفيجي لتحسين ظروف عملهن وقدرتهن على الكسب ومهاراتهن القيادية(٨١)؛
- عقد حلقات تدريبية للمزارعات في باربادوس وجامايكا وغرينادا لتعليمهن تقنيات الزراعة المستدامة من أجل تأمين سبل عيشهن(٨٢)؛
- وضع مجموعة أدوات للقضايا الجنسانية وتغير المناخ في المحيط الهادئ: أدوات للمهنيين العاملين في هذا المجال(٨٣) لدعم المهنيين المعنيين بتغير المناخ في منطقة جزر المحيط الهادئ في إدماج المنظور الجنساني في برامجهم ومشاريعهم؛
- المشاركة في تنفيذ إطار للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ يراعي المنظور الجنساني من أجل تلبية أفضل وأكثر فعالية لاحتياجات ومصالح النساء والرجال والفتيات والفتيان المتأثرين بالكوارث، بما في ذلك في الدول الجزرية الصغيرة النامية(٨٤)؛
- إقامة شراكات في منطقة المحيط الهادئ مع مجلس المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ والمجتمع المدني فيها لتنسيق مساهمات بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ في أهداف التنمية المستدامة وفي مفاوضات ما بعد عام ٢٠١٥ بشأن الهدف ٥ القائم بذاته والمتعلق بالمساواة بين الجنسين وإدماج العنصر الجنساني في جميع الأهداف الأخرى. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ هدفاً قائماً بذاته يتعلق بالمساواة بين الجنسين وإدماج المنظور الجنساني في جميع الأهداف الأخرى، كأولوية للمنطقة(٨٥)؛

(٨١) انظر www.unwomen.org/en/news/stories/2014/8/markets-set-to-improve-with-pacific-women-in-the-lead.

(٨٢) انظر www.unwomen.org/en/news/stories/2014/6/caribbean-farmers-use-green-technologies.

(٨٣) انظر www2.unwomen.org/~/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2015/toolkit%20booklet%20pages.pdf?v=1&d=20150911T214359.

(٨٤) انظر www.preventionweb.net/publications/view/40425 ورد هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على استبيان وحدة التفتيش المشتركة في شباط/فبراير ٢٠١٥.

(٨٥) انظر رد هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على استبيان وحدة التفتيش المشتركة في شباط/فبراير ٢٠١٥.

- إصدار البيان المشترك لمنطقة الكاريبي بشأن المساواة بين الجنسين وخطة ما بعد عام ٢٠١٥ المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية،[٨٦] بدعم من المكتب المتعدد البلدان لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وممثلين عن المجتمع المدني من بلدان الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي. ويشكل هذا البيان الأساس لتوجيه الرسائل وأنشطة المناصرة الرئيسية المتعلقة بأولويات المساواة بين الجنسين في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

اللجان الإقليمية: حلقة وصل بين أقاليم الدول الجزرية الصغيرة النامية وتنفيذ الولايات العالمية للأمم المتحدة

١٠٧- لم يكتف فريق وحدة التفتيش المشتركة، أثناء زيارته لمقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، بمقابلة موظفي الشعب الفنية للجنة، بل أجرى أيضاً مقابلات عن طريق الفيديو مع المكاتب دون الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ (سوفا، فيجي)[٨٧] ولشمال ووسط آسيا (ألماتي، كازاخستان)[٨٨]. ولم تسمح قيود الموارد والوقت بإجراء زيارات للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا[٨٩]. ومع ذلك أعطت المقابلات مع ممثلي مكتب نيويورك للجان الإقليمية، التي استُكملت بأبحاث مكتبية، فكرة عامة جيدة عن دور هذه اللجان كحلقة وصل مفيدة في تشجيع تنفيذ الولايات العالمية على الصعيد الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، حصل فريق وحدة التفتيش المشتركة على وثائق حديثة العهد أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سياق معتكف مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية/إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وستؤخذ هذه الوثائق بعين الاعتبار أيضاً في هذا الفرع.

١٠٨- ووفقاً لمكتب نيويورك للجان الإقليمية، فإن لكل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط

(٨٦) انظر http://caribbean.unwomen.org/en/news-and-events/stories/2013/8/caribbean-joint-statement-on-gender-equality-and-the-post-2015-and-sids-agenda.

(٨٧) انظر www.unescap.org/subregional-office/pacific.

(٨٨) انظر www.unescap.org/subregional-office/north-central-asia.

(٨٩) ستغطي الاستنتاجات النهائية للاستعراض الشامل كلاً من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الهادئ تركيزاً مختلفاً بحسب مصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية في أقاليمها[٩٠]. واللجان الإقليمية الخمس حالياً بصدد إعادة توجيه أدوارها لتنسيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بحسب مجال اختصاص كل منها. ويتولى مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك تنسيق العملية وضمان الاتساق فيها. ويمكن تعزيز التعاون الأقاليمي بين اللجان عن طريق تعزيز التبادل الثنائي للمعلومات بين أفرقة الدول الجزرية الصغيرة النامية في كل لجنة من اللجان الإقليمية[٩١].

١٠٩- وتتجه اللجان الإقليمية نحو تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالتعاون فيما بين اللجان الإقليمية للأمم المتحدة (JIU/REP/2015/3 وA/70/677-E/2016/48). وفي هذا الصدد، من شأن التوجه نحو إقامة منصة إلكترونية مباشرة مشتركة لتبادل المعارف، وفقاً للتوصية ٣ من ذلك التقرير، أن يسهم في الإثراء المتبادل للمعارف وتبادلها فيما بين مختلف الأقاليم.

١١٠- ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك عضو أيضاً في الفريق الاستشاري المشترك وهو يشاطر أغلبية أعضاء الفريق رؤيتهم بأن فائدته يمكن أن تزيد عن طريق تحسين الإدارة والتخطيط والتنظيم (انظر الفصل الرابع).

١١١- وتُبلَّغ الدول الأعضاء بعمل اللجان الإقليمية في تقرير خاص يعده الأمين العام. وترد الإشارة إلى استراتيجية المحيط الهادئ التي وضعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتنفيذ مسار ساموا في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٥[٩٢].

١١٢- ولوحظ أن تقرير الأمين العام الأخير بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي نسقته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لا يبرز البعد الإقليمي، رغم وجوب إبلاغ الدول الأعضاء بمثل هذه المعلومات. ويرى المفتشان أن البعد الإقليمي يمكن أن يدرج في العرض العام لتقرير الأمين العام بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، بحيث يتسنى تقديم معلومات موحدة عن أنشطة أقاليم الدول الجزرية الصغيرة النامية وما أحرزته من تقدم في تنفيذ مسار ساموا والدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في هذا الخصوص.

١١٣- ويشير المفتشان إلى المعلومات التي تقاسمها معهما مكتب الممثل السامي بشأن اجتماع فريق الخبراء الذي عقد بنيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (انظر الفقرة ٥٦ أعلاه). وكان من بين المشاركين ممثلون عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ،

(٩٠) يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لا يشملها هذا الاستعراض بالتحديد، ذلك أنه سيشمل في الغالب دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في حالة اعتماد الفئة المستمدة من قائمة مكتب الممثل السامي التي ترد فيها البحرين. ولا تندرج أي دولة أخرى من الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار التغطية الجغرافية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (انظر المرفق السابع).

(٩١) للمزيد من التفاصيل حول عمل آلية التنسيق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، انظر www.rcm-asiapacific-un.org/thematic-working-groups.html.

(٩٢) انظر الوثيقة E/2015/15، الفقرة ٥٨.

واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية، ساهموا بتقديم عروض هامة أثناء المناقشات. ويشجع المفتشان ذلك النوع من التفاعل بين مختلف الجهات المعنية، حيث يتسنى لممثلي الدول الأعضاء والمسؤولين من المنظمات التي تقدم الدعم لخطة تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية الالتقاء وتبادل المعلومات ووجهات النظر حول سبل المضي قدماً.

الاستنتاجات بشأن مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومكتبها دون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ

١١٤- لاحظ المفتشان الدور الاستباقي الذي تؤديه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تعزيز مساهمة اللجنة الإقليمية في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما يدل على ذلك اعتماد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للقرار ٤/٧١ المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥ بشأن تنفيذ مسار ساموا. وقد طلب القرار من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، بمساعدة الأعضاء والأعضاء المنتسبين من جزر المحيط الهادئ في تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية. ويغطي عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ثلاثة أرخبيلات هي: بولينيزيا وميلانيزيا وميكرونيزيا.

١١٥- ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها الحادية والسبعين المعقودة في بانكوك في أيار/مايو ٢٠١٥، سلسلة من التظاهرات الرفيعة المستوى ودعمت مشاركة أسمى ممثلي غالبية الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومثّل ذلك فرصة ذهبية أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية للمضي قدماً في خطتها[٩٣] في سياق مسار ساموا. ونُظمت أيضاً عدة برامج أخرى وأُصدرت نشرات تعالج الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٩٤].

١١٦- وعلى الرغم من قيود الموارد، تعمل اللجنة بشكل متزايد على تيسير مشاركة ممثلي جزر المحيط الهادئ لإسماع صوتها في العمليات الإقليمية والعالمية، ممهدة بذلك الطريق لوضع استراتيجية تحاورية من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥،

(٩٣) انظر www.unescap.org/commission/71/ministerial-panels.

(٩٤) انظر على سبيل المثال، لجان الأمم المتحدة الإقليمية المشتركة، "تيسير التجارة والتجارة غير الورقية، دراسة استقصائية للتنفيذ"، ٢٠١٥، مذكرات دون إقليمية: اقتصادات البلدان الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وهي متاحة على الموقع التالي: http://unnext.unescap.org/survey/PIDEs_final.pdf.

أصدرت اللجنة تقريرها عن التنمية في بلدان آسيا والمحيط الهادئ ذات الاحتياجات الخاصة ضمَّنته تحليلاً للجزر كواحدة من الفئات[٩٥].

١١٧- وقد شددت الولايات العالمية الأخيرة للأمم المتحدة على الدور الأساسي والفرصة الفريدة المتاحة للجان الإقليمية لتنسيق التنمية المستدامة وإدراجها في سياساتها واستراتيجياتها لمختلف الأقاليم. وهذا ينطبق بشكل خاص على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومسار ساموا في منطقة المحيط الهادئ[٩٦]. وتشمل التغطية الإقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دولتين أخريين من الدول الجزرية الصغيرة النامية، هما ملديف وسنغافورة. ومن الأهمية بمكان، بهذا الخصوص، ملاحظة قلة التوافق بين التعريف الإقليمي لمجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بمنطقة أفريقيا والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي وتعريف المجموعات الإقليمية للأمم المتحدة. ولتعزيز الدعم المؤسسي المقدم على صعيد المنظومة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة المذكورة، يجب معالجة هذه المسألة من أجل زيادة الفعالية في الإنجاز.

١١٨- ولاحظ فريق وحدة التفتيش المشتركة وجود ترتيبات سلسة بين البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في المقر، التي تتناول الآلية الحكومية الدولية في المنطقة والموضوعات الفنية التي يقوم عليها تنفيذ ولاية اللجنة، والمكاتب دون الإقليمية الأكثر عملية. ويتفاعل مكتب اللجنة في فيجي عن كثب مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى المتواجدة في نفس المكان، ويوفر معها دعماً منسقاً للدول الجزرية الصغيرة النامية، الأمر الذي يشجع التآزر ويزيد الفعالية والكفاءة في تنفيذ الولايات في المنطقة.

١١٩- ويهيئ مركز الأمم المتحدة للمحيط الهادئ الحد الأدنى اللازم لتقاسم المعارف والأنشطة المشتركة، وهو أمر ترحب به الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة أيما ترحيب. ويعتبر المفتشان ذلك ممارسات جيدة لا بد من تشجيعها لتعزيز تماسك الدعم المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية على صعيد المنظومة في مختلف المناطق.

١٢٠- وخلال اجتماع عن طريق الفيديو مع المكتب دون الإقليمي لشمال ووسط آسيا في ألماتي، كازاخستان، اطلع المفتشان على عملية الإعداد للاتفاق الجديد الموقَّع بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وحكومة كازاخستان بشأن الأنشطة المتعلقة بمبادرة الطاقة المستدامة للجميع، وخصوصاً بشأن تغير المناخ والحلول في مجال الطاقة

(٩٥) انظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، "بلدان آسيا والمحيط الهادئ ذات الاحتياجات الخاصة، تقرير التنمية لعام ٢٠١٥، بناء قدرات منتجة للتغلب على التحديات الهيكلية" (بانكوك، آب/أغسطس ٢٠١٥). والتقرير متاح على الموقع التالي: www.unescap.org/sites/default/files/Asia-Pacific%20CSN%20Development%20Report%202015.pdf.

(٩٦) انظر www.unescap.org/subregional-office/pacific.

المتجددة[٩٧]. وتستجيب أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي ينفذها مكتبها في منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية أيضاً للأولويات التي ذكرت خلال الاجتماع السادس والأربعين لقادة منتدى جزر المحيط الهادئ الذي عُقد في بورت موريسبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والذي ذكر بيانه الختامي تغير المناخ والطاقة المتجددة ضمن الأولويات الخاصة بالمنطقة وبالجزر الصغيرة النامية[٩٨]. والعمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دعم وضع المؤشرات وتعزيز القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات يكتسي أهميةً كبيرةً بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة[٩٩].

١٢١- ولا يسمح نطاق هذا التقرير المحدود بتقديم المزيد من التفاصيل حول الأنشطة الكثيرة التي أفادت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية. لكنه يتضمن جميع مجالات الاهتمام الرئيسية المتعلقة بركائز التنمية المستدامة الثلاث للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبتعزيز مشاركتها في العمليات الحكومية الدولية وإيصال شواغلها كي تُناقَش على النحو الواجب في المفاوضات التي تفضي إلى وضع ولايات عالمية، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتُمدت مؤخراً.

١٢٢- واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ناشطةٌ على العديد من الجبهات، فهي بمثابة حلقة وصل لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ تربط بين أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين من منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها. ويتمثل دورها في الأُطر الإقليمية للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في إدراج الولايات الإنمائية في تصميم الخطط الاستراتيجية، ويساهم تفاعلها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة في تعزيز الالتفات إلى هذه المنطقة، لا سيما النظر في مصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، في المحافل العالمية. وتشمل أمثلة الممارسات الجيدة الشراكات التي يدعمها الشركاء الإنمائيون وتنفذها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مشروعاً هاماً للغاية مدته ثلاث سنوات (٢٠١٣-٢٠١٦) بعنوان "تعزيز قدرات بلدان جزر المحيط الهادئ على التصدي لآثار تغير المناخ على الهجرة" وهو مشروع يموله الاتحاد الأوروبي ويدعمه كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية[١٠٠]. ويعرض الإطار ٣ أدناه عينة من قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأنشطتها ومنشوراتها ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

---

(٩٧) انظر www.unescap.org/news/escap-kazakhstan-partnership-strengthen-pacific-voice-climate-change-and-renewable-energy.

(٩٨) انظر www.forumsec.org/pages.cfm/newsroom/press-statements/2015-media-releases/46th-pacific-islands-forum-communique.html.

(٩٩) تبذل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جهوداً مماثلة أيضاً لفائدة منطقة البحر الكاريبي.

(١٠٠) انظر www.unescap.org/subregional-office/pacific/pacific-climate-change-and-migration-project.

الإطار ٣

الدعم الإقليمي المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

- القرار ١/٧١: الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنفيذ مسار ساموا للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (E/ESCAP/71/1/Rev.1)، ٢٠١٥[١٠١]؛
- القرار ٤/٧١: تنفيذ مسار إجراءات العمل المعجِّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (ساموا)، (E/ESCAP/RES/71/4)، ٢٠١٥[١٠٢]؛
- اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: من التكامل إلى التنفيذ، ٢٠١٥[١٠٣]؛
- الفريق الوزاري المعني بدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠١٥[١٠٤]؛
- منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، ٢٠١٥[١٠٥]؛
- مشاورات آسيا – المحيط الهادئ الرفيعة المستوى بشأن التمويل من أجل التنمية – اجتماع تحضيري للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أديس أبابا، ٢٠١٥[١٠٦]؛
- تقرير التنمية المتعلق بالبلدان ذات الاحتياجات الخاصة في آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠١٥[١٠٧]؛
- الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، الشراكة الإقليمية للدعم من أجل تطوير القدرات، التي تنسقها أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ[١٠٨]؛

(١٠١) انظر http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/B15/004/46/PDF/B1500446.pdf?OpenElement.

(١٠٢) انظر www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/ESCAP/RES/71/4.

(١٠٣) انظر www.unescap.org/commission/71/ministerial-panels.

(١٠٤) انظر www.unescap.org/commission/71/ministerial-panels.

(١٠٥) انظر www.unescap.org/events/apfsd2.

(١٠٦) انظر www.unescap.org/events/hlcffd2015.

(١٠٧) انظر www.unescap.org/sites/default/files/Asia-Pacific%20CSN%20Development%20Report%202015.pdf.

(١٠٨) انظر www.sids2014.org/index.php?page=view&type=1006&nr=2328&menu=1507.

- شراكة تغير المناخ والهجرة في المحيط الهادئ، التي تبني قاعدة معارف إقليمية بشأن تدفقات وسياسات وممارسات الهجرة في المنطقة، وهو مشروع مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦[١٠٩]؛
- جدول أعمال المناطق الحضرية في المحيط الهادئ، الذي اعتمدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عام ٢٠٠٤ - ويشمل الشركاء في التنفيذ كلاً من أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، ومكتب المحيط الهادئ في منتدى الكومنولث للحكم المحلي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛
- إيصال صوت المحيط الهادئ بشأن تغير المناخ وحلول الطاقة المتجددة[١١٠]؛
- سجل بيانات إقليم المحيط الهادئ لتوفير الطاقة المستدامة للجميع من أجل دعم حكومات المحيط الهادئ والشركاء الإنمائيين عن طريق تيسير الوصول إلى معلومات محدثة وموثوقة عن الطاقة لأغراض التخطيط ووضع السياسات واتخاذ القرارات الاستثمارية[١١١].

لمحة عامة عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية (في منطقة الكاريبي ومنطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي)[١١٢]

١٢٣- تستند العينة الصغيرة للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هذا الجزء إلى استنتاجات بحث مكتبي ومعلومات من مكتب الممثل السامي، الذي قدّم إسهامات تبادلها مع اللجان الإقليمية لأغراض اجتماع فريق الخبراء الذي عُقد في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وسيجري التطرق إلى المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاستنتاجات النهائية للاستعراض الشامل في عام ٢٠١٦.

(١٠٩) انظر www.unescap.org/subregional-office/pacific/pacific-climate-change-and-migration-project.

(١١٠) انظر www.unescap.org/news/escap-kazakhstan-partnership-strengthen-pacific-voice-climate-change-and-renewable-energy.

(١١١) انظر http://prdrse4all.spc.int/production/.

(١١٢) كما سبق ذكره، تغطي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ملديف وسنغافورة رغم كونهما عضوين في مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي.

الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي

١٢٤- تغطي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عدداً صغيراً من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي[١١٣]، مع ما يضفيه ذلك من صعوبات تتعلق بالتشتت الجغرافي لهذه الدول، على عكس واقع اللجان الإقليمية الأخرى، كاللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث تتركز جزر البحر الكاريبي في منطقة متجانسةً نسبياً.

١٢٥- وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كجزء من ولايتها، الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في طائفةٍ متنوعة من المجالات من خلال أنشطةٍ معياريةٍ وأنشطةٍ في مجالي المشورة وبناء القدرات، من قبيل ما يلي:

تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لتحسين خدمات معلومات المناخ؛

وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمناخ من أجل تعميم مراعاة تغير المناخ في خطط التنمية الوطنية؛

إجراء بحوث تحليلية ووضع إطار سياساتي لتعزيز تطوير واستخدام الطاقة المتجددة؛

وضع آلية إقليمية لتبادل المعلومات والمعارف؛

وضع وتنفيذ سياسات لتحقيق الاقتصاد الأخضر؛

تطوير فوائد الاقتصاد الأزرق[١١٤].

١٢٦- والدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعا إليه بصريح العبارة إعلان الاتحاد الأفريقي دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية تمهيداً للمؤتمر الدولي الثالث حول الدول الجزرية الصغيرة النامية (ساموا)[١١٥]. وتبذل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جهوداً لمراعاة جملة أمور بينها خصوصيات الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تغطيها، والتحديات المؤسسية التي تنطوي عليها إدارة المناطق الاقتصادية الحصرية، وتسلل سفن الصيد غير المشروع، والقرصنة.

---

(١١٣) انظر المرفق السابع.

(١١٤) الاقتصاد الأزرق مفهوم وُضع في إطار الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر (بالمقارنة مع الاقتصاد التقليدي البني (الاقتصاد الملوث للبيئة)، مع التركيز بشكلٍ رئيسي على المحيطات والموارد البحرية. إنه خطة تدفعها الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية قدماً. انظر منشوراً حديثاً عن الاقتصاد الأزرق في إحدى مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية على الموقع التالي: www.commissionoceanindien.org/fileadmin/resources/ISLANDSpdf/Building_Blue_Economy_in_WIO_region.pdf (in French).

(١١٥) انظر Assembly/AU/ /Decl.3(XXIII).

١٢٧- وصغر حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي وبعدها وتغطيتها من جانب لجنة إقليمية تواجه تحديات كبيرة في أفريقيا القارية يجعل من الصعب للغاية على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الحفاظ على الموارد والأنشطة المكرسة خصيصاً للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع ذلك، وفي سياق النمو الصفري للموارد بالنسبة للأمم المتحدة، تبذل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جهوداً لتضمين برنامج عملها دعماً محدد الهدف للدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر الإطار ٤ أدناه).

الإطار ٤

الدعم الإقليمي المقدّم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي

- تحرير الإمكانات الكاملة للاقتصاد الأزرق: هل الدول الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية جاهزة لاغتنام الفرص؟، تقرير صدر خلال المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (ساموا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)[١١٦]؛
- إجراء مشاورات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق إعداد كُتيّب سياسات الاقتصاد الأزرق من أجل أفريقيا (أنتاناريفو، آذار/مارس ٢٠١٥)[١١٧]؛
- تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا: من قابلية التأثر إلى القدرة على التأقلم – مفارقة الصغير، تقرير صدر في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (ساموا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)[١١٨]؛
- يقدم المركز الأفريقي للسياسات المناخية الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي في استعراض مواطن الضعف إزاء الآثار السلبية لتغير المناخ وفي وضع الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من تعرض السكان لهذه الآثار؛
- وضع نظام للتنبؤ بحالة الطقس والإنذار المبكر – الاجتماع التشاوري للمركز الأفريقي للسياسات المناخية، ٢٠١٥[١١٩]؛

(١١٦) انظر www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/Climate/unlocking_the_full_potential_of_the_blue_economy_en.pdf.

(١١٧) انظر www.uneca.org/stories/experts-antananarivo-call-policy-handbook-blue-economy.

(١١٨) انظر www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/Climate/climate_change_in_the_african_small_island_developing_states_en.pdf.

(١١٩) انظر www.uneca.org/africansmallislanddevelopingstates/pages/african-small-island-developing-states.

- "المحادثات المتعلقة بالمناخ في أفريقيا: ديمقراطية حوكمة تغير المناخ العالمي وبناء توافق أفريقي في الآراء تمهيداً للمؤتمر الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف وما بعده" (من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، المنظمة كجزء من التحضير لمساهمة أفريقيا في المؤتمر الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج تهيئة المناخ من أجل التنمية في أفريقيا التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي[(١٢٠)].

الدعم المقدّم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي

١٢٨- إن للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقليداً طويل العهد يتمثل في العمل في مجالات استراتيجية رئيسية دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتعمل مكاتبها دون الإقليمية بالتعاون الوثيق مع منظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى، كالجماعة الكاريبية. وتؤدي هذه المكاتب، مثلها مثل المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، دوراً رئيسياً في مجال بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يتعلق بالإحصاءات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عُقدت، بالتعاون مع الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، حلقة عمل مشتركة في ترينيداد وتوباغو بشأن المبادئ والتوصيات لنظام إحصاءات حيوية[(١٢١)].

١٢٩- ويشكل مدى توافر المعلومات والبيانات الإحصائية أحد مواطن الضعف المتكررة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، يكتسي عمل اللجان الإقليمية في بناء القدرات في هذا المجال بالتحديد أهميةً بالغة في المساعدة على رصد التقدم في تنفيذ مسار ساموا وفي أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٣٠- وتكتسي ولاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أهميةً كبيرةً بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المجالات المتعلقة بالبحث والتحليل، والدعم المؤسسي، ووضع السياسات، وبناء القدرات، وتعزيز التعاون بين الوكالات في المنطقة. وبوابة التنمية الكاريبية أداة مفيدة بالنسبة للمنطقة. فهي تتضمن في جملة أمور موجزات قطرية

(١٢٠) انظر www.climdev-africa.org/cop21/ACT.

(١٢١) اتفق المشاركون على ضرورة تقديم أكبر دعم سياسي ممكن لتنفيذ المعايير الدولية في سجل الحالة المدنية وتحسين نوعية الإحصاءات الحيوية. وقد عُقدت حلقة العمل في إطار شراكة مع منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وبدعم من المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وضم المشاركون ممثلين عن أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر الباهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، ومونتسيرات.

ومعلومات عن مختلف المواضيع المتعلقة بالمنطقة، وهي سجل رقمي لمختلف الوثائق والموارد، يتيح تبادل المعلومات في المنطقة[١٢٢].

الإطار ٥

الدعم الإقليمي المقدّم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي

- إنشاء لجنة التعاون الإنمائي الكاريبي لآلية التنسيق الإقليمية لتنفيذ مبادرة استراتيجية موريشيوس (قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 65/XXI)، ٢٠٠٦[١٢٣]؛
- التقرير المتعلق بالحلقة الدراسية الإقليمية بشأن تنفيذ مسار ساموا (LC/CARL/L.462)، ٢٠١٥[١٢٤]؛
- تقرير اجتماع آلية التنسيق الإقليمية للنظر في إدماج مسار ساموا في أهداف التنمية المستدامة وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (LC/CARL/L.464)، ٢٠١٥[١٢٥]؛
- التقرير الكاريبي للاستعراض التوليفي والتقييم بشأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين (LC/CARL./L.470)، ٢٠١٥[١٢٦]؛
- اجتماعات الخبراء بشأن البيانات الضخمة، بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو، ٢٠١٥[١٢٧]؛
- التدريب على تقييم الأضرار والخسائر لفائدة الخبراء القطريين المنخرطين في إدارة مخاطر الكوارث، سان خوسيه، كوستاريكا، ٢٠١٥[١٢٨]؛
- وضع إطار نمذجة لدعم تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتغير المناخ في منطقة البحر الكاريبي، ٢٠١٤[١٢٩]؛

(١٢٢) انظر http://caribbean.eclac.org/.

(١٢٣) انظر www.cepal.org/publicaciones/xml/9/23759/lccarl86.pdf#page=30.

(١٢٤) انظر http://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/38376/LCCARL462_en.pdf.

(١٢٥) انظر www.cepal.org/portofspain/noticias/documentosdetrabajo/3/54973/lcarl464.pdf.

(١٢٦) انظر Alicia Mondesire (2015) at http://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/39054/S1500700_en.pdf.

(١٢٧) انظر www.cepal.org/en/events/expert-group-meeting-big-data.

(١٢٨) انظر www.cepal.org/en/cursos/disaster-assessment-methodology-training-san-jose-costa-rica

- اجتماع المائدة المستديرة الإنمائي الثالث لمنطقة البحر الكاريبي (LC/CARL/L.442)، ٢٠١٤[١٣٠]؛
- استحداث بوابة التنمية الكاريبية على الإنترنت كسجل للتقارير والإحصاءات الواردة من المنظمات الوطنية والإقليمية والعالمية[١٣١]؛
- حلقة عمل بشأن المبادئ والتوصيات الخاصة بوضع نظام إحصاءات حيوية لبلدان الكاريبي، بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو، ١-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية

١٣١- اجتمع فريق وحدة التفتيش المشتركة بمسؤولين من شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في نيويورك، ولاحظ الدعم ذا الصلة الذي تقدمه الشعبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً لولايتها المتعلقة بشؤون المحيطات.

١٣٢- وترد الولاية الرئيسية لشعبة شؤون المحيطات[١٣٢]، التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة، في قراري الجمعية العامة ٤٩/٢٨ و٥٢/٢٦. وقد أُسندت ولايات إضافية إلى الشعبة في قرارات مختلفة صادرة عن الجمعية العامة تتعلق بالمحيطات وقانون البحار وباستدامة مصائد الأسماك. وتعمل الشعبة، على وجه الخصوص، بوصفها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وتعمل الشعبة أيضاً بوصفها أمانة الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وتقدم أيضاً دعماً موضوعياً للعمليات التي استحدثتها الجمعية العامة فيما يتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، واللجنة التحضيرية المنشأة عملاً بالقرار ٦٩/٢٩٢، فضلاً عن المشاورات غير الرسمية للدول الأعضاء حول قرارات

(١٢٩) انظر Roberto Roson at http://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/38256/LCCARL418_en.pdf.

(١٣٠) انظر المكتب دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، (٢٠١٤) على الموقع التالي: http://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/37275/S1420643_en.pdf.

(١٣١) انظر http://caribbean.eclac.org/.

(١٣٢) ولاية شعبة شؤون المحيطات محددة بموجب قراري الجمعية العامة ٤٩/٢٨ و٥٢/٢٦.

الجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار واستدامة مصائد الأسماك. ومن ثمَّ، فإن ولايات الشعبة تغطي مجالات ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، تشمل ما يلي:

الحيز البحري؛

الموارد البحرية الحية وغير الحية؛

الملاحة؛

سلامة الناس في البحر؛

حماية البيئة البحرية وحفظها؛

البحوث العلمية البحرية ونقل التكنولوجيا البحرية؛

تغير المناخ والمحيطات؛

التنمية المستدامة.

١٣٣- وتنفذ شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار أنشطة محددة الأهداف لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر الإطار ٦ أدناه)، كالتدريب وبناء القدرات، تهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات المرتبطة بها، وإلى دعم مشاركة تلك الدول في العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة. فقد وضعت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار واللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو، استجابة لمسار ساموا، وعلى سبيل المثال، دورة تدريبية بشأن البحث العلمي في المجال البحري لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ذات الصلة. وقد أُجريت الدورة الأولى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وشارك فيها ٢٠ شخصاً من ١٣ دولة جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ. وتدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار أيضاً صناديق استئمانية وبرنامجَيْ زمالة (برنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية، وزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغي التذكارية في مجال قانون البحار) استفاد منهما مواطنون من عدة دول جزرية صغيرة نامية.

١٣٤- وتشارك شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى عمليات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة).

١٣٥- وعينت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٧٠/٦٨، المستشار القانوني للأمم المتحدة/شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار منسقاً لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وهي آلية تنسيق بين وكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية بشؤون المحيطات والسواحل. وشمل برنامج عمل

شعبة شؤون المحيطات في الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، كجزء من نواتجه المقررة، إعداد جرد بولايات وأنشطة أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، بما في ذلك ما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٣٦- وأشارت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وهي عضو في الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أن هذا الفريق يوفر أرضية مفيدة لتبادل المعلومات. وبالاستناد إلى تجربة شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، أشارت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار إلى نقاط إيجابية هي امتلاك الشبكة لاختصاصات رسمية وبرنامج عمل مدته سنتان، وتعزيز الشفافية تجاه الدول الأعضاء على وجه الخصوص. وبرأي مكتب الشؤون القانونية/شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، يمكن للفريق الاستشاري أن يستفيد من تلك الخبرات.

١٣٧- وتقيم شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار اتصالات منتظمة مع ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية أثناء اضطلاعها بأنشطتها. وأشارت إلى أن تعاونها مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي كان إيجابياً مضيفة أن الإدارة والمكتب لا يشاركان في الشبكة فحسب بل يتعاونان في سياق الطلبات المشتركة في إعداد تقارير الأمين العام. وفي هذا الصدد، يُشارك كل من الإدارة والمكتب في إعداد تقرير الأمين العام بشأن المحيطات وقانون البحار وبشأن مصائد الأسماك المستدامة، بينما تشارك شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في تقارير الأمين العام المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تعاونت الشعبة أيضاً مع مكتب الممثل السامي واللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو في عقد اجتماع فريق الخبراء بشأن أهمية علوم وتكنولوجيا البحار بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل دعم التنمية المستدامة، وذلك في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٤.

١٣٨- وعلم المفتشان أن شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، تنشر على موقعها الشبكي، وبالكامل، المساهمات الواردة من مختلف المنظمات من أجل إعداد التقارير المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار ومصائد الأسماك المستدامة[١٣٣]. ويرى المفتشان أن بوسع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تنظر في اعتماد ممارسة مماثلة لنشر المعلومات الوافية التي جمعتها تحضيراً لتقرير الأمين العام بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية كي لا يضيع هذا الجهد الجماعي، بالنظر إلى أن التقرير عبارة عن تجميع موجز يخضع لقيود إدارة الوثائق في الأمم المتحدة.

١٣٩- وأشارت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار أيضاً إلى الاجتماع بين قادة دول المحيط الهادئ والأمين العام، في عام ٢٠١٥، وطلبهما إلى منظومة الأمم المتحدة وضع استراتيجيات متماسكة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشارت إلى أن مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة

(١٣٣) انظر www.un.org/Depts/los/general_assembly/contributions70.htm.

الأمم المتحدة المعني بالتنسيق سيعقد اجتماعاً في هذا الصدد لتحديد كيفية تنظيم الدعم على مستوى المنظومة بشكل أفضل لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في الوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك القانونية الملزمة التي باتت أطرافاً فيها. وتشارك شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في اجتماع لجنة مجلس الرؤساء التنفيذيين الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج عندما يجري تناول موضوع المحيطات. وتقدم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات تقارير إلى اللجنة الرفيعة المستوى بشأن أنشطتها.

١٤٠- ويعرض الإطار ٦ أدناه عينة من أنشطة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

الإطار ٦
أنشطة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار

- أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية؛
- أمانة لجنة حدود الجرف القاري؛
- أمانة الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛
- الدعم الموضوعي للعمليات التي أنشأتها الجمعية العامة فيما يتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، واللجنة التحضيرية المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩؛
- المساعدة التقنية المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية بوصفهما الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستغلالها على نحو مستدام (انظر الفقرات ٥٥ و٥٨(أ) و(ك) و(س) من مسار ساموا)؛
- المساعدة التقنية، بما في ذلك التدريب على تعزيز وتيسير إجراء الأبحاث العلمية البحرية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (انظر مسار ساموا، الفقرة ٥٨(و) و(ن)، بشراكة مع اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو؛
- التدريب بشأن المادة ٧٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمساعدة التقنية المتعلقة بتعيين الحدود البحرية (انظر مسار ساموا، الفقرة ٥٨(و))؛
- التدريب بشأن المناطق البحرية المحمية ونُهج النُظم الإيكولوجية (انظر مسار ساموا، الفقرة ٥٨(أ) و(س))؛

- تطوير الموارد البشرية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، من خلال برنامجي زمالة (برنامج الزمالة المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية وبرنامج زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغي التذكارية في مجال قانون البحار)؛
- المساهمة في عملية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك عملية أهداف التنمية المستدامة؛
- تجميع معلومات عن المساعدات المتاحة بشأن التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الأفريقية الساحلية، لكي تحقق فوائد التنمية المستدامة والفعالة للموارد البحرية واستخدام المحيطات داخل حدود الولاية الوطنية؛
- رصد واستعراض التطورات الحاصلة في شؤون المحيطات وقانون البحار وتقديم تقارير بشأنها إلى الجمعية العامة من خلال تقارير سنوية شاملة بشأن المحيطات وقانون البحار والمسائل المتعلقة بمصائد الأسماك، فضلاً عن تقارير خاصة عن مواضيع محددة تحظى بالاهتمام حالياً (انظر التقريرين الأخيرين A/70/74 وA/70/74/Add.1)؛
- الاضطلاع بدور جهة التنسيق لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات نيابة عن المستشار القانوني؛
- إدارة الصناديق الاستئمانية.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: تيسير إشراك الدول الجزرية الصغيرة النامية في جدول أعمال حقوق الإنسان

١٤١- يشير مسار ساموا إلى حقوق الإنسان في الفقرتين ٧ و٨ من ديباجته. واجتمع فريق وحدة التفتيش المشتركة بمسؤولين عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وأُطلع على عدة مبادرات تضعها المفوضية لزيادة تيسير انخراط وتمثيل الدول الجزرية الصغيرة النامية في أنشطة المفوضية.

١٤٢- ومنذ عام ٢٠٠٨، تطرقت سلسلة من قرارات مجلس حقوق الإنسان لتغير المناخ كعنصر من عناصر حقوق الإنسان، مؤكدة أن العرقلة التي يُحتمل أن تنجم عن تغير المناخ قد تُضعف حقوق الإنسان وتؤثر على أضعف البلدان، كالدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن سكان بعض الجزر قد يفقدون كل شيء إذا غرقت جزرهم بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر[١٣٤].

(١٣٤) انظر قرارات مجلس حقوق الإنسان ٧/٢٣ المؤرخ آذار/مارس ٢٠٠٨، و١٠/٤ المؤرخ آذار/مارس ٢٠٠٩، و١٨/٢٢ المؤرخ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

١٤٣- كما تُعيق الخصائص التي سبق ذكرها، بوصفها عوامل تعرقل وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى التنمية المستدامة، مشاركةَ هذه الدول في العمليات والأنشطة الحكومية الدولية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. والبُعد والافتقار للموارد، اللذان يميّزان الدول الجزرية الصغيرة النامية، يجعلان من الصعب على ممثليها السفر من أجل المشاركة في المناسبات الهامة التي تتناول أوضاعها.

١٤٤- وأُشير إلى أن سفر ممثلي بعض بلدان المحيط الهادئ للمشاركة في مناسبة ما تُعقد في جنيف، قد يعني أسبوعين من السفر والإقامة، بالنظر إلى الجوانب اللوجستية في السفر عن طريق الجو ومحطات التوقف والمسافة، ناهيك عن الوقت اللازم للحصول على تأشيرة دخول. وبالإضافة إلى ذلك، ليست لدى ١٦ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية بعثات دائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، وبالتالي فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية غالباً ما يكون تمثيلها ناقصاً في الاجتماعات، خصوصاً في جنيف.

١٤٥- وفي عام ٢٠١١، ذكر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢١/١٦ ما يلي:

> سينظر المجلس في طرائق إنشاء صندوق استئماني للمساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال المجلس (الفقرة ٦٢).

١٤٦- وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢، وخلال الدورة التاسعة عشرة للمجلس، طُرح مشروع قانون (كان من بين مقدميه بربادوس وملديف) لإنشاء صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان[١٣٥].

١٤٧- ويدعم الصندوق الاستئماني مشاركة (تذكرة الطائرة إلى جنيف ومنها وبدل إقامة يومي) مسؤولي حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية في الدورات العادية لمجلس حقوق الإنسان (التي تستغرق ثلاثة إلى أربعة أسابيع) و/أو في برنامج زمالة مدته ثلاثة أشهر. والهدف الرئيسي لبرنامج الزمالة هو تعزيز القدرة المؤسسية على فهم سير عمل مجلس حقوق الإنسان وآلياته فهماً أفضل، بهدف زيادة مستوى المشاركة والتمثيل. ولوحظت أوجه تآزر بين المستفيدين من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. ويبين الجدول ٢ أدناه عدد المستفيدين (من زملاء ومندوبين) من الدول الجزرية الصغيرة النامية الذين استفادوا من الصندوق الاستئماني منذ أن بدأ عمله عام ٢٠١٤. وكانت هناك ٨ نساء من بين المستفيدين من الدول الجزرية الصغيرة النامية والبالغ عددهم ١٣ مستفيداً:

---

(١٣٥) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٦/١٩.

الجدول ٢

المستفيدون من الصندوق الاستئماني للدول الجزرية الصغيرة النامية (٢٠١٣-٢٠١٥)

المناطق	المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي	البحر الكاريبي	المحيط الهادئ
الدول الجزرية الصغيرة النامية	ملديف	بربادوس جامايكا جزر البهاما سانت لوسيا سورينام غرينادا هايتي	توفالو جزر سليمان فانواتو فيجي كيريباس
المجموع الفرعي	١	٧	٥
المجموع: ١٣			

المصدر: معلومات قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى وحدة التفتيش المشتركة في كانون الأول ٢٠١٥.

١٤٨- ويستخدم الصندوق الاستئماني أيضاً لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، عن طريق توفير التمويل اللازم للتدريب وبناء القدرات، بما في ذلك التعلّم الإلكتروني[١٣٦]. وأُحرز تقدم جيد في استحداث نموذج للتعلّم الإلكتروني بشأن مجلس حقوق الإنسان في الدورات العادية للمجلس الخاصة بأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو نموذج من المقرر أن يصبح الأداة المنهجية الرئيسية التي تقدمها المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى المسؤولين الحكوميين من أقل البلدان نمواً ومن الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويكمّل التعلّم الإلكتروني التعلّم الشخصي، عن طريق توفير أداة أكثر تفاعلية وفعالية من مجرد قراءة دليل المستخدم.

١٤٩- والتعلّم الإلكتروني جزء من استراتيجية تدريبية يجري توسيعها أيضاً لتشمل موظفي البعثات الدائمة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية أو موظفي مختلف الوزارات المعنية بحقوق الإنسان في عواصم تلك البلدان. وستُطلق النسختان الإنكليزية والفرنسية لنموذج التعلّم الإلكتروني في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٦ على التوالي.

(١٣٦) المرجع نفسه، الفقرة ٤(أ).

١٥٠- وأطلقت المفوضية دليلاً عملياً عن الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً/الدول الجزرية الصغيرة النامية نشرته على موقعها الشبكي باللغتين الإنكليزية والفرنسية[١٣٧]. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، أنتجت المفوضية شريط فيديو مدته خمس دقائق ونشرته على شبكة التواصل يوتيوب (باللغة الإنكليزية) يتناول أنشطة الصندوق، ويصور مسؤولَيْن حكوميين من الدول الجزرية الصغيرة النامية (رئيس كيريباس ورئيس وزراء توفالو) تلقيا الدعم في هذا المجال[١٣٨]. وأُطلقت النسخة الفرنسية من شريط الفيديو في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

١٥١- وعلى هامش دورتي حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لمجلس حقوق الإنسان، نظّمت المفوضية تظاهرتين جمعتا المستفيدين والمانحين الحاليين والمحتملين لتقييم أثر زيادة مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في مناقشات المجلس وقراراته. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، جمعت تظاهرة نُظّمت على هامش اجتماع اللجنة الثالثة للجمعية العامة في نيويورك حوالي ٤٠ دبلوماسياً لمناقشة أهمية زيادة مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان والتحديات التي تواجهها هذه الدول لتحقيق ذلك[١٣٩].

١٥٢- ويرى المفتشان ضرورة إبلاغ الجمعية العامة بالممارسات الجيدة المذكورة أعلاه، وذلك في التقرير السنوي للأمين العام عن الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في توفير الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع أن المفتشيْن يدركان عدم إمكانية تغطية هذا التقرير لجميع الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، فإنهما يشعران بالقلق من أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لم تطلب من المفوضية المشاركة في التقرير ومن أن عمل المفوضية، وبالتالي بُعد حقوق الإنسان، غائبان عنه[١٤٠]. وتهدف التوصية ٣ في نهاية هذا الفصل إلى تحسين نوعية التقارير المقبلة للأمين العام وإلى ضمان إشراك جميع الكيانات المعنية وبروزها.

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث: ارتباطات إطار سينداي للحد من أخطار الكوارث بمسار ساموا

١٥٣- اجتمع المفتشان مع الممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث في مقر مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومع المسؤولين في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك،

---

(١٣٧) انظر www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session29/PracticalGuide_LDCs_EN.pdf.

(١٣٨) انظر Video OHCHR Trust Fund SIDS.

(١٣٩) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/SpecialeventhostedbytheDutchPermanentMission_LDCs-SIDS.aspx

(١٤٠) انظر الوثيقة A/70/269.

بما في ذلك عبر التواصل بالفيديو بالمكتب دون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ في فيجي. ويُعتبر الحد من مخاطر الكوارث أحد الشواغل الأساسية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية لأنها بلدان ضعيفة للغاية وغير قادرة بما فيه الكفاية على التخفيف من وطأة الكوارث والتعافي منها.

١٥٤- وأوضح إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥-٢٠٣٠)، الذي خلف إطار عمل هيوغو، تفاصيل المسؤوليات المنوطة بمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث دعماً لتنفيذ هذا الإطار ومتابعته واستعراضه، وهو الإطار الذي اعتُمد في سينداي باليابان في آذار/مارس ٢٠١٥[١٤١]؛ ويشير إطار سينداي تحديداً إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية كما يلي:

> يمكن أن تؤثر الكوارث بشكل جائر على الدول الجزرية الصغيرة النامية، بسبب ما تنفرد وتختص به من قابلية للتضرر. فآثار الكوارث، التي ازداد بعضها حدة وتفاقمت بسبب تغير المناخ، تعرقل تقدم هذه الدول نحو تحقيق التنمية المستدامة. وبالنظر إلى الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة، هناك حاجة ماسة إلى بناء قدرتها على مواجهة الكوارث وتوفير دعم خاص لها من خلال تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعنونة "إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)" في مجال الحد من مخاطر الكوارث (الفقرة ٤٢).

١٥٥- وكما أشير إلى ذلك خلال المقابلات، فإن مجالات العمل الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث تكمن في المحاور التالية:

- السياسات والأدلة وإنتاج المعارف، فضلاً عن الدعوة؛
- رصد التقدم المحرز في التنفيذ؛
- دعم البلدان، من خلال منابرها الوطنية، لوضع خطط وطنية ورصد الاتجاهات؛
- تشجيع أصحاب المصلحة المتعددين على إقامة شراكات.

١٥٦- ويعمل المكتب عن كثب مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك، على سبيل المثال، كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الإنمائيون والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والحكومات الوطنية والمحلية، والبرلمانيون، والمؤسسات الأكاديمية والعلمية. ويؤدي عمله على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وعلى الصعيد القُطري من خلال نظام المنسقين المقيمين، والأفرقة القطرية للأمم المتحدة. ويتعاون المكتب مع اتفاقية الأمم المتحدة

(١٤١) قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩.

الإطارية بشأن تغيّر المناخ من أجل التصدي لقضايا الحد من مخاطر الكوارث، وقضايا تغير المناخ في مناطق الدول الجزرية الصغيرة الثلاث.

١٥٧- وتتصل القضايا البارزة التي يتصدى لها المكتب دعماً للدول الجزرية الصغيرة[١٤٢] بما يلي:

- المخاطر وخطط التأمين، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز المؤسسات من أجل التأهب للكوارث؛
- بناء القدرات الوطنية للحصول على التمويل الدولي (مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ)؛
- تعزيز القدرات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ؛
- جمع البيانات المتعلقة بالأضرار والخسائر جراء الأخطار الطبيعية، وتطبيق تلك المعارف لتوجيه السياسات الوطنية والتخطيط.

١٥٨- ويهدف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في عمله من أجل التنفيذ الفعال لإطار سينداي، إلى تعميم استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث على نطاق المنظومة، وذلك بزيادة اتساق التنفيذ وفعاليته.

١٥٩- وبالنظر إلى تكاليف تطوير برامج الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى شح مواردها المالية والبشرية ومحدوديتها، فمن الأهمية بمكان أن تقدم منظومة الأمم المتحدة دعماً مؤسسياً واضحاً ومتسقاً تشجع من خلاله الشركاء في التنمية على المساهمة في تنفيذ مسار ساموا. وقد بدأ التخلي تدريجياً عن الممارسات السابقة للمنظمات، التي كانت تعمل في معزل عن بعضها البعض، وذلك بحكم الضرورة لأن الموارد أصبحت شحيحة بالنسبة للجميع، وبسبب انخفاض الموارد من الميزانية العادية ومن التبرعات. وقد أعطى شح الموارد زخماً لأنشطة البرمجة المشتركة والتآزرية. وفي هذا السياق، يعمل المكتب بنشاط على تشجيع التعاون بين الوكالات، فضلاً عن إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية في أفريقيا (لجنة المحيط الهندي مثلاً)، ومنطقة المحيط الهادئ، ومنطقة الكاريبي.

١٦٠- وينسق المكتب ميدانياً تنسيقاً وثيقاً مع الشركاء الإقليميين والوطنيين، بما في ذلك الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية - كل من فريق المديرين الإقليميين بالنسبة للرقابة، وفريق دعم الأقران بالنسبة لدعم الجودة والمشورة بشأن البرمجة القُطرية المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تعاون وثيق مع المنظمات الدولية الحكومية المعنية، وجهات التنسيق الوطنية من أجل تنفيذ إطار سينداي. كما عزز المكتب مشاركته في الأفرقة القطرية للأمم

(١٤٢) انظر الوثيقة A/70/282.

المتحدة، وذلك بغية المساهمة في تعميم قضايا الحد من مخاطر الكوارث في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والخطط الوطنية من أجل تحقيق أوجه التآزر مع مجالات عمل أخرى ضمن إطار عمل المساعدة الإنمائية نفسه عند تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية. ويساعد المكتب أضعف البلدان على إعداد تقييم لمواطن الضعف فيها، وتحديد المجالات التي تتطلب بناء قدرات بشكل سريع، ويكيف عمله حسب كل بلد على حدة. وقد أفضى عمل المكتب في مجال التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والدعوة إليه إلى اعتبار الحد من مخاطر الكوارث إحدى الأولويات الرئيسية في جداول أعمالهما. وهذا هو الحال مثلاً مع رابطة الدول الكاريبية.

١٦١- ويتعاون المكتب مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويقيم مكتب الاتصال في نيويورك اتصالات منتظمة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وقد شارك بنشاط في المناقشة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وساهم في صياغة مؤشرات تحقيق الأهداف. ويتعاون المكتب أيضاً مع مكتب الممثل السامي مثلما فعل في سياق المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي عُقد في سينداي، اليابان[١٤٣]. وشارك المكتب أيضاً في الحلقة الدراسية لبناء القدرات التي تدارست النهج والحلول التعاونية لإدارة تحديات الكوارث بالنسبة لبلديات الدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق التنمية المستدامة، وهي الحلقة التي شاركت في تنظيمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الممثل السامي، وبرنامج سنغافورة للتعاون[١٤٤]، وذلك في إطار التحضير لمؤتمر سينداي. وقد نسق مكتبا المحيط الهادئ ونيويورك بشكل وثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أثناء الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في ساموا. وقدم مكتب آسيا والمحيط الهادئ دعمه أيضاً إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم دورات تدريبية لبناء القدرات في سنغافورة لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية. والمكتب عضو في الفريق المشترك ويشارك بانتظام في الاجتماعات والمشاورات.

١٦٢- واستفسر فريق وحدة التفتيش المشتركة عن مدى انطباق الملامح القُطرية لمواطن الضعف والقدرة على التكيف التي وضعتها وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية طوال السنوات الأخيرة، وأشار الفريق إلى أن محور عمل المكتب له ارتباط مباشر ببناء القدرة على التكيف في سياق الكوارث والمخاطر. ويبدو أن

(١٤٣) انظر الحدث الرفيع المستوى، "بناء شراكات فعالة لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من الصمود في عالم ما بعد عام ٢٠١٥" المتاح على الموقع التالي: http://unohrlls.org/sids-high-level-sendai/.

(١٤٤) انظر الموقع التالي:
http://unohrlls.org/custom-content/uploads/2015/01/Report_EGM-DRR_Singapore.pdf.

الملامح القطرية لمواطن الضعف والقدرة على التكيف هذه[١٤٥]، أداة نوعية أوسع نطاقاً وأكثر عمومية مقارنة بالملامح الكمية الأكثر تحديداً التي وضعها المكتب. ولا تشكل الملامح القطرية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في شكلها هذا أدوات قياس ملموسة للتصدي للقضايا على المستوى التشغيلي في الميدان.

١٦٣- ويرمي عمل المكتب إلى تحقيق نتائج ملموسة من خلال أهداف ومؤشرات تقبل القياس. وأوصى إطار سينداي (الفقرة ٥٠) بأن يُنشأ فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية، (أنشأته الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٨٤/٦٩)، يتألف من خبراء (عينتهم الدول الأعضاء ودعمهم المكتب، بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين)، وبأن يضع هذا الفريق العامل، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مجموعة من المؤشرات التي تسمح بقياس التقدم العالمي المحرز في تنفيذ إطار سينداي، وذلك بالاقتران مع عمل الفريق المشترك والخبراء بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة، وتحديث المصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.

١٦٤- وفي قرار الجمعية المشار إليه أعلاه، قررت الجمعية العامة أن يعقد الفريق العامل ثلاث دورات في جنيف في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وأن يُقدَّم له دعم على شكل تبرعات. وقدم المكتب دعماً مالياً لمشاركة الخبراء الوطنيين المعينين من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي طلبت تمويلاً للمشاركة في دورتين عُقدتا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وفي شباط/فبراير ٢٠١٦. ففي الدورة التي عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، شارك خبراء من سبع دول (بالاو، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وتونغا، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وكوبا)، بينما طلبت ست دول (بربادوس، وجامايكا، وساموا، وكوبا، وموريشيوس، وهايتي) دعماً تمويلياً لدورة شباط/فبراير ٢٠١٦. واستفاد مندوبو الدول الجزرية الصغيرة النامية من دعم مالي كبير لحضور العمليات الحكومية الدولية للحد من مخاطر الكوارث والمشاركة فيها، مثل الاجتماعات والمشاورات التي نظمتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الثالث بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإطار سينداي، والمنتديات الإقليمية الأخرى.

١٦٥- ويحيط المفتشان علماً بالعمل الذي يضطلع به المكتب بشأن وضع نماذج المخاطر العالمية والمعارف من أجل تعزيز القدرات المحلية في مختلف مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث إن إنشاء مراكز نموذجية لإدارة الحد من المخاطر في الجمهورية الدومينيكية، وغيانا، وجامايكا، وترينيداد وتوباغو، وجزر فيرجن البريطانية، بدعم تقني من كوبا، مثال على التعاون فيما بين بلدان الجنوب[١٤٦]. وبالمثل، أتيح لثلاث دول في منطقة لجنة المحيط الهندي، من خلال وضع

(١٤٥) استفاد عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن مشروع توصيف مواطن الضعف والمرونة من تمويل حساب التنمية، الأمر الذي مكنها من تنظيم العديد من حلقات العمل في الميدان.

(١٤٦) في نيويورك، اجتمع فريق وحدة التفتيش المشتركة مع وحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنموذج التعاون للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتضم الوحدة دولاً بمستويات دخل مختلفة إلى

نماذج مبتكرة للمخاطر، دعماً لإدماج التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في برامجها الوطنية للاستثمارات العامة ونظم تخطيط التنمية. وبالتعاون مع الحكومات المعنية، أعد المكتب ورقات عمل بشأن تخطيط الاستثمار العام واستراتيجية التمويل للحد من مخاطر الكوارث بالنسبة لسيشيل، ومدغشقر، وموريشيوس[١٤٧] (تعتبر سيشيل وموريشيوس من الدول الجزرية الصغيرة النامية).

١٦٦- وبهدف التعريف أكثر بمخاطر الكوارث الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا، عقد المكتب دورة تقنية خلال مؤتمر فهم المخاطر والتمويل، الذي عقد في أديس أبابا، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥[١٤٨]، ونوقشت خلاله أسس تمويل المخاطر في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، شارك المكتب في تنظيم جلسة إحاطة تقنية في نيويورك دامت نصف يوم، وخصصت لاستعراض جوانب تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، حيث عرض المكتب خلالها السمات الرئيسية لإطار سينداي وارتباطاته بجدول أعمال التنمية لعام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات الدولية. وعرفت جلسة الإحاطة حضوراً كبيراً.

١٦٧- وفي جزر الكاريبي، اضطلع المكتب بتنسيق عملية إعداد ١١ وثيقة قُطرية للحد من مخاطر الكوارث من خلال عملية تشاورية شاركت فيها المؤسسات الحكومية وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية في الحد من مخاطر الكوارث. وتتيح الوثائق القُطرية معلومات بشأن عملية صنع القرار ووضع السياسات.

جيم- التنسيق البرنامجي داخل الأمم المتحدة

١٦٨- جميع الكيانات الواردة في هذا الفصل مسؤولة في نهاية المطاف أمام الجمعية العامة. وتعمل كلها على تناول المسائل الرئيسية التي تهم الدول الجزرية الصغيرة النامية على الأصعدة العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، والوطني، وفقاً لولاياتها المختلفة. وسيُتناول عمل المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي ليست مشمولة في هذا الفصل في الاستنتاجات النهائية للاستعراض الشامل في عام ٢٠١٦.

حد كبير. أما التعاون فيما بين بلدان الجنوب فهو أحد المجالات التي تنطوي على إمكانيات كبيرة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو التعاون الذي سيطرح ضمن النتائج النهائية للاستعراض الشامل في عام ٢٠١٦.

(١٤٧) بالنسبة لمدغشقر انظر www.unisdr.org/we/inform/publications/43522؛ وبالنسبة لموريشيوس انظر www.unisdr.org/we/inform/publications/43523؛ وبالنسبة لسيشيل انظر www.unisdr.org/we/inform/publications/43525.

(١٤٨) انظر الموقع التالي على الشابكة: https://understandrisk.org/urfinance.

١٦٩- ومن شأن برنامج محدد الأهداف على نطاق المنظومة وذي صلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية أن ييسر المساءلة والرصد وتقديم التقارير إلى المانحين والشركاء في التنمية، لأنه سيحد من تشتت المبادرات المتعددة وغير المترابطة التي تقدم عليها كيانات ومنظمات مختلفة. وسيشكل الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة حجر الزاوية لتعزيز فعالية واتساق الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية على نطاق المنظومة. فالتجزؤ الحالي وضعف تنسيق جهود الدعم يحولان دون قياس أداء وفعالية أثر الدعم على نطاق المنظومة، المقدم لهذه الدول.

١٧٠- وضمن إطار محدد، مثل الإطار المتكامل المعزز للدول الجزرية، يمكن تعزيز أوجه التآزر، وتخفيض تكاليف المساعدة التقنية التي يقدمها التنفيذ المشترك لمنظومة التنمية للأمم المتحدة، وفقاً لروح "توحيد الأداء". ولمنظمات مثل الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من بين منظمات أخرى، دور رئيسي في هذا الهيكل المؤسسي. وستحفز زيادة التنسيق والاتساق الشركاء في التنمية على تعزيز المساعدة التي يقدمونها إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، إذا ما اعتُبر هيكلاً متماسكاً واستراتيجياً للتنفيذ المشترك. ثم إن استخدام حساب التنمية دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما هو محدد في الإطار المتكامل، خيار ينبغي استكشافه، لا سيما بالنظر إلى أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هي كيان الأمانة الذي يدير حساب التنمية.

١٧١- وتضطلع الدول الأعضاء، استناداً إلى معلومات هادفة واستراتيجية، بدور رئيسي في إتاحة التوجيهات الرامية إلى تعزيز التنسيق البرنامجي في الأمم المتحدة. وقد أوصت وحدة التفتيش في تقريرها "التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2012/12)، الهيئاتَ التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأن تصوغ وتحدد، على نطاق المنظومة، الأطر القطاعية الاستراتيجية ذات الصلة، وذلك خدمة للولايات العالمية الطويلة الأجل، المنبثقة عن المؤتمرات العالمية.

١٧٢- ومن شأن زيادة تمثيل الدول الجزرية الصغيرة النامية في لجنة البرنامج والتنسيق أن تساهم في تعزيز اتساق استعراض الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة، وأن تكفل إدماج أولويات هذه الدول فيها. وقد هبط عدد الدول الجزرية الصغيرة النامية الممثلة في اللجنة بشكل كبير، بعد أن بلغ ذروته في عام ٢٠١٢ عندما كان خمسة مناصب من أصل ٣٤ منصباً، لينخفض في الوقت الراهن إلى عضوين فقط، ينتميان إلى نفس المنطقة (منطقة الكاريبي). وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٦، لم يكن ثمة أي ممثل من دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية. ويرى المفتشان أن مشاركة دولة واحدة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في كل منطقة على الأقل (منطقة المحيط الهادئ ومنطقة الكاريبي) سيُيَسر تعميم القضايا الرئيسية ذات الصلة في الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة لتعزيز الاتساق في التنسيق البرنامجي.

١٧٣- ويمكن للجنة البرنامج والتنسيق أن تضطلع بدور رئيسي في ضمان أن تُدرج كما يجب الغايات والمؤشرات ذات الصلة بتنفيذ مسار ساموا، عند إعداد الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وما يتبعه من الأطر. ومن شأن تقرير الأداء البرنامجي المقدم من الأمين العام في نهاية كل سنتين أن يتضمن معلومات عن الإنجازات المحددة التي تتعلق بقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٧٤- وترد الخطط الاستراتيجية للمنظمات المشمولة بهذا الفصل في الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة. وتظل الموافقة على وثيقة التخطيط التي تنظم عمل برنامج الأمم المتحدة في نهاية المطاف بين أيدي الدول الأعضاء، التي تستعرضها في سياق لجنة البرنامج والتنسيق[١٤٩] واللجنة الخامسة. ومن ثم، يرى المفتشان أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل بالفعل، من خلال مشاركتها في الموافقة على الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة، تعميم الأهداف المتصلة بتنفيذ مسار ساموا (قرار الجمعية العامة ٦٩/١٥، المرفق) في وثيقة التخطيط، وأن تُدرج بها الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الأداء لكل برنامج من برامج الأمم المتحدة ذات الصلة بتنفيذ القرار ٦٩/١٥. وهذا من شأنه أن يعزز التنسيق البرنامجي داخل الأمم المتحدة.

١٧٥- وعلاوة على ذلك، يرى المفتشان أنه ينبغي أن يتضمن تقرير الأمين العام معلومات تحليلية أفضل تنظيماً بشأن العمل الذي اضطلعت به جميع الكيانات على نطاق المنظومة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك من أجل إبلاغ الدول الأعضاء لكي توفر إرشاداً وافياً إلى الأمانة بشأن التنسيق البرنامجي للولايات.

١٧٦- وسيكون من المستصوب بالنسبة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتنسيق مع مكتب الممثل السامي، أن تتشاور تشاوراً وثيقاً مع جميع الكيانات العاملة بغية دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبمساهمة من الفريق المشترك، بغية إصلاح عملية إعداد تقرير الأمين العام، وإدراج مرحلة تسمح للمساهمين بالتعليق على المشروع النهائي. وسيستفيد هذا التقرير من هيكلة أفضل من حيث الأهداف والغايات الإنمائية الواردة في مسار ساموا، بدلاً من إتاحة قائمة بالأنشطة تختارها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على أساس مخصص. وينبغي أن يتضمن التقرير تحليلاً استراتيجياً يحدد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الإجراءات. ويرى المفتشان أن الإبلاغ على نطاق المنظومة، كما هو الحال في تقرير الأمين العام، يستلزم تحلي إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بمزيد من المرونة بالنسبة للحد الأقصى لعدد الكلمات المسموح به في هذا النوع من الوثائق.

وفي ضوء استنتاجات هذا الفصل، وبغية تعزيز الشفافية والمساءلة، يوصي المفتشان بما يلي:

(١٤٩) انظر قرار الجمعية العامة ٧٠/٨ بشأن تخطيط البرامج المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

التوصية ٣

ينبغي أن يكفل الأمين العام استناد التقرير بشأن "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، إلى عمل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يعكس كما ينبغي الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وأن يكفل أيضاً تضمن التقرير فرعاً يشمل التعاون بين مكتب الممثل السامي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن فرع يتعلق باستراتيجية ورؤية تعزيز التنمية المستدامة للدول الجزرية، ويزود الدول الأعضاء بوثيقة استراتيجية لرصد وتقييم التقدم المحرز والثغرات التي ينبغي سردها على سبيل الأولوية، وذلك من أجل زيادة فعالية تنفيذ مسار ساموا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

رابعاً- تقييم دور وعمل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية

ألف- مقدمة

١٧٧- يتناول هذا الفصل نطاق التوصية ٤ من التقرير JIU/REP/2015/2، التي جاء فيها ما يلي:

ينبغي أن تكفل الجمعية العامة إجراء الاستعراض الشامل تقييماً لدور الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وطريقة عمله واقتراح تدابير ملموسة لتعزيز فعاليته باعتباره محفلاً للتنسيق جامعاً لكافة الشركاء المؤسسيين المعنيين من منظومة الأمم المتحدة ومن الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة، مثل المؤسسات المالية الدولية، من أجل النهوض بتنفيذ مسار ساموا، وتيسير رصده.

١٧٨- ويرد في التقرير المذكور أعلاه وصف السمات الرئيسية للفريق، الذي ترأسه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ويضطلع بمهام التنسيق والسماح بتبادل المعلومات بين مجموعة متنوعة مختلطة من المنظمات[١٥٠].

١٧٩- وتؤكد استنتاجات هذا الاستعراض أن أداء وعمل الفريق المشترك ليسا مثاليين. وبالرغم من محاولة تحديد دور الفريق المشترك، تمشياً مع المقترحات الواردة في ورقة

(١٥٠) انظر الوثيقة JIU/REP/2015/2، الفقرات ٥٢-٦٠.

الاستراتيجية المعدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤[١٥١]، التي تناولت السبل الممكنة من أجل تعزيز فعالية الفريق المشترك، لا تزال عملية التجديد متأخرة.

١٨٠- وقابل المفتشان أعضاء الفريق المشترك، استناداً إلى قائمة بالأعضاء قدمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي ترأس الفريق، وارتأى المفتشان أنه لا يوجد فهم واضح عن كيفية تحديد العضوية، وكيفية انضمام الكيانات المختلفة إلى عضوية الفريق. وأشار المفتشان إلى اختلاف أنواع الكيانات/المنظمات/الإدارات المدرجة في قائمة الأعضاء[١٥٢]. ويرد توزيع عضوية الفريق المشترك الحالي في الرسم البياني ٤ أدناه.

١٨١- يضم الفريق المشترك حالياً ٤٦ عضواً من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها، وذلك على النحو التالي (انظر أيضاً الرسم البياني ٤):

- توجد داخل منظومة الأمم المتحدة ٨ منظمات/كيانات/إدارات، و٣ لجان إقليمية، ومكتب اللجان الإقليمية بنيويورك، و٥ صناديق وبرامج، و١٠ وكالات متخصصة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأمانة اتفاق بيئي متعدد الأطراف (بشأن التنوع البيولوجي)، و٣ كيانات أخرى ذات صلة بالأمم المتحدة؛
- كيانات من غير منظومة الأمم المتحدة: ١٠ منظمات حكومية دولية، و٤ مؤسسات مالية دولية، ومنظمة غير حكومية دولية.

(١٥١) الفريق المشترك بين الوكالات الداخلية المعنونة "Revitalizing the IACG: revised strategy paper"، (١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(١٥٢) انظر المرفق الخامس المرتب بحسب نوع الكيان، استناداً إلى قائمة الأفراد المقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (تفاصيل قدمتها وحدة التفتيش المشتركة نفسها).

الرسم البياني ٤
تشكيلة الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (الفريق المشترك)

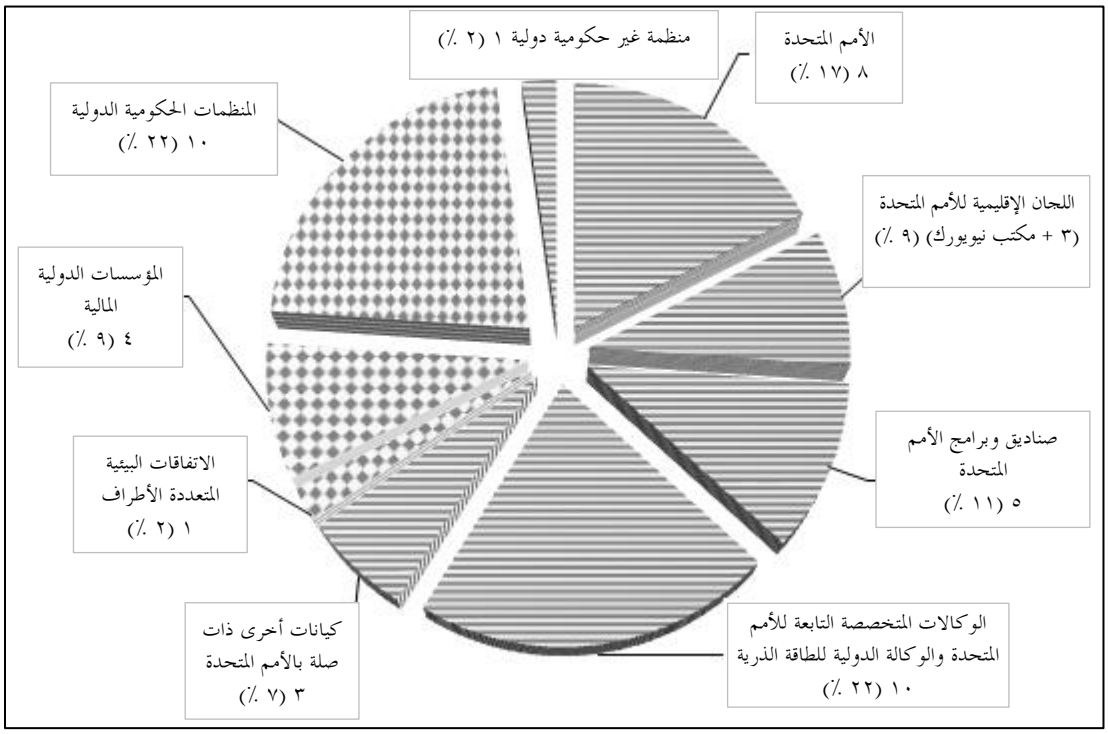

المصدر: هذا الرسم البياني أعدته وحدة التفتيش المشتركة، استناداً إلى بيانات مقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

١٨٢- وخلافاً للمحافل الأخرى، لا يوجد تحديد راسخ لمستوى التمثيل، الذي يتفاوت من مستوى المديرين إلى مستوى الموظفين المبتدئين، حيث يحضر الموظفون التقنيون والمديرون نفس الاجتماعات، بدرجات بسلطات مختلفة لتقديم المقترحات أو توفير المعلومات باسم المنظمات التي يمثلونها. وهناك عدد من التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين الأداء الحالي للفريق المشترك، وهو الأداء الذي لا يستفيد حالياً من الإمكانات الكبيرة للفريق المشترك. وقد قدم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم تقييمهم لدور وأداء الفريق المشترك، وقدموا اقتراحات (انظر الفرع جيم أدناه) من أجل تعزيز فعاليته. ويلاحظ المفتشان أنه، فيما يتعلق باللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، توجد ثلاثة أنواع من الحضور حدّدها المفتشان على النحو التالي:

- مستوى الرئيس: يرأسه وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (مرة واحدة في السنة عادة)؛

- مستوى نائب الرئيس: يرأسه الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات (حسب الاقتضاء)؛
- مستوى الأداء: يرأسه مدير شعبة التنمية المستدامة (اجتماعات شهرية منتظمة حسب الاقتضاء).

١٨٣- ومن بين الإصلاحات المحتملة للفريق المشترك، ينبغي إيلاء اهتمام دقيق لمعايير العضوية، ومستوى التمثيل، ونوع الاجتماعات التي عقدت، ووتيرتها. وينبغي مع ذلك إيجاد التوازن الصحيح بين وضع قواعد أوضح للإجراءات والحفاظ على الشكل المرن للمحفل الحالي، والذي يتيح التبادل غير الرسمي للمعلومات بين الأعضاء.

باء- تجربة أعضاء الفريق المشترك وأصحاب المصلحة المعنيين

تستند الاستنتاجات إلى المقابلات التي أُجريت مع أعضاء الفريق المشترك

١٨٤- خلص المفتشان إلى أن بعض الكيانات المشار إليها في قائمة الأعضاء المقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لا تعتبر نفسها أعضاء وإنما كيانات مراقبة[١٥٣]. والأمر غير واضح بالنسبة لماهية العضوية في الفريق المشترك، وكيف تكتسي هذه العضوية طابعاً رسمياً. وقد حضرت بعض الكيانات الاجتماعات بدعوة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وطلبت وفود أخرى المشاركة على أساس مخصص، كما كان عليه الحال في السابق، ولا سيما في سياق الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، فإن هذه الكيانات أصبحت أعضاء بحكم الواقع، وإن لم يكن ذلك دائماً بسند اتفاق مؤسسي رسمي يدعم عضويتها. وكانت هذه المسألة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية في تلك القائمة، التي لم تكن مرتاحة لهذا الوضع غير الواضح.

١٨٥- ولاحظ المفتشان أيضاً أنه على الرغم من أن عضوية الفريق تضم مجموعة متنوعة من الكيانات، إلا أنه لا يوجد سند منطقي لهذا التصنيف. ومن الأمثلة على ذلك عدم حضور المفوضية السامية لحقوق الإنسان[١٥٤]، أو كون القائمة لا تشمل سوى غير أمانة واحدة من اتفاقيات ريو (اتفاقية التنوع البيولوجي)، على الرغم من أن العديد من الاتفاقيات البيئية الأخرى تُعنى بمسائل رئيسية ترتبط بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

(١٥٣) هذا هو الحال بالنسبة لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، والمؤسسات المالية الدولية.

(١٥٤) كما ترد الإشارة إلى ذلك في الفصل الثالث، لم تدعُ المفوضية أبداً إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتكون جزءاً من الفريق المشترك أو المساهمة في إعداد تقرير الأمين العام.

١٨٦- وفي حين أن معظم من أجريت معهم مقابلات ارتأوا أن الفريق المشترك يمكن أن يكون منبراً متيناً من أجل تعزيز تبادل المعلومات، الأمر الذي ييسر أوجه التآزر الممكنة بين المنظمات دعماً للدول الجزرية الصغيرة، فإن هناك بعض الشك إزاء الإدارة الحالية. كما أشير إلى أن مكتب الممثل السامي حضر اجتماعات مثل أي عضو آخر، على الرغم من ولايته المحددة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبرأي المفتشَين أن لكل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي ولايات أساسية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل منظومة الأمم المتحدة، وذلك في إطار تعزيز التنسيق فيما بينهما؛ ومن ثم، ينبغي أن تُوضَّح المسؤوليات في إعداد برنامج عمل الفريق المشترك، وفي إدارة الفريق.

١٨٧- وارتأى أغلب من أجريت معهم مقابلات أن تنوع أعضاء الفريق المشترك مسألة إيجابية، لأن هذا التنوع أنشأ منتدى فريداً من نوعه لتبادل المعلومات بين الكيانات التي لن تجتمع تحت أي منتدى آخر.

١٨٨- وارتأى المفتشان أيضاً أنه ينبغي اعتماد اختصاصات الفريق المشترك لكي يتمكن من التطرق بكل وضوح، وفي الوقت المناسب، لمسألة العضوية، وترتيبات العمل، وتواتر الاجتماعات، وإعلان جداول الأعمال بالوثائق الداعمة، وآليات تيسير الاتصالات وتعزيز الشفافية، بما في ذلك إعداد تقارير سنوية منتظمة عن الإنجازات الرئيسية المرتبطة بقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية في مسار ساموا، وخطة التنمية المستدامة. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لهذه الإمكانية في المستقبل.

١٨٩- وينبغي تحديد دور إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي في الفريق المشترك بشكل واضح. وينبغي التصدي أيضاً للارتباطات القائمة بين الكيانات الإقليمية، والاتصالات، من الميدان وإليه، مع مناطق الدول الجزرية الصغيرة على الأصعدة الإقليمي، ودون الإقليمي، والوطني.

١٩٠- وتستند جدوى الفريق المشترك إلى أخذ أعضائه بزمام الأمور والتزامهم ببذل الجهود الضرورية لإنجاحه. فمن شأن سوء تنظيم اجتماعات الفريق المشترك أن تعمل ضد مصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بإغفال إشراك العديد من الكيانات العاملة في المجالات ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتوقف جدوى اجتماعات الفريق المشترك على إعداد واضح ومركز، وعلى روابط اتصال جيدة، وتوجيهات قوية من قبل رئيس الاجتماع، وعلى نتائج متفق بشأنها، وبرنامج عمل استشرافي تثبت أهميته.

١٩١- ويمكن تصور عائد الاستثمار بالنسبة لعمليات الفريق المشترك استناداً إلى مستوى اهتمام ومشاركة أعضائه، ولا سيما مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية والمنظمات الإقليمية في عمله. وسيزيد تحسين تنظيم الفريق المشترك في تحفيز المنظمات الإقليمية التي ترغب أكثر من

غيرها في المشاركة في ذلك. ثم إن عدم تحفيز الأعضاء من شأنه أن يفضي إلى تلاشي الدور الذي يضطلع به الفريق المشترك.

١٩٢- وتكمن قوة الفريق المشترك في طابعه المختلط. ومع ذلك، ينبغي زيادة تمثيل الأصوات من الميدان. ويتوقف هذا الأمر إلى حد كبير على تحسين التخطيط للاجتماعات وتنظيمها لتمكين المكاتب النائية من المشاركة أو المساهمة بمعلومات تتعلق بالاجتماعات، والاستفادة من آراء الأعضاء الآخرين.

وقدم أعضاء من الفريق المشترك اقتراحات أخرى

١٩٣- وظل عدد ممن أجريت معهم مقابلات يثيرون قضيتين أخريين باستمرار:

- تفاعل اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع الفريق المشترك؛
- الفريق المشترك بين الوكالات وإعداد التقرير السنوي للأمين العام بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٩٤- وأكد بعض أعضاء الفريق المشترك أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هي المسؤولة عن إدارة وجمع المعلومات لفائدة اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والفريق المشترك؛ ولما كانت هذه المعلومات غير منسقة بين المجموعتين، فقد وقع بعض التداخل أو الازدواجية في طلبات الحصول على المعلومات. كما أوضح هؤلاء الأعضاء أن الأهداف مختلفة: فاللجنة التنفيذية الموسعة[١٥٥] أُنشئت لرصد التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر ريو +٢٠، بينما اختص الفريق المشترك بمهمة تعزيز الدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق متابعة مسار ساموا. ومع ذلك، اتضح أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تستطيع أن ترعى عملية تبادل المعلومات بينهما، بما يُجيب ازدواجية الإبلاغ من جانب المساهمين، والحد من عبء توفير نفس المعلومات لغرضين مختلفين. وارتأى المفتشان أنه ينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تحسين إدارة ودعم اللجنة التنفيذية الموسعة والفريق المشترك بغية تقليل الازدواجية وتحسين تدفق المعلومات بين الجانبين. كما ينبغي وضع خط فاصل واضح لدور كل منهما في متابعة تنفيذ مسار ساموا، وذلك لتمكين الفريق المشترك من استخدام كامل إمكاناته.

١٩٥- وتتصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سنوياً بأغلب أعضاء الفريق المشترك، ويرتبط ذلك عادة بإعداد تقرير الأمين العام عن الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ارتأى عدد كبير من المنظمات أن عملية تجميع مختلف مدخلات تقرير الأمين العام أَغفلت معلومات هامة جداً. وفي حين أن هذه المنظمات تعي القيود الكامنة في تقارير الأمانة العامة، من حيث عدد الكلمات،

(١٥٥) انظر الفقرات ٦١-٦٣ من الوثيقة JIU/REP/2015/2.

إلا أنها اعتبرت أن تقرير الأمين العام بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي أن يكون أكثر تحليلاً واستراتيجيةً، وأن يعتمد طريقة تجعله أكثر توازناً وذا جدوى باختيار معلومات كان من الواجب حفظها في الصيغة النهائية للتقرير. وفي حين أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تتصل بالمنظمات طلباً للمعلومات، إلا أنها لا تطلب إليها تعليقاتها على الصيغة النهائية. كما ارتأى أعضاء الفريق المشترك أن الفريق يستطيع أن يضطلع بدور في هذا الصدد، وذلك بكفالة إجراء مشاورات أكثر فعالية في إعداد تقرير الأمين العام بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالفعل، ينبع إنشاء الفريق المشترك من قرار الجمعية العامة ٣١١/٥٩، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقوم، عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، بوضع خطة تتضمن توصيات بإجراءات وأنشطة مقترحة من أجل التنفيذ المنسق والمتسق لاستراتيجية موريشيوس للتنفيذ من جانب هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولجانها الإقليمية وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، كل منها في نطاق ولايته (الفقرة ٨).

١٩٦- وعلاوة على ذلك، تشير الفقرة ١٢٤(ب) من مسار ساموا إلى طلب قيام إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بـ "... دعوة الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات إلى الاجتماع بصورة منتظمة وتقديم تقارير بشأن التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا، مشفوعة بتحليل كاف وفي الوقت المناسب يستند إلى الأهداف والمؤشرات ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية لضمان المساءلة على جميع المستويات".

١٩٧- وبناءً على ما تقدم، يوصي المفتشان بأن يقوم إصلاح الفريق المشترك وإجراءات عمله على مساهمة جميع أعضاء الفريق، الذين يمثلون كامل منظومة الدعم في الأمم المتحدة، وبأن يعزز الدور الذي يضطلع به الفريق المشترك في إعداد تقرير الأمين العام عن الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويفتح إمكانية التشاور مع أعضائه والحصول على تصديقهم، وذلك للتأكد من أن النص النهائي للتقرير يقدم رؤية استراتيجية تزيد من فعالية تنفيذ مسار ساموا.

الدول الأعضاء والفريق المشترك بين الوكالات

١٩٨- لاحظ المفتشان أن ثمة توقعات بمزيد من الشفافية في عمل الفريق المشترك. فقد ذكر ممثلو بعض الدول أنهم لا يشعرون بالارتياح لأن الفريق يعمل في الدول الجزرية الصغيرة النامية دون استشارتهم. وأعرب الشركاء في التنمية أيضاً عن رغبتهم في معرفة المزيد عن الأنشطة التي طورها الفريق المشترك فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٩٩- ومع ذلك، يرى أعضاء الفريق المشترك أن الفريق آلية عمل داخلية وليس له أن يقدم تقريراً إلى الدول الأعضاء. كما أعربوا عن شعورهم بأن إضفاء إطار رسمي من هذا القبيل من شأنه أن يضعف مساهمة الفريق ويُحوِل تركيزه عن منحاه القائم على النتائج، وينقله من تعاون

غير رسمي بين الدول الأعضاء إلى هيكل رسمي أوسع سيتطلب على إثره الحصول على إذن بالعمل من الدول الأعضاء ثم بعد ذلك إبلاغهم عن عمل الفريق.

٢٠٠- وتسليماً بأن تبادل المعلومات بين الفريق والدول الأعضاء يمكن أن يزيد من أهمية عمل الفريق، قد اقترح تنظيم بعض الدورات الإعلامية المخصصة، تشارك فيها الدول الأعضاء، لزيادة الشفافية والثقة، وتيسير تحديد الأنشطة بالتعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في نهاية المطاف. وقد أبلغ المفتشان بأنه بناء على طلب رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة، دُعي أحد الممثلين إلى المشاركة في اجتماع الفريق المشترك. وارتئي أن دعوة الدول الأعضاء لحضور اجتماعات الفريق المشترك مرة في السنة على الأقل، ليتسنى لها الاطلاع على الأولويات التي يتعين إدراجها في برنامج عمل الفريق المشترك، وذلك عبر عملية تشاورية غير ملزمة، ودعوتها سنوياً لحضور عرض برنامج العمل ونتائجه للعام السابق.

جيم- الاستنتاجات والتوصيات بشأن دور وطريقة عمل الفريق المشترك

٢٠١- استناداً إلى استنتاجات المفتشين بشأن الفريق المشترك، يوصي المفتشان بأن تؤخذ الأبعاد التالية في الاعتبار لإعادة التفكير استراتيجياً وإعادة تشكيل دور وطريقة عمل الفريق المشترك:

- برنامج العمل: ينبغي للفريق المشترك بين الوكالات أن يضع برنامج عمل واضحاً ضمن عملية تشاركية بين جميع أعضائه. وبغرض تخفيف هذا العبء، يمكن النظر في خيار برنامج عمل يتجدد كل سنتين. وينبغي أن تتماشى أهداف برنامج العمل مع القرارات الرئيسية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- المساهمة في التقرير السنوي للأمين العام بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية: ينبغي أن يكون للفريق المشترك دور محدد بوضوح في إعداد تقرير الأمين العام بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تتاح لأعضائه إمكانية التعليق على المسودة النهائية للتقرير قبل تقديمه رسمياً؛
- دعم المكتب/اللجنة التوجيهية للرئاسة: يمكن للمكتب أو اللجنة التوجيهية دعم وظيفة الرئاسة بما يعكس تنوع الأعضاء على أساس التناوب، بما في ذلك مكتب الممثل السامي وغيره من أصحاب المصلحة في منظومة الأمم المتحدة، مثل الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من بين منظمات أخرى. وبإمكان المكتب أو اللجنة التوجيهية اقتراح جدول الأعمال المؤقت للاجتماعات وتواترها، وللتأكد من أن بنود جدول الأعمال ملائمة، وأنها تقررت سلفاً، واطلع عليها الفريق في الوقت المناسب، وأن الظروف مهيأة لكي يتسنى للممثلين في المكاتب الميدانية المشاركة عن بعد؛
- تخطيط الاجتماعات وتبادل المعلومات: ينبغي الاستمرار في تنظيم اجتماعات الفريق المشترك بطريقة تسمح لأعضائه الذين ليست نيويورك مقراً لهم بالمشاركة

بالرغم من اختلاف التوقيت من منطقة إلى أخرى. كما ينبغي تيسير مشاركة أوسع لأعضاء المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية التابعة للفريق المشترك بين الوكالات[١٥٦]. ثم إن توافر المعلومات/الوثائق الداعمة مسبقاً أمر حاسم أيضاً لضمان الفعالية المثلى لكل اجتماع؛

- العضوية: ينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تتخذ الخطوات اللازمة للمصادقة على عضوية الفريق وأن تعتمد نهجاً شمولياً (مثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية مكافحة التصحر واتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم[١٥٧]، وغيرها). كما ينبغي الحفاظ على الطابع المختلط والفريد للفريق المشترك لأنه يعطي قيمة مضافة حقيقية للتعاون وتقاسم المعلومات. ومع ذلك، فهدف الفريق المشترك يكمن في أن منظومة الأمم المتحدة تتيح دعماً داخلياً للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن الحفاظ على هذا الطابع المختلط للفريق المشترك من خلال وضع معايير واضحة لعضويته، والتعريف بمساهمة العضو في الفريق، استناداً إلى منصبه كعضو كامل العضوية أو كمراقب (مثلاً الشركاء من غير منظومة الأمم المتحدة الداعمين للدول الجزرية الصغيرة النامية). ويمكن دعوة المراقبين دورياً إلى الاجتماعات، على خلفية فهم واضح لأسباب مشاركتهم؛
- الشفافية والتوعية: يمكن للفريق المشترك أن يعقد جلسة إعلامية مع ممثلي الدول الأعضاء سنوياً لإبلاغهم بإنجازاته وأعماله الجارية والمقررة وطلب الحصول على تعليقاتهم في هذا الصدد.

٢٠٢- وفي ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق المشترك بشأن أعماله الراهنة، يدعو المفتشان إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي إلى التصدي لمسألة تحسين إدارة الفريق، باعتباره جزءاً من العملية الجارية لتحديد برنامج عمل مشترك و/أو ترتيب لتحسين التنسيق. وينبغي أن ينطوي إصلاح الفريق المشترك على مشاركة أعضائه، ويكفل توسيع قاعدة عضويته لتشمل جميع الجهات المعنية، بما في ذلك، من بين جهات أخرى، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وينبغي تشجيع التواصل مع الدول الأعضاء التي تهتم بهذا الأمر. كما ينبغي أن يأخذ الإصلاح في الاعتبار اللجنة التوجيهية التي أنشئت مؤخراً

(١٥٦) مثلما هو الحال بالنسبة للمكاتب في البلدان الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، ومنطقة المحيط الهادئ، ومنطقة الكاريبي.

(١٥٧) يتضمن برنامج عمل برنادوس فقرة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع ذلك، لا ترد تلك المعلومات لا في مبادرة استراتيجية موريشيوس، ولا في مسار ساموا. فلا أحد يجادل في أهمية الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشأن مسائل محددة ذات أهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل النفايات، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتصحر، في جملة أمور؛ كما ينبغي أن تكون أمانات هذه الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ممثله في الفريق المشترك.

بغية التصدي للعلاقات بين هذين الكيانين، وذلك من أجل تعزيز نشر المعلومات وتيسير عمل الفريق المشترك في المحافل الأخرى ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبغية تعزيز تنسيق الدعم المقدم على صعيد منظومة الأمم المتحدة لهذه الدول، يوصي المفتشان بما يلي:

التوصية ٤

ينبغي أن يكفل الأمين العام قيام إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي، بالتشاور الوثيق مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تدعم أعمال الدول الجزرية الصغيرة، وأعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بإصلاح الفريق بغية توضيح دوره، وبرنامج عمله، ومعايير عضويته وكيفية تواصله مع أصحاب المصلحة.

خامساً- سبل المضي قدماً

٢٠٣- اجتمع فريق وحدة التفتيش المشتركة، خلال بعثته إلى نيويورك، مع منظمات الأمم المتحدة وكياناتها وتمكن من تجميع معلومات قيمة للغاية، بعضها لم يخضع لتحليل كامل، وبعضها خضع للتحليل في سياق استعراض النتائج الأولية التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٨/٦٩ والمعروضة في هذا التقرير. وسوف تُدرج هذه الكيانات ومعلوماتها في استعراض مقبل يتصدى لنطاق التوصيات ١ و٥ و٦ من التقرير JIU/REP/2015/2. وسوف يتطرق الاستعراض المقبل أيضاً إلى منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف[١٥٨]، واليونسكو، واليونيدو[١٥٩]، وبرنامج الأغذية العالمي، فضلاً عن باقي المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، والمنظمات من غير منظمات الأمم المتحدة المنخرطة في شراكات لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأمانات بعض الاتفاقيات البيئية، وذلك بغية تقديم النتائج النهائية للاستعراض الشامل.

٢٠٤- وستعزز النتائج النهائية للاستعراض الشامل، الذي سيكتمل في عام ٢٠١٦، جانب المعلومات التي سبق تقديمها على نطاق المنظومة، ويتصدى على وجه التحديد للدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية.

(١٥٨) جُمعت الآراء الواردة من المكاتب الميدانية عبر التواصل بالفيديو مع نيويورك (انظر المرفق السادس).

(١٥٩) حضر فريق وحدة التفتيش دورة لجنة اليونسكو - الدول الجزرية الصغيرة النامية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. انظر الموقع التالي على الشابكة: http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002343/234370e.pdf.

٢٠٥- وعلاوة على ذلك، ستُعد وحدة التفتيش في عام ٢٠١٦ تحليلاً للروابط القائمة بين مختلف الولايات العالمية الرئيسية التي اعتمدتها الجمعية العامة، بما في ذلك ما يلي:

- خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)؛
- إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣)؛
- خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٦٩/٣١٣)؛
- متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (قرار الجمعية العامة ٦٩/١٥١).

٢٠٦- وفيما يخص الولايات العالمية الأخرى ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، يلاحظ المفتشان اعتماد اتفاق باريس لتغير المناخ من قبل ١٩٥ دولة طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[١٦٠]، في الجلسة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥[١٦١]. وفي التقرير الأخير لوحدة التفتيش المشتركة بشأن الأنشطة والموارد المخصصة للتصدي لتغير المناخ في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2015/5)، أوصى المفتشان هيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأن تؤيد مشاركة منظماتها في استراتيجية على نطاق المنظومة بشأن تغير المناخ على نحو يتسق مع نتائج اجتماع مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية (الدورة ٢١ للمؤتمر)[١٦٢]. ومن الجدير بالذكر أن المقرر ١/م أ-٢١ ومرفقه - اتفاق باريس نفسه - الذي اعتمده المؤتمر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، يتضمن تسع إشارات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، فيما يتعلق بمجالات مثل التكيف والتنفيذ والامتثال والشفافية[١٦٣].

٢٠٧- وسيركز تحليل دعم منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والعمليات الحكومية الدولية ذات الصلة بما يلزم من تدابير محسنة وإضافية للتصدي بفعالية أكبر لأوجه

(١٦٠) اعتمدت ١٩٥ دولة طرفاً في الاتفاقية هذا النص. وتمثل هذه الدول جميع أعضاء الجمعية العامة (١٩٣ دولة) وطرفين في الاتفاقية من غير الأعضاء في الأمم المتحدة، (جزر كوك ونيوي، والدول المرتبطة بنيوزيلندا).

(١٦١) انظر الوثيقة FCCC/CP/2015/L.9/Rev.1.

(١٦٢) انظر التوصية الواردة في الوثيقة JIU/REP/2015/5 والمتاحة على الموقع التالي: www.unjiu.org/en/reports-notes/JIU%20Products/JIU_REP_2015_5_English.pdf.

(١٦٣) انظر الفقرات ٦٠ و٦٥ و٩١ و١٠٣ والفقرات ٤-٦، ٩-٤ و٩ و١١-١ و١٣-٣.

الضعف والاحتياجات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة. وتعتزم الوحدة زيارة ثلاثة أقاليم من الدول الجزرية لتقييم عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الميداني.

٢٠٨- وفي الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٧٠ المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، طلبت الجمعية إلى وحدة التفتيش المشتركة تقديم النتائج الكاملة للاستعراض الشامل عن دعم منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بحيث توضع هذه النتائج على شكل إضافة وتُدرج في تقرير الأمين العام، قبل نهاية الدورة السبعين، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٩. وعلى هذا النحو، فإن الاستنتاجات النهائية للاستعراض الشامل ستصدر في شكل تقرير منفصل لوحدة التفتيش المشتركة؛ وسيصدر موجز الاستنتاجات الرئيسية في إضافة لتقرير الأمين العام، بناء على طلب الدول الأعضاء.

المرفقات

المرفق الأول

إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6) - عينة من مجموعة برامج الأمم المتحدة ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية

البرنامج والكيان المسؤول	المرجع (رمز الوثيقة)
البرنامج ٦: الشؤون القانونية (مكتب الشؤون القانونية)	A/69/6(Prog.6)
البرنامج ٧: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	A/69/6(Prog.7)
البرنامج ٨: أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (مكتب الممثل السامي)	A/69/6(Prog.8)
البرنامج ٩: دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا)	A/69/6(Prog.9)
البرنامج ١٠: التجارة والتنمية (الأونكتاد)	A/69/6(Prog.10)
البرنامج ١١: البيئة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	A/69/6(Prog.11)
البرنامج ١٢: المستوطنات البشرية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - الموئل)	A/69/6(Prog.12)
البرنامج ١٣: المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)	A/69/6(Prog.13)
البرنامج ١٤: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)	A/69/6(Prog.14)

البرنامج والكيان المسؤول	المرجع (رمز الوثيقة)
البرنامج ١٥: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	A/69/6(Prog.15)
البرنامج ١٦: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	A/69/6(Prog.16)
البرنامج ١٨: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)	A/69/6(Prog.18)
البرنامج ١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)	A/69/6(Prog.19)
البرنامج ٢٠: حقوق الإنسان (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان)	A/69/6(Prog.20)
البرنامج ٢١: توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين)	A/69/6(Prog.21)
البرنامج ٢٣: المساعدة الإنسانية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)	A/69/6(Prog.23)

المصدر: مقتطف الجدول يستند إلى الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، تخطيط البرامج. انظر أيضاً A/69/6 (Part one) وCorr.1.

المرفق الثاني

مسار ساموا: المجالات ذات الأولوية وعدد شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية حسب كل منطقة

الفقرات	المجالات ذات الأولوية	مجموع الشراكات	المحيط الهادئ	الكاريبي	المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي	المناطق الأخرى (بما في ذلك على الصعيد العالمي)
١-٢٢	الديباجة	–	–	–	–	–
٢٣-٣٠	النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل والعادل، العمل اللائق للجميع	٦٢	٤٣	٢٣	١٤	١٧
٢٣-٢٩	تسخير النماذج الإنمائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية لأغراض تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر					
٣٠	السياحة المستدامة					
٣١-٤٦	تغير المناخ	١٣٨	٨٥	٤٣	٣٢	٥٩
٤٧-٥٠	الطاقة المستدامة	٩٧	٦١	٣٢	١٩	٣٥
٥١-٥٢	الحد من مخاطر الكوارث	١٣٢	٨٥	٣٩	٣٢	٥٥
٥٣-٥٨	المحيطات والبحار	٩١	٥٦	٢٦	٢٣	٣٧
٥٩-٦٣	الأمن الغذائي والتغذية	٦٨	٤٣	٢٠	٩	٢٥
٦٤-٦٥	المياه والصرف الصحي	٦١	٣٨	١٦	٨	٢٤
٦٦-٦٧	النقل المستدام	٤	٣	١	١	١
٦٨-٦٩	الاستهلاك والإنتاج المستدامان	٩	٧	٤	١	–
٧٠-٧١	إدارة المواد الكيميائية والنفايات، بما فيها النفايات الخطرة	٥٨	٣٥	١٦	٨	٢٤
٧٢-٧٥	الصحة والأمراض غير المعدية	٧٣	٥١	٢١	١٧	٢٢
٧٦-٧٧	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٧٥	٥١	٢١	١٦	٢٣
٧٨-٨٨	التنمية الاجتماعية	٧٨	٥٤	٢٢	١٦	٢٢
٨٠-٨٦	الثقافة والرياضة					

الفقرات	المجالات ذات الأولوية	مجموع الشراكات	المحيط الهادئ	الكاريبي	المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي	المناطق الأخرى (بما في ذلك على الصعيد العالمي)
٨٣-٨٦	النهوض بالمجتمعات السلمية والمجتمعات المحلية الآمنة					
٨٧-٨٨	التعليم					
٧٨-٨٨	التنوع البيولوجي	٨٩	٥٤	٢٧	٢٣	٣٧
٩٢-٩٣	التصحر وتدهور الأراضي والجفاف					
٩٤	الغابات					
٩٥	الأنواع الغريبة الدخيلة	٣	٣	١	١	–
٩٦-١٢٠	سبل التنفيذ، بما في ذلك الشراكات	٧	٦	٤	٢	–
٩٧-١٠١	الشراكات					
١٠٢-١٠٦	التمويل					
١٠٧	التجارة					
١٠٨-١٠٩	بناء القدرات					
١١٠-١١١	التكنولوجيا					
١١٢-١١٥	البيانات والإحصاءات					
١١٦-١٢٠	الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية					
١٢١	أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥	٥	٥	٣	٢	–
١٢٢-١٢٤	الرصد والمساءلة	٧	٧	٣	٢	١

المصدر: استناداً إلى المعلومات المقدمة في منهاج عمل الشراكات للدول الجزرية الصغيرة النامية، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وهي متاحة على الموقع التالي http://www.sids2014.org/partnerships. وانظر أيضاً مسار ساموا (قرار الجمعية العامة ٦٩/١٥، المرفق).

ملاحظة منهجية: تتطابق المجالات ذات الأولوية مع مسار ساموا؛ وقد جُمّع عدد شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية حسب كل منطقة من منهاج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا ترد المجالات ذات الأولوية الفرعية (باللون الرمادي) ضمن سجلات منهاج الشراكة. ولذلك فإن خانات الثقافة والرياضة (الفقرات ٨٠-٨٢)، والنهوض بالمجتمعات السلمية والمجتمعات المحلية الآمنة (الفقرات ٨٣-٨٦) والتعليم (الفقرات ٨٧-٨٨) تندرج ضمن مجال الأولوية "التنمية الاجتماعية" (الفقرات ٧٨-٨٨). ويستحيل إعطاء خيارات مفصلة تتعلق بوسائل التنفيذ. فلكل شراكة أن تختار أكثر من مجال واحد من المجالات ذات الأولوية.

المرفق الثالث

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي: تكاليف الموظفين الفنيين من الميزانية العادية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧

(بآلاف الدولارات)

مستوى الموظفين	٢٠٠٦-٢٠٠٧		٢٠٠٨-٢٠٠٩		٢٠١٠-٢٠١١		٢٠١٢-٢٠١٣		٢٠١٤-٢٠١٥		٢٠١٦-٢٠١٧*	
	العدد	مجموع التكاليف	العدد	مجموع التكاليف	العدد	مجموع التكاليف	العدد	مجموع التكاليف	العدد	مجموع التكاليف	العدد	مجموع التكاليف
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية												
مد-١		صفر		صفر		صفر		صفر	٠,٣٣	١٥٧		صفر
ف-٥	١	٣٧٦	١	٤٠٧	١	٤٠٣	١	٤٢١	١	٤١٩	١	٤٢٧
ف-٤	١	٣٢٢	١	٣٤٧	١	٣٤٥	١	٣٥٨	١	٣٥٨	١	٣٦٥
ف-٣		صفر		صفر		صفر		صفر	١	٢٩٦		صفر
ف-٢/١	١	٢١٥	١	٢٣٤	١	٢٢٩	١	٢٣٩	١	٢٤١	١	٢٤٦
مجموع فترة السنتين	٣	٩١٣	٣	٩٨٨	٣	٩٧٧	٣	١٠١٨	٤,٣٣	١ ٤٦٩	٣	١ ٠٣٨
مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية												
مد-١**	٠,٣٣	١٤٢	٠,٣٣	١٥٢	٠,٣٣	١٥١	٠,٣٣	١٥٧	٠,٣٣	١٥٧	٠,٣٣	١٦٠
ف-٥		صفر		صفر		صفر		صفر		صفر		صفر
ف-٤		صفر		صفر		٣٤٥	١	٣٥٨	١	٣٥٨	١	٣٦٥
ف-٣		صفر		صفر		صفر		صفر	١***	٢٩٦		صفر
ف-٢/١	١	٢١٥	١	٢٣٤	١	٢٢٩	١	٢٣٩	١	٢٤١	١	٢٤٦
مجموع فترة السنتين	١,٣٣	٣٥٧	١,٣٣	٣٨٧	٢,٣٣	٧٢٥	٢,٣٣	٧٥٤	٣,٣٣	١ ٠٥٠	٢,٣٣	٧٧١
المجموع الكلي		١ ٢٧٠		١ ٣٧٤		١ ٧٠٢		١ ٧٧٢		٢ ٥١٩		١ ٨٠٩

* بيانات قدمتها الأمانة العامة للأمم المتحدة.

** قدر مكتب الممثل السامي أن ثلث وقت عمل شاغل الوظيفة برتبة مد-١ مكرس لقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية.

*** ممولة في إطار اعتمادات المساعدة المؤقتة العامة.

المرفق الرابع

تكاليف موظفي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧

(بآلاف الدولارات)

الرتب	٢٠٠٧-٢٠٠٦		٢٠٠٩-٢٠٠٨		٢٠١١-٢٠١٠		٢٠١٣-٢٠١٢		٢٠١٥-٢٠١٤		٢٠١٧-٢٠١٦*	
	مجموع التكاليف		مجموع التكاليف		مجموع التكاليف		مجموع التكاليف		مجموع التكاليف		مجموع التكاليف	
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية												
ف-٥	٠٫٠		٠٫٠		٠٫٠		٠٫٠	٠٫٧	٢٨٠٫٥		٠٫٠	
ف-٤	٢٤١٫٧	٠٫٨	١٧٣٫٥	٠٫٥	٢٥٨٫٥	٠٫٨	٠٫٠		٠٫٠		٠٫٠	
ف-٣	٠٫٠		٠٫٠		٠٫٠		٠٫٠		٠٫٠		٠٫٠	
ف-٢/١	٠٫٠		٥٨٫٦	٠٫٣	٣٢٠٫٨	١٫٤	١١٩٫٦	٠٫٥	١٨٠٫٤	٠٫٨	٦١٫٤	٠٫٣
موظف فئة فنية من خارج الميزانية	٢٤٢	٠٫٨	٢٣٢	٠٫٨	٥٧٩	٢٫٢	١٢٠	٠٫٥	٤٦١	١٫٥	٦١	٠٫٣

* بيانات قدمتها الأمانة العامة للأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية).

المرفق الخامس

الفريق المشترك بين الوكالات – المنظمات المشاركة في الاجتماعات

مؤسسات منظومة الأمم المتحدة		التواجد في نيويورك*	اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
الأمم المتحدة	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	المقر	نعم
	مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	المقر	نعم
	شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار	المقر	لا
	مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	مكتب الاتصال	نعم
	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	مكتب الاتصال **	نعم
	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	مكتب الاتصال **	نعم
	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	مكتب الاتصال	نعم
	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)	مكتب الاتصال	نعم
اللجان الإقليمية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	لا***	نعم
	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	لا***	نعم
	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	لا***	نعم
	مكتب اتصال اللجان الإقليمية في نيويورك	المقر	نعم
الصناديق والبرامج	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	المقر	نعم
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	المقر	نعم
	مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب****	المقر	لا
	صندوق الأمم المتحدة للسكان	المقر	نعم
	برنامج الأغذية العالمي	المقر	نعم

مؤسسات منظومة الأمم المتحدة		التواجد في نيويورك*	اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)	مكتب الاتصال + الاتصال بالفيديو بالمقر	نعم
	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	مكتب الاتصال	نعم
	منظمة العمل الدولية	مكتب الاتصال	نعم
	المنظمة البحرية الدولية	لا***	نعم
	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية	لا***	نعم
	منظمة السياحة العالمية	مكتب الاتصال	نعم
	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	مكتب الاتصال	نعم
	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	مكتب الاتصال	نعم
	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	مكتب الاتصال	نعم
	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	مكتب الاتصال	نعم
كيانات أخرى ذات صلة بالأمم المتحدة	أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين[١٦٤]	المقر	لا
	مركز التجارة الدولية	مكتب الاتصال	لا
	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	المقر	نعم
الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي	لا***	نعم
منظمات أخرى			
المؤسسات المالية الدولية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	غير محدد	نعم
	مرفق البيئة العالمية	لا***	نعم
	البنك الدولي[١٦٥]	مكتب الاتصال	نعم

(١٦٤) أشار مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى أنه لا يعتبر نفسه عضواً رسمياً في الفريق المشترك بين الوكالات؛ يحضر بعض موظفي أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين اجتماعات الفريق المشترك على أساس مخصص.

(١٦٥) خلال المقابلات التي جمعت مسؤولين من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مكاتب الاتصال في نيويورك، أُبلغ المفتشان بأن عضويتهما لم تُعتمد رسميا قط؛ ومن ثم، فإنهما لا يعتبران نفسيهما عضوين في الفريق المشترك، وأنهما يشاركان في الاجتماعات على أساس مخصص.

مؤسسات منظومة الأمم المتحدة		التواجد في نيويورك*	اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
	صندوق النقد الدولي	مكتب الاتصال	نعم
المنظمات الحكومية الدولية	أمانة الجماعة الكاريبية	لا***	لا
	المنظمة الدولية للهجرة	مكتب الاتصال	نعم
	الوكالة الدولية للطاقة المتجددة	مكتب الاتصال	لا
	أمانة الكومنولث	لا***	لا
	الشراكة الجزرية العالمية	مكتب الاتصال	لا
	لجنة المحيط الهندي	لا***	لا
	منظمة دول شرق الكاريبي	لا***	لا
	أمانة جماعة المحيط الهادئ	لا***	لا
	أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ	لا***	لا
	أمانة برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ	لا***	لا
المنظمات غير الحكومية الدولية	الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة	مكتب الاتصال	لا

المصدر: استناداً إلى المعلومات المقدمة من وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

* يمكن أن يكون المقر أو مكتب الاتصال التابع للمنظمة.

** المشاركة عن طريق التواصل بالفيديو من مقر كل منها.

*** مشاركة عبر التواصل بالفيديو.

**** وحدة خاصة داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢٥١(٢٩).

المرفق السادس

مقابلات أُجريت عبر التواصل بالفيديو مع المكاتب دون الإقليمية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة

#	المؤسسة	المكان	المكتب	منطقة الدول الجزرية الصغيرة
١	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	فيجي	مكتب دون إقليمي	المحيط الهادئ
٢		ألماتي	مكتب دون إقليمي	المحيط الهادئ
٣	مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث	فيجي	مكتب دون إقليمي	المحيط الهادئ
٤	صندوق الأمم المتحدة للسكان	جامايكا	مكتب دون إقليمي	الكاريبي
٥		فيجي	مكتب دون إقليمي	المحيط الهادئ
٦		مدغشقر	مكتب قُطري	المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي
٧		ساو تومي وبرينسيبي	مكتب قُطري	المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي
٨	اليونيسف	بربادوس	مكتب قُطري	الكاريبي
٩		فيجي	مكتب قُطري	المحيط الهادئ
١٠		بنما	مكتب إقليمي	الكاريبي

المرفق السابع

مجموعات الدول الجزرية الصغيرة النامية وفقاً لمنظمات الأمم المتحدة والمحافل الدولية

مجموعات الدول الجزرية الصغيرة النامية	أمانة الأمم المتحدة			اللجان الإقليمية					وكالة متخصصة	مجموعات ومحافل وكيانات من غير منظومة الأمم المتحدة					
	DESA	OHRLS	UNCTAD	ECLAC	ESCWA	ESCAP	ECA	UNESCO	AOSIS	CARICOM	CARIFORUM	ACP	IOC	PIF
منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي														
البحرين	✗	✓	✗	–	✓	–	–	✓	–	–	–	–	–	–
كابو فيردي	✓	✓	✓	–	–	–	✓	✓	✓	–	–	✓	–	–
جزر القمر*	✓	✓	✓	–	–	–	✓	✓	✓	–	–	✓	✓	–
غينيا الاستوائية*	✓	✓	✗	–	–	–	✓	✓	✓	–	–	✓	–	–
مدغشقر	✗	✗	✗	–	–	–	–	✗	–	–	–	–	✓	–
ملديف	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	✓	–	–	–	–	–
موريشيوس	✓	✓	✓	–	–	–	✓	✓	✓	–	–	✓	✓	–
سان تومي وبرينسيبي*	✓	✓	✓	–	–	–	✓	✓	✓	–	–	✓	–	–
سيشيل	✓	✓	✓	–	–	–	✓	✓	✓	–	–	✓	✓	–
سنغافورة	✓	✓	✗	–	–	✓	–	✓	✓	–	–	–	–	–
المجموع الفرعي	٨	٩	٦	–	١	٢	٦	٩	٨	–	–	٦	٤	–
الكاريبي والبحار المجاورة														
أنغيلا	✗	A	✗	A	–	–	–	A	–	O	O	–	–	–
أنتيغوا وبربودا	✓	✓	✓	✓	–	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	–
أروبا	✗	✗	✗	–	–	–	–	✗	O	–	O	–	–	–
باهاما	✗	A	✗	A	–	–	–	A	–	–	O	–	–	–
بربادوس	✓	✓	✓	✓	–	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	–
بليز	✓	✓	✓	✓	–	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	–
برمودا	✓	✓	✗	✓	–	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	–
جزر فيرجن البريطانية	✗	A	✗	A	–	–	–	✗	–	O	–	–	–	–
جزر كايمان	✓	✓	✗	✓	–	–	–	✓	✓	–	✓	✓	–	–
كوبا	✗	A	✗	A	–	–	–	A	–	–	–	–	–	–

مجموعات الدول الجزرية الصغيرة النامية	أمانة الأمم المتحدة		اللجان الإقليمية					وكالة متخصصة	مجموعات ومحافل وكيانات من غير منظومة الأمم المتحدة					
	DESA	OHRLS	UNCTAD	ECLAC	ESCWA	ESCAP	ECA	UNESCO	AOSIS	CARICOM	CARIFORUM	ACP	IOC	PIF
كوراساو	✓	✓	✓	✓	–	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	–
دومينيكا	✓	✓	✓	✓	–	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	–
الجمهورية الدومينيكية	✗	A	✗	A	–	–	–	✗	–	–	O	–	–	–
غيانا الفرنسية	✓	✓	✗	✓	–	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	–
غرينادا	✗	✗	✗	–	–	–	–	✗	–	–	O	–	–	–
غوادلوب	✓	✓	✗	✓	–	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	–
غيانا	✗	A	✗	A	–	–	–	A	–	O	O	–	–	–
هايتي*	✗	A	✗	A	–	–	–	✗	–	O	O	–	–	–
جامايكا	✗	A	✗	A	–	–	–	✗	O	–	–	–	–	–
مارتينيك	✗	A	✗	A	–	–	–	A	–	O	O	–	–	–
مونتيسيرات	✓	✓	✓	✓	–	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	–
الأنتيل الهولندية	✗	A	✗	A	–	–	–	✗	–	–	O	–	–	–
سينت مارتين	✗	A	✗	A	–	–	–	✗	–	✓	O	–	–	–
بورتوريكو	✗	A	✗	A	–	–	–	✗	O	–	–	–	–	–
سانت كيتس ونيفس	✓	✓	✗	✓	–	–	–	✓	✓	–	✓	✓	–	–
سانت لوسيا	✓	✓	✓	✓	–	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	–
سانت فنسنت وجزر غرينادين	✓	✓	✓	✓	–	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	–
سورينام	✓	✓	✓	✓	–	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	–
ترينيداد وتوباغو	✗	✗	A	A	–	–	–	A	–	–	–	–	–	–
جزر تركس وكايكوس	✓	✓	✗	✓	–	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	–
جزر فيرجن الأمريكية	✓	✓	✓	✓	–	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	–
المجموع الفرعي	١٦	١٦	١٠	١٦	–	–	–	١٦	١٦	١٥	١٦	١٦	–	–
المحيط الهادئ														
ساموا الأمريكية	✗	A	✗	–	–	A	–	✗	–	–	–	–	–	SO
كومنولث ماريانا الشمالية	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	✓	–	–	✓	–	✓
جزر كوك	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	✓	–	–	✓	–	✓
فيجي	✗	A	✗	–	–	A	–	✗	O	–	–	–	–	SO
بولينيزيا الفرنسية	✓	A	✗	–	–	A	–	✓	✓	–	–	✓	–	✓

مجموعات الدول الجزرية الصغيرة النامية	أمانة الأمم المتحدة			اللجان الإقليمية					وكالة متخصصة	مجموعات ومحافل وكيانات من غير منظومة الأمم المتحدة					
	DESA	OHRLS	UNCTAD	ECLAC	ESCWA	ESCAP	ECA	UNESCO	AOSIS	CARICOM	CARIFORUM	ACP	IOC	PIF
غوام	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	✓	–	–	✓	–	✓
كيريباتي*	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	✓	–	–	✓	–	✓
جزر مارشال	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	✓	–	–	✓	–	✓
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	✓	–	–	✓	–	✓
ناورو	✓	A	✗	–	–	A	–	✓	✓	–	–	✓	–	✓
كاليدونيا الجديدة	✗	A	✗	–	–	A	–	✗	–	–	–	–	–	A
نيوي	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	✓	–	–	✓	–	✓
بالاو	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	✓	–	–	✓	–	✓
بابوا غينيا الجديدة	✗	A	✗	–	–	A	–	✗	–	–	–	–	–	A
ساموا	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	✓	–	–	✓	–	✓
جزر سليمان*	✗	A	✗	–	–	A	–	✗	O	–	–	–	–	SO
تيمور – ليشتي*	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	✓	–	–	✓	–	SO
توكيلاو	✗	✗	✗	–	–	–	–	A	–	–	–	–	–	A
تونغا	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	✓	–	–	✓	–	✓
توفالو*	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	✓	–	–	✓	–	✓
فانواتو*	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	✓	–	–	✓	–	✓
جزر واليس وفوتونا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	SO
المجموع الفرعي	١٥	١٣	١٣	–	–	١٣	–	١٥	١٥	–	–	١٥	–	١٤
الأعضاء	٣٩	٣٨	٢٩	١٦	١	١٥	٦	٤٠	٣٩	١٥	١٦	٣٧	٤	١٤
(الأعضاء المنتسبون)		(١٩)		(١٣)		(٧)		(٧)						(٣)

DESA= إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، OHRLLS= مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، UNCTAD= مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ECLAC= اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، ESCWA، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ESCAP= اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ECA= اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، UNESCO= منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، AOSIS= تحالف الدول الجزرية الصغيرة، CARICOM= الجماعة الكاريبية، CARIFORUM= محفل منطقة البحر الكاريبي لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ACP= مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، IOC= اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات، PIF= منتدى جزر المحيط الهادئ.

* بلد من أقل البلدان نمواً.

ملاحظات: (ع م) عضو منتسب، (م) مراقب، (م خ) مراقب خاص.

المصادر:

منظومة الأمم المتحدة:

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية: www.sidsnet.org/country-profiles

مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية: http://unohrlls.org/about-sids/country-profiles/

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):

unctad.org/en/pages/aldc/Small%20Island%20Developing%20States/UNCTAD%C2%B4s-unofficial-list-of-SIDS.aspx

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): www.unesco.org/new/en/natural-sciences/priority-areas/sids/about-unesco-and-sids/sids-list/

اللجان الإقليمية:

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: http://www.cepal.org/en/estados-miembros

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا): http://www.escwa.un.org/about/members_8_2012.pdf

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ: www.unescap.org/about/member-states

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا: www.uneca.org/pages/member-states

مجموعات ومحافل وكيانات من غير منظومة الأمم المتحدة:

تحالف الدول الجزرية الصغيرة: http://aosis.org/about/members/

الجماعة الكاريبية: www.caricom.org/jsp/community/member_states.jsp?menu=community

محفل منطقة البحر الكاريبي لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ:

www.caricom.org/jsp/community_organs/cariforum/cariforum_main_page.jsp?menu=cob

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ: www.acp.int/node/7

لجنة المحيط الهندي: http://commissionoceanindien.org/membres/

منتدى جزر المحيط الهادئ: www.forumsec.org/pages.cfm/about-us/?printerfriendly=true

المرفق الثامن

لمحة عامة عن الإجراءات التي يتعيّن على المنظمات المشارِكة اتخاذها بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة

JIU/REP/2016/3

		التأثير المتوخى	الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها																						الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية												
			مجلس الرؤساء التنفيذيين	الأمم المتحدة*	برنامج فورس نقص المناعة البشرية/الإيدز	الأونكتاد	مركز التجارة الدولية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	صندوق الأمم المتحدة للسكان	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – الموئل	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	اليونيسيف	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	الأونروا	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	برنامج الأمم المتحدة الغذائي العالمي	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	منظمة الطيران المدني الدولي	منظمة العمل الدولية	المنظمة الدولية للهجرة	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	منظمة السياحة العالمية	الاتحاد البريدي العالمي	منظمة الصحة العالمية	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
التقرير	لاتخاذ إجراء		☐	☒	☐	☒	☐	☐	☐	☐	☒	☐	☐	☒	☐	☐	☒	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
	للعلم		☒	☐	☒	☐	☒	☒	☒	☒	☐	☒	☒	☐	☒	☒	☐	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒
التوصية ١	ح	E																																	
التوصية ٢	و	L																																	
التوصية ٣	أ	E																																	
التوصية ٤	ج	E																																	

الرموز: إإ: (اتخاذ إجراء): توصية الرئيس التنفيذي باتخاذ إجراء. إ ق: (اتخاذ قرار) توصية الهيئة التشريعية باتخاذ قرار.

: التوصية لا تطلب إلى المنظمة باتخاذ إجراء

التأثير المتوخى: أ: تعزيز الشفافية والمساءلة؛ ب: نشر الممارسات الجيدة/أفضل الممارسات؛ ج: تعزيز التنسيق والتعاون؛ د: تعزيز الاتساق والمواءمة؛ ه: تعزيز المراقبة والامتثال؛ و: تعزيز الفعالية؛ ز: وفورات مالية كبيرة؛ ح: تعزيز الكفاءة، ط: تأثيرات أخرى.

* تشمل جميع الكيانات الوارد ذكرها في الوثيقة ST/SGB/2002/11، ما عدا الأونكتاد، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – الموئل، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا.